جامعة النَّجاح الوطنيَّة
كليَّة الدّراسات العليا

تحديات تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً
وزارة التنمية الاجتماعية ومؤسسة التمكين نموذجاً

إعداد
رزان يعقوب عبد العزيز اشتية

إشراف
د. نائل موسى

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات المرأة،
من كلية الدراسات العليا، في جامعة النجاح الوطنية، نابلس – فلسطين.

2025

تحديات تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً
وزارة التنمية الاجتماعية ومؤسسة التمكين نموذجاً

إعداد

رزان يعقوب عبد العزيز اشتية

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2025/07/16م، وأجيزت:

د. نائل موسى	
المشرف الرئيسي	**التوقيع**
د. عماد اشتية	
الممتحن الخارجي	**التوقيع**
د. علاء رزية	
الممتحن الداخلي	**التوقيع**

الإهداء

﴿رَبِّ أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنۡ أَعۡمَلَ صَٰلِحٗا تَرۡضَىٰهُ﴾[الأحقاف:15]

إلى من كان لرضاهما من رضا الله نصيب،

إلى من كانا نورًا لطريقي، وظلاً لروحي، وملجأً لدعائي... إلى أمي الحبيبة،

يا من حملتِ عني همومي بصبرك، ووهبتِ لي من قلبك حبًا لا ينضب، كلّ لحظة وصلتُ فيها إلى برّ الأمان كانت ثمرة دعواتك.

وإلى أبي العزيز، من تعلّمت منه معنى التحدي والثبات، من كان يحفّني بنصائحه ويقوّيني بابتسامته، لك حبي وامتناني مدى العمر.

وإلى إخوتي الأعزاء، رفاق الروح، لكم أهدي ثمرة هذا الإنجاز، فأنتم السند في لحظات التعب، والنور في ظلمة الطريق.

والى من رافقني وكان نوراً يبدد العتمة ومعناه يتجاوز الحضور أهدي هذا العمل للذي كان سبباً في استمرار الأمل .

﴿وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾ [هود:88]

فله الحمد أولًا وآخرًا، ظاهرًا وباطنًا، على نعمٍ لا تُعد ولا تُحصى.

الشكر والتقدير

﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه:114]

بهذه الآية بدأت رحلتي في طلب العلم، وكانت نبراسًا لي في كل خطوة.

أتوجه بخالص الشكر وعميق التقدير إلى جامعة النجاح الوطنية، هذا الصرح المبارك الذي احتضن مسيرتي العلمية، وغذّى شغفي بالمعرفة، وكان لي بيتًا ثانيًا أسير فيه نحو تحقيق أهدافي.

كما أخصّ بالشكر أساتذتي الكرام، الذين كانوا لي خير معين، علّموني أن العلم أمانة، وأن الرسالة الأكاديمية تحمل في طياتها قيمًا إنسانية سامية.

شكرًا لكل من وجّهني، وصحّح لي، وشجّعني، ولو بكلمة عابرة. وشكرًا لكل يد امتدت لتساندني في مشوار البحث والكتابة، من دكاترة ومؤسسات فتحت لي أبوابها.

"اللهم علِّمني ما ينفعني، وانفعني بما علّمتني، وزدني علماً" دعاءٌ ردّدتُه كثيرًا، وها أنا اليوم أجني بعض ثمراته، فالحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات.

الإقرار

أنا الموقعة أدناه مقدمة الرسالة التي تحمل عنوان:

تحديات تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً
وزارة التنمية الاجتماعية ومؤسسة التمكين نموذجاً

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الطالبة: رزان يعقوب عبدالعزيز الحسنية

التوقيع: رزان الحسنية

التاريخ: ٢٠٢٥/٧/١٦م

فهرس المحتويات

الإهداء ..... ج

الشكر والتقدير ..... د

الإقرار ..... ه

فهرس المحتويات ..... و

فهرس الجداول ..... ط

فهرس الملاحق ..... ك

الملخص ..... ل

الفصل الأوّل: المقدمة والإطار النظري 1

1.1 مقدمة الدراسة 1

1.2 الإطار النظري 3

1.2.1 تمهيد 3

1.2.2 التمكين الاقتصادي للمرأة 4

1.2.2.1 مقاربات مفاهيمية التمكين الاقتصادي للمرأة 4

1.2.2.2 أهمية التمكين الاقتصادي للمرأة 5

1.2.2.3 الفرق بين التمكين الاقتصادي والتمكين الاجتماعي والسياسي 6

1.2.2.4 العوامل المؤثرة في التمكين الاقتصادي للمرأة 7

1.2.2.5 آليات واستراتيجيات تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة 10

1.2.2.6 دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في دعم التمكين الاقتصادي للمرأة 14

1.2.2.7 التحديات التي تؤثر على التمكين الاقتصادي للمرأة 15

1.2.3 زوجات الشهداء في فلسطين 22

1.2.3.1 تأثير الاحتلال الإسرائيلي على زوجات الشهداء 22

1.2.3.2 التحديات النفسية والاجتماعية لزوجات الشهداء 23

1.2.3.3 التحديات الاقتصادية لزوجات الشهداء 23

1.2.3.4 أهمية تطوير سياسات وبرامج دعم زوجات الشهداء 24

1.2.3.5 دور المنظمات الدولية والمجتمع الدولي في دعم زوجات الشهداء..... 25
1.2.3.6 التمكين الاقتصادي كجزء من حقوق الإنسان المرتبط بزوجات الشهداء في فلسطين..... 25
1.2.4 دور وزارة التنمية الاجتماعية في تمكين المرأة الفلسطينية..... 26
1.2.5 دور مؤسسة تمكين في التمكين الاقتصادي للمرأة الفلسطينية..... 28
1.3 الدراسات السابقة..... 29
1.3.1 الدراسات السابقة التي تتعلق بزوجات الشهداء..... 29
1.3.2 الدراسات السابقة التي تتعلق بالتمكين الاقتصادي..... 33
1.3.3 التعقيب على الدراسات السابقة..... 36
1.4 مصطلحات الدراسة..... 39
1.5 مشكلة الدراسة واسئلتها..... 42
1.6 أهداف الدراسة..... 43
1.7 أهمية الدراسة..... 44
1.7.1 الأهمية النظرية..... 44
1.7.2 الأهمية العملية..... 44
1.8 فرضية الدراسة..... 45
1.9 حدود الدراسة..... 46
الفصل الثاني: منهجية الدِّراسة 47
2.1 منهج الدراسة..... 47
2.2 مجتمع الدِّراسة..... 47
2.3 عيّنة الدِّراسة..... 48
2.4 أداة الدِّراسة ومتغيراتها..... 49
2.5 صدق الأداة..... 50
2.6 ثبات الأداة..... 51
2.7 إجراءات تطبيق الدراسة..... 54
2.8 المعالجات الإحصائية المستخدمة..... 54

الفصل الثالث: نتائج الدِّراسة 56
3.1 النتائج المتعلِّقة بأسئلة الدراسة 56
3.1.1 نتائج السؤال الرئيس 57
3.1.2 النتائج المتعلقة بالسؤال الأول 67
3.1.3 النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني 67
3.1.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث 68
3.1.5 النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع 68
3.1.6 النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس 69
3.1.7 النتائج المتعلقة بالسؤال السادس 69
الفصل الرابع: مناقشة النتائج والتوصيات 71
4.1 مناقشة نتائج الدراسة 71
4.1.1 مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيس 71
4.1.2 مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول 74
4.1.3 مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني 75
4.1.4 مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث 77
4.1.5 مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع 78
4.1.6 مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس 79
4.1.7 مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال السادس 80
4.2 التوصيات 82
المراجع العلمية 84
الملاحق 90
Abstract ..... b

فهرس الجداول

جدول (1): توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب متغيِّرات الدِّراسة الديمغرافية 48

جدول (2): معامل الثبات باستخدام معادلة ألفا كرونباخ لأبعاد متغير التحديات التي تواجه زوجات الشهداء وللدرجة الكلية للمتغير 51

جدول (3): معامل الثبات باستخدام معادلة ألفا كرونباخ لمتغير الاستجابة التمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء 52

جدول (4): عبارات الاستبانة تبعاً لمتغيرات الدراسة..... 53

جدول (5): طريقة ترميز البيانات وإدخالها..... 53

جدول (6): ميزان النسب المئوية للاستجابات..... 56

جدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد مجال التحديات التي تواجه زوجات الشهداء 57

جدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الأول المتعلقة بالدعم المالي... 59

جدول (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الثاني المتعلقة بالقيود الاجتماعية والثقافية 60

جدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الثالث المتعلقة بسياسات الحكومة والمؤسسات 62

جدول (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الرابع المتعلقة بعدم الاستقرار السياسي والأمني 105

جدول (12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الخامس المتعلقة بقلة فرص العمل المناسبة 106

جدول (13): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البعد السادس المتعلقة بنقص الوعي والمعرفة بحقوق المرأة 106

جدول (14): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الثاني المتعلقة بالتمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء..... 107

جدول (15): نتائج اختبار الدعم المالي على تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين من وجهة نظر العاملين 108

جدول (16): نتائج اختبار أثر القيود الاجتماعية والثقافية على تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين من وجهة نظر العاملين 108

جدول (17): نتائج اختبار أثر السياسات الحكومة والمؤسسات على تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين من وجهة نظر العاملين 108

جدول (18): نتائج اختبار أثر عدم الاستقرار السياسي والأمني على تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين من وجهة نظر العاملين..... 109

جدول (19): نتائج اختبار أثر قلة فرص العمل على تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين من وجهة نظر العاملين..... 109

جدول (20): نتائج اختبار أثر نقص الوعي والمعرفة بحقوق المرأة على تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين من وجهة نظر العاملين..... 109

فهرس الملاحق

ملحق (أ): الاستبانة قبل التحكيم 90

ملحق (ب): محكمي الاستبانة 96

ملحق (ج): الاستبانة بصورتها النهائية 97

ملحق (د): كتب تسهيل المهمة 103

ملحق (هـ): الجداول 105

تحديات تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً: وزارة التنمية الاجتماعية ومؤسسة التمكين نموذجاً

إعداد

رزان يعقوب اشتية

إشراف

د. نائل موسى

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن التحديات التي تواجه التمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء في فلسطين، مع التركيز على وزارة التنمية الاجتماعية ومؤسسة التمكين الفلسطينية كنموذجين للدراسة. وقد اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، مستخدمة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات.

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع العاملين في وحدة المرأة والنوع الاجتماعي في المؤسستين المذكورتين في الضفة الغربية، والبالغ عددهم (171) موظفاً وموظفة. وتم اعتماد أسلوب المسح الشامل لكامل المجتمع، حيث وزعت الاستبانات على جميع الأفراد، وتم استرجاع (154) استبانة صالحة للتحليل، أي بنسبة استجابة بلغت (90%).

أظهرت نتائج الدراسة أن درجة التحديات التي تعيق التمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء تراوحت بين المتوسطة والمرتفعة، حيث جاء "عدم الاستقرار السياسي والأمني" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي مرتفع بلغ (3.52)، بينما حلّ "الدعم المالي" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي متوسط قدره (2.69). كما أظهرت النتائج أن مستوى التمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء في الضفة الغربية يعد منخفضًا، وأن هناك أثرًا ذا دلالة إحصائية للتحديات المُشار إليها – ومنها: القيود الاجتماعية والثقافية، سياسات الحكومة والمؤسسات، نقص فرص العمل المناسبة، ضعف الوعي بالحقوق – على تمكينهن اقتصاديًا.

وأوصت الدراسة بتطوير برامج تمويلية مبتكرة تستهدف تمكين زوجات الشهداء من إنشاء مشاريع صغيرة مدرّة للدخل، وذلك من خلال تعزيز الشراكة بين وزارة التنمية الاجتماعية والمؤسسات

الخاصة، لتوفير قروض ميسرة بدون فوائد أو بفوائد منخفضة. كما أوصت بتبسيط الإجراءات اللازمة للحصول على التمويل، عبر إنشاء نظام إلكتروني سريع وسهل الاستخدام، يتضمن إرشادات واضحة ومبسطة لتسهيل عملية التقديم والمتابعة من قبل زوجات الشهداء.

الكلمات المفتاحية: التمكين، زوجات الشهداء، وزارة التنمية الاجتماعية، مؤسسة التمكين.

الفصل الأوّل

المقدمة والإطار النظري

1.1 مقدمة الدراسة

شكلت ولا تزال المرأة محورا رئيسيا في معادلة النهوض بالمجتمع و بناء مستقبله. ويُعد تمكين المرأة اقتصاديًا من أهم أعمدة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، حيث يمنحها فرصة للعيش الكريم، ويعزز من دورها في اتخاذ القرار، والمشاركة الفاعلة في مختلف مناحي الحياة ولقد أصبح تمكين المرأة اليوم ضرورة وطنية واقتصادية لا غنى عنها، ليس فقط لتحقيق التوازن والعدالة، بل أيضاً كرافعة أساسية للنهوض بالاقتصاد، ودعامة مهمة في تثبيت المواطن على أرضه، في ظل ما يعانيه الشعب الفلسطيني من أزمات اقتصادية نتيجة الاوضاع غير المستقرة وتزداد أهمية هذا التمكين حين نتحدث عن فئة لها رمزية وطنية وإنسانية عظيمة: زوجات الشهداء، اللواتي فقدن المعيل والداعم، ووجدن أنفسهن في مواجهة واقع اقتصادي واجتماعي قاسٍ، يتطلب صمودًا مضاعفًا وقدرات استثنائية. إنّ دعم هذه الفئة لا يُعد خيارًا تنموياً فحسب، بل هو مسؤولية وطنية وأخلاقية، تفرضها تضحيات من فقدن أزواجهن في سبيل الوطن وتواجه زوجات الشهداء تحديات مركبة، تتداخل فيها الأبعاد النفسية والاجتماعية والاقتصادية .

في السياق الفلسطيني، تواجه النساء، ولا سيما زوجات الشهداء، العديد من التحديات والعقبات الاقتصادية والتي تشكل محور اهتمام العديد من الدراسات والبرامج التنموية، إذ تتنوع هذه التحديات بين نقص الموارد المالية وعدم الاستقرار الاقتصادي إلى القيود الاجتماعية والثقافية التي تحد من فرص العمل، وعدم توفر الدعم الكافي وعدم وجود فرص عمل مناسبة تضمن لهن دخلاً ثابتاً (ديرية، 2019).

في هذا المقام؛ وبناءً على ما سبق تسعى وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية إلى تنفيذ برامج تمكين اقتصادي تستهدف الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع، تشمل هذه البرامج على تقديم الدعم المالي والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والتدريب المهني، إذ تعتمد الوزارة على نهج شامل يجمع بين تقديم الدعم المباشر وبناء القدرات لتعزيز الاستدامة الاقتصادية للنساء، وتستهدف هذه الجهود بشكل خاص زوجات الشهداء اللواتي فقدن معيلهن ويواجهن تحديات اقتصادية جسيمة، تستند هذه المبادرات إلى استراتيجية متكاملة تهدف إلى توفير فرص اقتصادية مستدامة وتحقيق استقلالية مالية للنساء المستفيدات (شحادة، 2022).

وفي ذات السياق تركز مؤسسة التمكين في فلسطين على تعزيز قدرات النساء من خلال برامج شاملة تشمل التعليم والتدريب والدعم النفسي والاجتماعي، وتعمل المؤسسة على توفير فرص عمل جديدة وتحسين المهارات المهنية لزوجات الشهداء، إذ تهدف هذه الجهود إلى تمكين النساء من تحقيق الاستقلالية الاقتصادية وتحسين مستوى معيشتهن، تتعاون المؤسسة مع وزارة التنمية الاجتماعية لضمان تنسيق الجهود وتحقيق أكبر أثر ممكن على المستفيدات، يعكس هذا التعاون التزاماً قوياً بتعزيز دور النساء في المجتمع وتحقيق المساواة بين الجنسين وتجاوز هذه العقبات من خلال تقديم حلول مستدامة ومتكاملة المرتكزة على تحليل معمق للاحتياجات والتحديات الخاصة والبيئة الاجتماعية والاقتصادية المحيطة بهن (السنوسي والسنوسي، 2021)، إذ تشمل هذه الاستراتيجيات على تقديم قروض ميسرة ودعم فني وتدريب مهني يمكّن النساء من بدء مشاريعهن الخاصة وتحقيق الاستقلالية المالية، بالإضافة إلى بناء قدرات النساء وتشجيعهن على المشاركة الفاعلة في سوق العمل، إذ تسعى هذه الاستراتيجيات إلى تحقيق تأثير إيجابي مستدام يعزز من قدرة النساء على تحمل المسؤولية الاقتصادية والمشاركة في التنمية المحلية (وزارة التنمية الاجتماعية، 2024).

في هذا الصدد، تستخدم كلاً من وزارة التنمية الاجتماعية ومؤسسة التمكين في فلسطين العديد من الأدوات المبتكرة لتقييم احتياجات النساء وتقديم الدعم المناسب، تشمل هذه الأدوات تحليل السوق

ودراسات الجدوى وتقييم الأثر لضمان فعالية البرامج وكفاءتها، كما يعملا على توفير بيئة داعمة تشمل شبكات الدعم الاجتماعي والمجتمعي لضمان استدامة المشاريع التي تديرها النساء، إذ تعزز هذه البيئة الداعمة من فرص نجاح النساء في تحقيق الاستقلالية الاقتصادية والمساهمة في الاقتصاد المحلي، وتساهم هذه الأدوات في بناء قاعدة معرفية قوية تسهم في تحسين نوعية التدخلات وزيادة فعاليتها (مؤسسة تمكين، 2024). كما تهدف هذه الجهود المبذولة لتمكين زوجات الشهداء اقتصادياً إلى تحسين مستوى معيشتهن وتعزيز دورهن في المجتمع، تعكس هذه الجهود التزاماً قوياً بتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين، تسهم هذه البرامج في بناء مجتمع أكثر تماسكاً واستقراراً ويعتمد على المساواة والشمولية ونهج تكاملي يجمع بين الدعم الاقتصادي والتعليمي والنفسي، حيث تستطيع النساء ممارسة حقوقهن وتحقيق طموحاتهن، وتعزيز مشاركتهن في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما يسهم في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، وبناء مجتمع يعتمد على المساواة والشمولية كقيم أساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

1.2 الإطار النظري

1.2.1 تمهيد

تناولت الدراسة تحديات التمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء من خلال نموذج وزارة التنمية الاجتماعية ومؤسسة التمكين. يستعرض هذا الفصل الإطار النظري والدراسات السابقة المتعلقة بالعوامل المؤثرة، مثل الدعم المالي، القيود الاجتماعية والثقافية، سياسات الحكومة، عدم الاستقرار السياسي، قلة فرص العمل، ونقص الوعي بحقوق المرأة، وعلاقتها بالتمكين الاقتصادي. يهدف الفصل إلى فهم هذه التحديات ومراجعة الأدبيات السابقة لإثراء المعرفة وتحديد الفجوات لمعالجتها، مع تقديم إطار مفاهيمي يدعم تحسين فرص التمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء.

1.2.2 التمكين الاقتصادي للمرأة

1.2.2.1 مقاربات مفاهيمية التمكين الاقتصادي للمرأة

التمكين الاقتصادي للمرأة يمثل عملية تهدف إلى زيادة فرصها في الوصول إلى المـوارد الاقتصـادية والتحكم فيها، ويشمل ذلك زيادة فرص العمل، وتحقيق المساواة في الأجور، وتعزيز فرصها في التعليم والتدريب، وتحقيق الأمن المالي والاقتصادي (Ali, 2022)، والتمكين الاقتصادي يرتبط بشـكل وثيـق بقدرة الأفراد على الوصول إلى موارد الإنتاج، واتخاذ قرارات مالية مستقلة تساهم في تحسين مسـتوى المعيشة. هذا التمكين يعزز دور المرأة الفاعل في الجوانب الاقتصادية والاجتماعيـة (Annan et al., 2021)، وقد أشار بن يخلف (2021) إلى أن التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة يمثل عاملاً أساسـياً في تعزيز التنمية البشرية، حيث يعتبر تمكين المرأة جزءاً من استراتيجيات التنمية التـي تهـدف إلـى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية بشكل مستدام.

تمكين المرأة اقتصادياً يتطلب تحقيق العدالة الاقتصادية في الوصول إلى الفرص الاقتصادية دون تمييز بين الجنسين، والقدرة على التفاوض والقرار بما يخص الأمور الماليـة والاقتصـادية (Duncanson, 2019)، يرتبط هذا التمكين بتحقيق الاستقلالية الاقتصادية، والقدرة على دعم الأسرة والمسـاهمة فـي الاقتصاد الوطني، ويعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على التنمية المستدامة والمشـاركة فـي تحقيـق أهداف التنمية المستدامة (Kabeer, 2018)، وقد أكدت دراسة طه (2021) على أن ريـادة الأعمـال النسائية تسهم في تمكين المرأة اقتصادياً من خلال توفير فرص عمل جديدة وتحقيق الاستقلالية الماليـة، وهو ما يعزز من مكانتها الاجتماعية ويزيد من قدرتها على اتخاذ القرارات المهمة التـي تـؤثر علـى حياتها اليومية.

التمكين الاقتصادي يهدف إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفئات المهمشة، خاصة النساء، من خلال تقديم الدعم المالي والتدريب وبناء القدرات اللازمة لتحقيق الاستقلالية الاقتصادية، حيث يُعتبر

هذا التمكين وسيلة لزيادة قدرة المرأة على التأثير في القرارات الاقتصـــادية والاجتماعيـــة والسياســـية (Schuster et al., 2019)، كما يُعزز من فرص النساء في المشاركة بفعالية في سوق العمل ويمنحهن القدرة على مواجهة التحديات الاقتصادية، مثل الفقر والبطالة (Sen, 2019)، ووفقاً لديريـــة (2019)، فإن تمكين المرأة يمكن أن يساعد في تخفيف الضغوط النفسية من خلال توفير فرص اقتصادية جديـــدة وزيادة الشعور بالاستقلالية والأمان المالي.

وترى الدراسة ان التمكين الاقتصادي للمرأة يُعنى بتعزيز قدراتها المالية والاجتماعية من خلال تمكينها من الوصول إلى الموارد الاقتصادية وإدارتها، وزيادة مشاركتها في سوق العمل، واتخاذ قرارات مالية مستقلة. يرتبط ذلك بوجود بيئة مؤسسية داعمة وسياسات حكومية توفر التدريب وفرص العمل ودعـــم المشاريع الريادية. يُعد هذا التمكين أساساً لتحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة، حيث يســـهم في تحسين المعيشة وتقليل الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي، مما يعزز دور المرأة فـــي بنـــاء المجتمـــع والتنمية الشاملة.

1.2.2.2 أهمية التمكين الاقتصادي للمرأة

يُعتبر التمكين الاقتصادي للمرأة أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة بين الجنســـين، حيث يسهم في تعزيز دور المرأة في الاقتصاد والمجتمع، ويمكنها من المشاركة الفعالة في سوق العمل واتخاذ القرارات المالية الخاصة بها. كما يُساعد هذا التمكين على تحسين الظـــروف المعيشـــية للأســـر وتعزيز رفاهية المجتمع، مما يجعله أداة استراتيجية للتنمية الشاملة. وتتجلى أهمية التمكين الاقتصـــادي بما يلي (Rahhal & Qaraqe, 2022; Rüegg & Carter, 2016; Williams et al., 2022):

1. التمكين الاقتصادي للمرأة يُسهم في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة بين الجنسين.
2. يعزز استقلالية المرأة ويقلل فجوة التمييز بين الجنسين.
3. يُحسن المؤشرات الصحية والتعليمية والاقتصادية للأسر والمجتمعات.

4. يدعم ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة، مما يخلق فرص عمل جديدة.
5. يساعد على مواجهة الفقر والبطالة من خلال التدريب وتمكين النساء من دخول سوق العمل.
6. يعزز قدرة المرأة على اتخاذ القرارات المالية وزيادة مشاركتها الاقتصادية والاجتماعية.
7. يُمكّن المرأة من المشاركة في الحياة العامة واتخاذ القرارات المؤثرة على المجتمع.
8. يُسهم في بناء مجتمع عادل من خلال تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين.

1.2.2.3 الفرق بين التمكين الاقتصادي والتمكين الاجتماعي والسياسي

يُعتبر التمكين بأشكاله المختلفة من المفاهيم الأساسية لتحقيق المساواة والتنمية المستدامة في المجتمع، ويمكن التفريق بين التمكين الاقتصادي، والتمكين الاجتماعي، والتمكين السياسي من خلال النظر إلى المجالات التي يستهدفها كل نوع، والأهداف والآليات التي يستخدمها لتحقيق ذلك، حيث يسعى كل نوع من هذه الأنواع إلى تعزيز قدرات الأفراد وتوفير الفرص اللازمة لمشاركتهم الفعالة في مختلف جوانب الحياة، يُسهم التمكين بكل أشكاله في تحسين الوضع العام للأفراد وزيادة قدرتهم على اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم اليومية، مما يؤدي في النهاية إلى تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع ككل (ردايدة، 2017).

أما التمكين الاجتماعي، فيرتبط بتمكين الأفراد من تحقيق العدالة والمساواة في الحصول على الحقوق الاجتماعية والخدمات العامة، مثل التعليم، والرعاية الصحية، والضمان الاجتماعي (Sen, 2019)، حيث يُركز على تعزيز مكانة الفئات المهمشة في المجتمع، ويسعى إلى تغيير المفاهيم الثقافية والاجتماعية السائدة التي تعيق تحقيق المساواة بين الجنسين، يشمل التمكين الاجتماعي تعزيز ثقة الأفراد بأنفسهم وزيادة قدرتهم على المشاركة الفعالة في الحياة الاجتماعية، بما في ذلك اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم الخاصة والعامة، ويتضمن أيضاً تعزيز الشعور بالانتماء للمجتمع والقدرة على التفاعل الإيجابي مع الآخرين، من خلال التمكين الاجتماعي، يمكن تحقيق بيئة تضمن حقوق الأفراد

بغض النظر عن جنسهم أو خلفيتهم الاجتماعية أو الاقتصادية، مما يؤدي إلى تحقيق مجتمع أكثر تكافؤاً وازدهاراً (النحال، 2017).

يرتبط التمكين السياسي بمشاركة الأفراد الفاعلة في الحياة السياسية واتخاذ القرارات المؤثرة على المجتمع، ويهدف إلى تعزيز دورهم في صنع السياسات العامة والتأثير على القرارات الحكومية من خلال الانتخابات، والانضمام للأحزاب، والمشاركة في الحملات السياسية. يُعد هذا التمكين أساسياً لتحقيق الديمقراطية والشفافية، كما يدعم المطالبة بالحقوق وصياغة السياسات المؤثرة. ويساهم التمكين السياسي في تعزيز فرص الفئات المهمشة، خاصة النساء، للوصول إلى المناصب القيادية، مما يحقق العدالة السياسية ويقلل فجوات التمثيل (ردايدة، 2017).

من جهة أخرى، يُعتبر التمكين الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي مترابطاً ومتكاملاً، حيث إن التمكين الاقتصادي يُسهم في تحقيق التمكين الاجتماعي من خلال تحسين الوضع المالي للأفراد وتمكينهم من الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل التعليم والصحة، مما يعزز من قدرتهم على المشاركة الفعالة في الحياة الاجتماعية، كما أن التمكين الاقتصادي يعزز من التمكين السياسي، إذ أن الأفراد المُمكّنين اقتصادياً يكونون أكثر قدرة على المشاركة في الحياة السياسية والتأثير في القرارات العامة، وبالتالي، يمكن القول إن التمكين الاجتماعي والسياسي يعتمدان بشكل كبير على التمكين الاقتصادي لتحقيق نتائج ملموسة وفعّالة (غرابي، 2019).

1.2.2.4 العوامل المؤثرة في التمكين الاقتصادي للمرأة

يُعد التمكين الاقتصادي للمرأة من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين، ويتأثر بوجود مجموعة من العوامل التي قد تعزز أو تعرقل تحقيقه، إذ تلعب هذه العوامل دوراً مهماً في تحديد مدى قدرة المرأة على المشاركة بفعالية في الأنشطة الاقتصادية والاستفادة من الفرص المتاحة، في هذا الجزء، سيتم تناول أبرز العوامل المؤثرة في التمكين الاقتصادي للمرأة، وذلك لبيان الأدوار

المختلفة التي تلعبها هذه العوامل في تمكين المرأة من تحقيق الاستقلالية المالية والمساهمة بفعالية في الاقتصاد الوطني. والتي يمكن استعراضها على النحو الآتي:

أولاً: التعليم والتدريب

يعتبر التعليم والتدريب من أهم العوامل المؤثرة في التمكين الاقتصادي للمرأة، إذ يُمكّنان النساء من اكتساب المهارات والمعرفة اللازمة للمشاركة الفعالة في سوق العمل، يزيد التعليم من فرص النساء للحصول على وظائف أفضل وأجور أعلى، ويسهم في تقليل الفجوة بين الجنسين في العديد من المجالات المهنية (Laszlo et al., 2020)، وقد أشارت دراسة عمر (2020) إلى أن النساء اللواتي حصلن على تعليم جيد وتدريب مهني يتمتعن بفرص أكبر للاستقلالية المالية والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية.

ثانياً: الوصول إلى الموارد المالية

الوصول إلى الموارد المالية مثل القروض والتسهيلات البنكية يعتبر عاملاً أساسياً لتمكين المرأة اقتصادياً، إذ إن تمكين النساء من الحصول على التمويل اللازم يتيح لهن فرصة البدء بمشاريعهن الخاصة أو التوسع في مشروعاتهن القائمة، وبالتالي تحسين مستوى المعيشة، وتوفير فرص عمل إضافية (Peters et al., 2016a)، وقد ذكرت دراسة بوعريب (2022) أن تحسين الوصول إلى التمويل يمكن أن يزيد من مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، ويقلل من الفجوة الاقتصادية بين الجنسين.

ثالثاً: السياسات الحكومية

تلعب السياسات الحكومية دوراً محورياً في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة، من خلال تبني سياسات تشجع على مشاركة المرأة في سوق العمل، وتوفير بيئة داعمة تشمل قوانين تحمي حقوق النساء وتعزز المساواة في الفرص الاقتصادية (Sell & Minot, 2018)، وقد أشارت دراسة التايب (2022) إلى أن

الحكومة يمكن أن تساهم في تمكين المرأة اقتصادياً من خلال دعم برامج التدريب والتأهيل، وتقديم الحوافز المالية للشركات التي تلتزم بتوظيف النساء وتعزيز المساواة في الأجور.

رابعاً: الممارسات الثقافية والاجتماعية

تؤثر العادات والتقاليد الاجتماعية بشكل كبير على مدى قدرة المرأة على المشاركة في الحياة الاقتصادية، إذ تلعب الممارسات الثقافية السائدة دوراً في تحديد الأدوار التقليدية للجنسين، وغالباً ما تكون هذه الأدوار مقيدة للنساء وتحول دون مشاركتهن الفعالة في سوق العمل (Tanima et al., 2021)، وقد أوضحت دراسة النحال (2017) أن تغيير المفاهيم المجتمعية السائدة ودعم المرأة في الانخراط في الأنشطة الاقتصادية يسهمان بشكل كبير في تمكينها اقتصادياً، وتعزيز قدرتها على المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

خامساً: التكنولوجيا والرقمنة

التكنولوجيا والرقمنة من العوامل الحديثة التي أثرت إيجابياً على التمكين الاقتصادي للمرأة، إذ توفر التكنولوجيا فرص عمل جديدة، وتسمح للنساء بالعمل عن بُعد والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية دون الحاجة إلى مغادرة المنزل، مما يقلل من العقبات التي تواجههن، مثل القيود الاجتماعية والالتزامات العائلية (Douch & Matallah, 2022)، وقد ذكرت دراسة التايب (2022) أن الرقمنة تسهم في تحسين وصول النساء إلى المعلومات والتدريب، مما يمكنهن من المشاركة بشكل أكبر في سوق العمل وتحقيق الاستقلالية المالية.

سادساً: الدعم الأسري والاجتماعي

الدعم الأسري والاجتماعي يمثل عنصراً مهماً في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة، إذ إن التشجيع والدعم من قبل الأسرة والمجتمع يمكن أن يزيد من فرص المرأة في النجاح في العمل أو ريادة الأعمال، ويقلل من العقبات التي تواجهها، وأوضحت دراسة النحال (2017) أن توفر الدعم الاجتماعي

للمرأة يسهم في تحسين قدرتها على التكيف مع متطلبات العمل، ويساعدها على تجاوز التحديات المتعلقة بالتوازن بين العمل والحياة الأسرية.

سابعاً: التشريعات المتعلقة بحقوق المرأة

تلعب التشريعات المتعلقة بحقوق المرأة دوراً حاسماً في تعزيز التمكين الاقتصادي، إذ تساهم القوانين التي تكفل حقوق المرأة في العمل، مثل قانون المساواة في الأجر وقانون مكافحة التمييز، في تحسين وضع المرأة في سوق العمل وزيادة فرصها الاقتصادية، وقد أظهرت دراسة غرابي (2019) أن وجود تشريعات تدعم حقوق المرأة يعزز من فرصها في المشاركة الاقتصادية، ويضمن لها بيئة عمل آمنة ومساواة في الفرص.

1.2.2.5 آليات واستراتيجيات تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة

يُعتبر التمكين الاقتصادي للمرأة من العوامل الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين، ولضمان تحقيق هذا الهدف يجب توفير استراتيجيات وآليات متنوعة تدعم مشاركة المرأة في الاقتصاد وتعزز من قدرتها على الاستقلال المالي، تساهم هذه الاستراتيجيات في إزالة العقبات التي تواجه المرأة في سوق العمل وتمكينها من الاندماج الكامل في الأنشطة الاقتصادية، مما ينعكس إيجابياً على مستوى المعيشة وتحقيق العدالة الاجتماعية. ولعل من أهم هذه الآليات والاستراتيجيات هي:-

أولاً: تأثير الإعلام على القيود الثقافية

يُعد الإعلام من الأدوات الفعالة في مواجهة التحديات الاجتماعية والثقافية التي تعيق التمكين الاقتصادي للمرأة، حيث يلعب دوراً مهماً في تشكيل التصورات المجتمعية وتعزيز الوعي بقضايا المساواة بين الجنسين. يمكن للإعلام أن يساهم في إبراز النماذج الناجحة للنساء في مختلف المجالات، مما يُلهم الفتيات ويشجعهن على دخول سوق العمل. كما يُسهم في تسليط الضوء على القضايا التي تواجه المرأة في بيئة العمل، مما يُعزز الوعي بأهمية إزالة العوائق الاجتماعية والمهنية (Gregoratti, 2018).

ثانيا: التوعية والتثقيف المالي

التوعية والتثقيف المالي من الأدوات الهامة في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة، حيث تسهم في زيادة وعي النساء بأهمية إدارة الموارد المالية واتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة، يعتبر التثقيف المالي خطوة أساسية لتحسين قدرة النساء على التخطيط المالي الشخصي، وتقليل التبعية المالية للآخرين (Douch & Matallah, 2022)، وقد أظهرت دراسة ردايدة (2017) أن التثقيف المالي يساعد النساء على اكتساب المعرفة اللازمة للتعامل مع البنوك والمؤسسات المالية، وزيادة فرصهن في الحصول على التمويل والدعم المالي اللازم لتأسيس مشروعاتهن الخاصة.

ثانياً: تشجيع التعاونيات النسوية

تشجيع إنشاء التعاونيات النسوية يُعتبر استراتيجية فعّالة لتمكين المرأة اقتصادياً، حيث توفر هذه التعاونيات بيئة تعاونية تعزز من قوة النساء المالية والتجارية من خلال مشاركة الموارد والخبرات، تُساعد التعاونيات النسوية في توفير فرص عمل مستدامة وزيادة قدرة النساء على الإنتاج والمنافسة في السوق (Ferrant & Thim, 2019)، وأشارت دراسة النحال (2017) إلى أن التعاونيات تعزز من التضامن بين النساء وتوفر لهن الدعم اللازم لمواجهة التحديات الاقتصادية، مما يسهم في تحقيق التمكين الاقتصادي بشكل جماعي.

ثالثاً: المساواة في فرص التوظيف

المساواة في فرص التوظيف تعتبر من الآليات الهامة التي تسهم في تمكين المرأة اقتصادياً، حيث يجب ضمان حصول المرأة على نفس الفرص المتاحة للرجل في مختلف القطاعات والمجالات المهنية، بما في ذلك المناصب القيادية والوظائف ذات الأجر العالي، تعمل هذه المساواة على تقليل الفجوات بين الجنسين في التوظيف وتعزز من مشاركة المرأة الفعّالة في سوق العمل (Gram et al., 2019)، وقد أكدت دراسة غرابي (2019) على أهمية تشجيع السياسات التي تضمن تكافؤ الفرص في الوظائف كجزء من استراتيجية التمكين الاقتصادي.

رابعاً: الدعم النفسي والاجتماعي

يتطلب التمكين الاقتصادي للمرأة توفير دعم نفسي واجتماعي يساعدها على التغلب على التحديات والمعوقات التي تواجهها في سوق العمل، حيث يمكن أن يلعب الدعم النفسي دوراً في تعزيز ثقة المرأة بقدراتها، ويشمل ذلك الدعم المجتمعي والأسري الذي يخفف من الأعباء التي تعيق مشاركتها في الأنشطة الاقتصادية (Lamichhane, 2020)، وقد أشارت دراسة النحال (2017) إلى أن تقديم الدعم النفسي المناسب للمرأة يسهم في تعزيز قدرتها على المشاركة الاقتصادية وتحقيق الاستقلال المالي.

خامساً: توفير البنية التحتية الداعمة

يُعد توفير البنية التحتية الداعمة من العوامل التي تسهم في التمكين الاقتصادي للمرأة، حيث يشمل ذلك توفير حضانات لأطفال الأمهات العاملات، وخدمات النقل العامة التي تسهّل على المرأة الوصول إلى مكان العمل، بالإضافة إلى توفير مراكز تدريب وتأهيل قريبة من مكان السكن، تساعد هذه البنية التحتية في تذليل العقبات التي تعيق مشاركة المرأة في سوق العمل (Annan et al., 2021)، وأكدت التايب (2022) على أن توافر مثل هذه الخدمات يسهم بشكل كبير في تعزيز مشاركة النساء في الأنشطة الاقتصادية وزيادة فرص العمل لهن.

سادساً: تحسين الظروف والبيئة العملية

تحسين الظروف والبيئة العملية يعتبر عاملاً مهماً لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة، حيث يجب على المؤسسات توفير بيئة عمل ملائمة تدعم احتياجات المرأة، مثل تطبيق سياسات منع التمييز في الأجور والمهام والحقوق (Benila, 2019)، وقد أظهرت دراسة بوعريب (2022) أن تحسين بيئة العمل يسهم في زيادة انخراط المرأة في الأنشطة الاقتصادية ويزيد من قدرتها على المساهمة بشكل فعّال في تطوير المؤسسة التي تعمل بها.

سابعاً: إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص

إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتطوير برامج تدعم تمكين المرأة اقتصادياً تُعد استراتيجية فعّالة، حيث تسهم هذه الشراكات في توفير الموارد اللازمة والتدريب والدعم المالي والتقني لتعزيز مشاركة المرأة في الاقتصاد، يمكن لهذه الشراكات أن تعمل على خلق فرص عمل جديدة، وتوفير بيئات داعمة تسهل على المرأة الدخول في سوق العمل أو بدء مشروعاتها الخاصة (Duncanson, 2019)، وكما أشارت دراسة مصطفى (2023)، فإن التعاون بين القطاعات المختلفة يساهم في تعزيز القدرات الاقتصادية للمرأة ويزيد من فرصها في النجاح.

ثامناً: تشجيع الممارسات المسؤولة في القطاع الخاص

تشجيع القطاع الخاص على تبني ممارسات مسؤولة تجاه تمكين المرأة يُعد من الآليات الهامة لتحقيق التمكين الاقتصادي، حيث يمكن للشركات والمؤسسات وضع سياسات تتعلق بتوظيف النساء ومنحهن الفرص المتساوية في الترقيات والمشاركة في صنع القرار، بالإضافة إلى تقديم برامج تدريبية خاصة لتمكين النساء من اكتساب المهارات اللازمة للتطوير الوظيفي (Gram et al., 2019)، وقد أظهرت دراسة التايب (2022) أن المؤسسات التي تعتمد ممارسات مسؤولة تجاه تمكين المرأة تساهم بشكل كبير في تعزيز دورها في الاقتصاد وزيادة إنتاجيتها.

تاسعاً: دعم وتمكين المرأة في المناطق الريفية

يعتبر دعم المرأة في المناطق الريفية استراتيجية هامة لتمكينها اقتصادياً، إذ تواجه النساء في هذه المناطق تحديات إضافية مثل قلة فرص العمل وبعد المراكز الاقتصادية، يمكن من خلال تقديم برامج تمويل صغيرة وتدريب على المهارات الزراعية والصناعات المنزلية تمكين النساء في الريف من تحقيق دخل مالي ثابت والمساهمة في تحسين الوضع الاقتصادي لهن ولأسرهن (Lamichhane,

2020)، وقد أكدت دراسة ردايدة (2017) على أن دعم المرأة في المناطق الريفية يعزز من قدرتها على تحقيق التمكين الاقتصادي ويساهم في تقليل الفقر في هذه المناطق.

من وجهة نظر الباحثة، يُعد تطبيق استراتيجيات متعددة لتمكين المرأة اقتصادياً ضرورة لا يمكن تجاهلها لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة، حيث إن توفير التعليم والتدريب المهني، وضمان الوصول إلى الموارد المالية، وتحسين بيئة العمل، يشكل عناصر أساسية تساعد المرأة على تحقيق الاستقلالية المالية والمشاركة الفعالة في الاقتصاد، إذ يجب أن تتكامل جهود الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات المجتمعية لتوفير بيئة داعمة تتيح للمرأة فرصاً متساوية في سوق العمل، وتساعدها على تجاوز التحديات التقليدية والمعاصرة التي تعيق تقدمها.

1.2.2.6 دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في دعم التمكين الاقتصادي للمرأة

تتطلب عملية التمكين الاقتصادي للمرأة تكاتف الجهود بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لتحقيق نتائج ملموسة ومستدامة (Iriqat, 2017). تُعد المؤسسات الحكومية الفاعل الأساسي في توفير الإطار التشريعي والتنظيمي الداعم لحقوق المرأة الاقتصادية من خلال وضع السياسات والتشريعات التي تكفل المساواة بين الجنسين في فرص العمل والأجور، وتشجيع تكافؤ الفرص في المناصب الإدارية (Laszlo et al., 2020). كما تعمل هذه المؤسسات على توفير برامج تمويل ميسرة، ودعم مالي مخصص للمشاريع النسائية، بالإضافة إلى إطلاق برامج تدريبية لتطوير مهارات المرأة وتعزيز فرصها في سوق العمل، بما في ذلك دخول مجالات العمل غير التقليدية كالعلوم والتكنولوجيا. ومن جهة أخرى، تقدم المؤسسات الحكومية حوافز للشركات التي تلتزم بسياسات توظيف داعمة للنساء، مما يسهم في تقليل الفجوة الاقتصادية بين الجنسين (Sell & Minot, 2018).

في المقابل، تلعب المؤسسات غير الحكومية دوراً مكملاً ومباشراً في دعم التمكين الاقتصادي للمرأة، حيث تركز على تقديم برامج تدريبية متخصصة تهدف إلى تنمية المهارات المهنية والتقنية اللازمة

لدخول سوق العمل أو تطوير المشاريع الخاصة. إضافة إلى ذلك، تساهم هذه المؤسسات في تأسيس التعاونيات النسوية، التي تشكل إطاراً جماعياً يتيح للمرأة مشاركة الموارد والخبرات في بيئة تعاونية (بوعريب، 2022). كما تقدم الدعم النفسي والاجتماعي من خلال التوعية المجتمعية وتوفير خدمات الاستشارة، مما يعزز من قدرة المرأة على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية. علاوة على ذلك، تسعى المؤسسات غير الحكومية إلى تحسين وصول المرأة إلى التكنولوجيا والرقمنة، حيث توفر برامج تدريبية تدعم المرأة في العمل الرقمي وريادة الأعمال التقنية (غرابي، 2019).

من وجهة نظر الباحثة، يُعتبر تكامل الجهود بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية أمراً حيوياً لتحقيق التمكين الاقتصادي المستدام للمرأة. تضمن المؤسسات الحكومية الإطار القانوني والدعم المالي، بينما تعمل المؤسسات غير الحكومية على تقديم التدريب والدعم المباشر للنساء. هذا التكامل يسهم في خلق بيئة متكاملة تدعم المرأة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، مما يؤدي إلى تعزيز مشاركتها في التنمية الشاملة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين.

1.2.2.7 التحديات التي تؤثر على التمكين الاقتصادي للمرأة

يمكن استعراض التحديات التي تؤثر على التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال تناول العوامل التالية، التي تمثل عوائق رئيسية تحول دون تحقيق مشاركة فعّالة ومستدامة للمرأة في الاقتصاد.

أولاً: الدعم المالي

الدعم المالي يُعد أحد الأسس الرئيسية لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة، إلا أن صعوبة الوصول إلى الموارد المالية تمثل تحدياً كبيراً، حيث تعيق الشروط الصارمة التي تفرضها المؤسسات المالية العديد من النساء عن بدء مشروعاتهن أو توسيعها (Akram et al., 2015). بالإضافة إلى ذلك، يُشكل التمييز بين الجنسين حاجزاً آخر، حيث غالباً ما تُمنح الأفضلية للرجال رغم أهمية مشروعات النساء وأثرها الإيجابي (Benila, 2019).

الافتقار إلى برامج مالية مخصصة للمرأة يزيد من تعقيد هذه التحديات، حيث تفتقر المؤسسات المالية إلى منتجات تتناسب مع احتياجات النساء، مثل القروض الصغيرة أو التسهيلات في السداد (Gregoratti, 2018). ومن هنا، يبرز دور المؤسسات المالية والحكومات في توفير برامج تمويل ميسرة تشمل قروضاً بشروط مرنة، وضمانات حكومية لدعم النساء في الحصول على التمويل اللازم (Sell & Minot, 2018).

إلى جانب ذلك، تلعب الشراكات بين القطاعين العام والخاص دوراً مهماً في إطلاق مبادرات تمويلية لدعم ريادة الأعمال النسائية، وتوفير التدريب المالي الذي يمكن النساء من إدارة مواردهن بفعالية (Women, 2018). التثقيف المالي أيضاً يُعزز قدرة المرأة على اتخاذ قرارات مالية مستنيرة، مما يسهم في تحقيق استقلالها المالي (Singh & Gupta, 2013).

كما أن التكنولوجيا المالية (Fintech) ومنصات التمويل الجماعي تُعد أدوات حديثة تُسهم في تسهيل الوصول إلى الدعم المالي، خاصة للنساء في المناطق الريفية، حيث توفر حلولاً مبتكرة تتجاوز قيود المؤسسات التقليدية (Nabris & El-Ahmed, 2019).

لتجاوز هذه التحديات، يجب على الحكومات تبني سياسات تضمن الشمول المالي وتوفر بيئة داعمة تشمل تقديم خدمات مالية ميسرة وبرامج تمويل صغيرة تستهدف الأنشطة الزراعية والصناعات التقليدية (Marcus, 2021). كما أن المنظمات غير الحكومية تلعب دوراً أساسياً في تقديم قروض صغيرة ودعم النساء في إدارة مشروعاتهن بكفاءة (بوعريب، 2022).

من وجهة نظر الباحثة، تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة يتطلب تكامل الجهود بين الحكومات، المؤسسات المالية، والمنظمات غير الحكومية لتوفير دعم مالي ملائم وشامل يعزز استقلال المرأة المالي، ويُمكّنها من المساهمة الفعالة والمستدامة في الاقتصاد الوطني.

ثانياً: القيود الاجتماعية والثقافية

لقيود الاجتماعية والثقافية تشكل تحديات جوهرية أمام التمكين الاقتصادي للمرأة، وتنعكس هذه القيود بشكل واسع على حياة المرأة اليومية، من حيث الفرص المتاحة لها، والخيارات التي تستطيع اتخاذها في مجالات العمل والاقتصاد. تؤدي القيود الاجتماعية والثقافية إلى إقصاء النساء من المشاركة الفاعلة في الأنشطة الاقتصادية، وتتمثل هذه القيود في العديد من المظاهر المختلفة، بدءاً من التقاليد التي تحدد أدوار النساء داخل الأسرة والمجتمع، وصولاً إلى التصورات النمطية التي تؤثر على القرارات المتعلقة بالتوظيف والتعليم وفرص العمل (Fox & Romero, 2017).

ثالثاً: تأثير التصورات النمطية المجتمعية

التصورات النمطية المجتمعية هي من أكبر التحديات التي تحول دون تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة، فالكثير من المجتمعات ما زالت ترى أن دور المرأة الأساسي هو الاهتمام بالأسرة والأعمال المنزلية، وأن العمل يجب أن يكون للرجال فقط. هذا التوجه المجتمعي يعزز من الفجوة بين الجنسين في المشاركة الاقتصادية، حيث يصبح من الصعب على النساء الانخراط في الأنشطة الاقتصادية (Marcus, 2021)، وتحديداً تلك التي تتطلب ساعات عمل طويلة أو مسؤوليات كبيرة، كما أن هذه النظرة النمطية تؤدي إلى تحديد القطاعات الاقتصادية التي يمكن للمرأة العمل فيها، وغالباً ما يُنظر إلى بعض المهن على أنها "غير ملائمة" للنساء، مثل المهن التقنية أو المهن التي تتطلب العمل في بيئات مختلطة (Peters et al., 2016a).

رابعاً: القيود المفروضة على التنقل والاستقلالية

من أبرز القيود الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على التمكين الاقتصادي للمرأة هي القيود المفروضة على التنقل والاستقلالية، ففي العديد من المجتمعات، يُعتبر التنقل بالنسبة للمرأة محدوداً، وقد يتطلب موافقة أفراد الأسرة، مثل الزوج أو الأب، وهذا يعيق المرأة عن الوصول إلى فرص العمل، خاصة إذا

كانت هذه الفرص تتطلب التنقل إلى مناطق بعيدة أو تحتاج إلى السفر (Tanima et al., 2021). كما أن القيود المتعلقة بالتنقل تؤثر على قدرة المرأة على المشاركة في الأنشطة التدريبية والتعليمية، مما يؤدي إلى ضعف مهاراتها وعدم تأهيلها بالشكل الذي يتناسب مع متطلبات سوق العمل (Benila, 2019).

خامساً: الأدوار التقليدية داخل الأسرة

الأدوار التقليدية داخل الأسرة تُعتبر من القيود الاجتماعية التي تؤثر بشكل كبير على تمكين المرأة اقتصادياً، حيث تُلزم الكثير من الثقافات المرأة بأن تكون مسؤولة بشكل كامل عن رعاية الأطفال وإدارة شؤون المنزل، وهذا النوع من الأدوار يجعل من الصعب على المرأة الخروج للعمل أو التفرغ لتطوير مهاراتها، كما أن عبء المسؤوليات المنزلية يؤثر بشكل مباشر على وقت وطاقة المرأة، مما يحد من قدرتها على المنافسة في سوق العمل (Douch & Matallah, 2022).

سادساً: ضعف التعليم والتوعية المجتمعية

التعليم والتوعية المجتمعية يلعبان دوراً حيوياً في تغيير التصورات الاجتماعية والثقافية التي تُعيق التمكين الاقتصادي للمرأة، حيث يُعتبر ضعف الوصول إلى التعليم والتدريب أحد الأسباب الرئيسية لاستمرار القيود المفروضة على النساء، فالمرأة التي لا تتاح لها فرص التعليم تجد نفسها محدودة بفرص عمل قليلة وذات دخل منخفض، وبالتالي يكون من الصعب عليها تحقيق الاستقلال المالي أو التقدم المهني (Ferrant & Thim, 2019).

سابعاً: التحديات الاقتصادية والقيود الاجتماعية

تُسهم الظروف الاقتصادية العامة في تعزيز أو تخفيف القيود الاجتماعية والثقافية التي تواجه المرأة. ففي الأوقات التي يعاني فيها الاقتصاد من ركود أو أزمات، غالباً ما تتعزز التقاليد التي تحد من مشاركة المرأة في سوق العمل، حيث يُنظر إلى الرجل باعتباره العائل الأساسي بينما تُدفع النساء إلى

الأدوار المنزلية، مما يزيد من الفجوة بين الجنسين في المشاركة الاقتصادية. على العكس من ذلك، عندما تكون الظروف الاقتصادية إيجابية وتتوافر فرص العمل، تزداد الحاجة لمشاركة المرأة، مما يؤدي إلى تغيير تدريجي في التصورات الاجتماعية حول دورها.(Gharof, 2019)

ثامناً: غياب القوانين الداعمة والممارسات التمييزية

يُعتبر نقص القوانين الداعمة أو عدم تنفيذها من العوائق الرئيسية التي تحد من التمكين الاقتصادي للمرأة. فالقوانين التي تحظر التمييز على أساس الجنس في التوظيف، أو التي تُلزم المؤسسات بتوفير بيئات عمل آمنة ومناسبة للمرأة، تُعد ضرورية لتعزيز مشاركتها الاقتصادية. كما أن التنفيذ الصارم لهذه القوانين يعزز من ثقة النساء في مواجهة التمييز والممارسات غير العادلة في بيئات العمل (Kabeer, 2018).

تاسعاً: تأثير عدم الاستقرار السياسي والأمني

يُعد عدم الاستقرار السياسي والأمني من أكثر التحديات التي تعيق التمكين الاقتصادي للمرأة، حيث يؤثر سلباً على التنمية الاجتماعية والاقتصادية. يؤدي هذا النوع من عدم الاستقرار إلى تقلص الفرص الاقتصادية المتاحة للنساء، وزيادة المخاطر التي تواجهها المرأة عند المشاركة في الأنشطة الاقتصادية، مثل تراجع فرص العمل، وإغلاق الأسواق، وارتفاع معدلات العنف القائم على النوع الاجتماعي .(Marcus, 2018). كما تؤثر الأزمات السياسية والأمنية على قدرة النساء على الوصول إلى فرص العمل، حيث يكنَّ الأكثر تضرراً من التراجع الاقتصادي وتقليص الوظائف. فالنساء يشكلن جزءاً كبيراً من القوى العاملة في الوظائف غير الرسمية أو المؤقتة، مما يجعلهن أكثر عرضة لفقدان مصادر دخلهن خلال الأزمات.(Marcus, 2021) . كما يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى انسحاب الاستثمارات وتراجع الأنشطة التجارية، حيث يتجنب المستثمرون ضخ أموالهم في بيئات غير مستقرة.

هذا الانسحاب يؤدي إلى إغلاق الأسواق وتقليل فرص النساء في الحفاظ على استمرارية أعمالهن، خاصة في ظل وجود قيود على الحركة والتنقل (بوعريب، 2022) .

عاشرا : ضعف الأمان الشخصي وتأثيره على المشاركة الاقتصادية

يزداد خطر العنف القائم على النوع الاجتماعي في ظل الأوضاع غير المستقرة، مما يجعل الكثير من النساء يتجنبن المشاركة في سوق العمل أو حتى الخروج من منازلهن، مما يقلص فرصهن الاقتصادية. كما تؤدي القيود الأمنية والتنقل المحدود إلى صعوبة الوصول إلى الفرص الاقتصادية المتاحة (Marcus, 2021).

حادي عشر: قلة فرص العمل المناسبة للمرأة

يُعد نقص فرص العمل الملائمة من أكثر التحديات التي تعيق التمكين الاقتصادي للمرأة. تتداخل في هذه المشكلة عوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية، إلى جانب السياسات الحكومية والممارسات المؤسسية التي تحد من إدماج النساء في سوق العمل.

في كثير من الأحيان، تتركز فرص العمل المتاحة للنساء في مجالات محددة مثل التعليم والرعاية الصحية، وهي مجالات غالباً ما تكون أقل دخلاً مقارنة بالمهن التي يهيمن عليها الرجال. كما أن القطاعات التقنية والهندسية تعاني من فجوة كبيرة بين الجنسين بسبب التصورات النمطية حول أدوار النساء في هذه المجالات.(Schuster et al., 2019)

حتى عندما تتوافر الفرص الوظيفية، فإن غياب بيئات عمل مرنة وداعمة للمرأة مثل سياسات إجازة الأمومة أو الرعاية الأسرية يُشكل عائقاً أمام استمرار النساء في العمل، مما يؤدي إلى انخفاض معدلات مشاركتهن الاقتصادية.(Peters et al., 2016b)

ثاني عشر: نقص الوعي والمعرفة بحقوق المرأة

نقص الوعي والمعرفة بحقوق المرأة يُشكل واحداً من أكثر التحديات حدةً التي تعيق تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة. يُعتبر الوعي بحقوق المرأة القانونية والاقتصادية الأساس الذي يمكن للمرأة أن تبني عليه مشاركتها الفعالة في الحياة الاقتصادية، إذ أن المعرفة بحقوقها تُمكنها من المطالبة بهذه الحقوق والدفاع عنها، والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية دون الخوف من التمييز أو التجاوزات. ومع ذلك، فإن الكثير من النساء، خاصة في المجتمعات التقليدية أو التي تفتقر إلى التعليم، لا يعرفن حقوقهن القانونية والاقتصادية بشكل كافٍ، مما يجعل تحقيق التمكين الاقتصادي أمراً صعباً، ويؤدي إلى تعرضهن للعديد من العوائق في بيئة العمل (Peters et al., 2016b).

الوعي بالقوانين المتعلقة بحقوق العمل يُمكن المرأة من حماية نفسها من التمييز والمطالبة بحقوقها، مثل الأجر المتساوي وساعات العمل والإجازات المدفوعة، مما يعزز ثقتها ويزيد مشاركتها الاقتصادية (Sell & Minot, 2018). ومع ذلك، تعيق التقاليد الاجتماعية النساء عن التعلم والمشاركة في القرارات المالية والقانونية، مما يقلل من وعيهن بحقوقهن ويحد من استقلالهن الاقتصادي، خاصة في المجتمعات التي تسيطر فيها الأدوار التقليدية (Sen, 2019). التعليم يُعد أداة فعالة لزيادة وعي المرأة بحقوقها الاقتصادية والقانونية، لكن نقصه، خاصة في المناطق الريفية، يساهم في تهميش النساء. برامج التعليم التي تستهدف النساء يجب أن تعزز معرفتهن القانونية والاقتصادية وتشجع التفكير النقدي (Williams et al., 2022). نشر الوعي بحقوق المرأة يتطلب جهوداً مشتركة من الحكومات والمؤسسات التعليمية والإعلام لضمان تمكين المرأة اقتصادياً ومساهمتها الفاعلة في التنمية المستدامة.

يُعتبر نقص الوعي بحقوق المرأة القانونية والاقتصادية من العوائق الأساسية أمام تمكينها اقتصادياً. فالمرأة التي لا تعرف حقوقها لا تستطيع المطالبة بها أو الدفاع عنها، مما يجعلها عرضة للتمييز والاستغلال في بيئات العمل. كما غياب الوعي بالقوانين المتعلقة بحقوق العمل، مثل الأجر المتساوي

وساعات العمل العادلة، يجعل النساء أكثر عرضة للتمييز. كما تؤدي القيود الاجتماعية إلى تهميش النساء عن القرارات المالية والقانونية، مما يحد من استقلالهن الاقتصادي.(Sell & Minot, 2018)

يُعد التعليم أداة رئيسية لزيادة وعي المرأة بحقوقها الاقتصادية والقانونية. ومع ذلك، فإن نقص فرص التعليم، خاصة في المناطق الريفية، يؤدي إلى استبعاد النساء من النشاط الاقتصادي. من الضروري أن تستهدف برامج التوعية النساء لتعزيز معرفتهن بحقوقهن وتشجيعهن على المشاركة في صنع القرار الاقتصادي.(Williams et al., 2022) و إن نقص التعليم والتدريب يشكل عائقاً أساسياً أمام تحقيق الاستقلال المالي والتمكين الاقتصادي لهذه الفئة (النحال، 2017).

1.2.3 زوجات الشهداء في فلسطين

تعيش زوجات الشهداء في فلسطين واقعاً معقداً ومليئاً بالتحديات، حيث يواجهن ضغوطاً نفسية واجتماعية واقتصادية تجعل تحقيق التمكين الاقتصادي أمراً صعباً، إن الاحتلال الإسرائيلي وما يتبعه من سياسات قمعية وانتهاكات مستمرة يعقد من وضعهن ويجعل الوصول إلى موارد وفرص اقتصادية أمراً مستعصياً، مما يضع العراقيل أمام هذه الشريحة لتوفير حياة كريمة لأسرهن والمشاركة الفاعلة في التنمية المجتمعية.

1.2.3.1 تأثير الاحتلال الإسرائيلي على زوجات الشهداء

الاحتلال الإسرائيلي يؤثر بشكل كبير على زوجات الشهداء في فلسطين من خلال فرض قيود مشددة على الحركة والوصول إلى الموارد الاقتصادية، مما يعوق تحقيقهن للاستقلال المالي ويزيد من صعوبة تأمين احتياجاتهن الأساسية. هذه القيود تشمل السيطرة على الأراضي والمصادر الطبيعية والانتهاكات المستمرة، مما يؤدي إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهن (ديرية، 2019).

إلى جانب ذلك، لا يقتصر تأثير الاحتلال على البنية المادية والبنية التحتية، بل يمتد إلى التأثير العميق على البنية الاجتماعية والنفسية للأسر. فقد خلفت الحروب والنزاعات المسلحة عدداً كبيراً من زوجات

الشهداء اللواتي تحملن مسؤوليات معيشية واقتصادية في ظروف قاسية. تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً يُعد ضرورة لتحسين مستوى معيشتهن وضمان استقرار المجتمع الفلسطيني بشكل عام (النواجحة، 2019).

1.2.3.2 التحديات النفسية والاجتماعية لزوجات الشهداء

من خلال دراسة التحديات التي تواجه زوجات الشهداء، تبين أن فقدان الزوج ليس مجرد خسارة لشريك الحياة، بل يمثل انهياراً للكيان العاطفي والنفسي للفرد. تترافق هذه الخسارة مع حالة من عدم الأمان والقلق الدائم، خاصة في ظل عدم وضوح المستقبل وضيق الحال، مما ينعكس بشكل مباشر على قدرة زوجات الشهداء على اتخاذ قرارات اقتصادية هامة ومواجهة التحديات الحياتية) (ديرية، 2019)، في السياق الفلسطيني، يزيد الوضع السياسي والأمني المتقلب من حالة عدم الاستقرار والضغط النفسي، ويؤدي إلى تفاقم مشاعر الحزن والخوف.

النساء اللاتي فقدن أزواجهن في الحروب يعانين من وصمة اجتماعية تعزز من عزلتهن، ففقدان الزوج غالباً ما يرافقه تغير في الوضع الاجتماعي للمرأة داخل المجتمع، حيث تجد نفسها في مواجهة جديدة مع دورها ومسؤولياتها كمعيلة وحيدة للأسرة، مما يؤثر على قدرتهن على الانخراط في الأنشطة الاقتصادية وإيجاد مصادر دخل تُمكنهن من العيش بكرامة (أبو جراد، 2015).

1.2.3.3 التحديات الاقتصادية لزوجات الشهداء

على المستوى الاقتصادي، تواجه زوجات الشهداء في فلسطين تحديات كبرى تتعلق بفقدان المصدر الرئيسي للدخل، وهو ما كان يتم توفيره من قبل أزواجهن، مما يجبرهن على البحث عن مصادر دخل بديلة في ظل بيئة اقتصادية تتسم بالتحديات الكثيرة، مثل معدلات البطالة المرتفعة وقلة الفرص الاقتصادية. إن البيئة التي تسيطر عليها النزاعات وقلة الاستقرار تؤدي إلى تدهور الفرص الاقتصادية،

حيث يُمنعن من الوصول إلى الأراضي والموارد، ويُفرض عليهن العيش تحت قيود أمنية شديدة، وهو ما يعقد من إمكانية تحسين مستواهن الاقتصادي (منصور، 2016).

إضافة إلى ذلك، تعاني العديد من زوجات الشهداء من نقص في الخبرات والمهارات اللازمة لدخول سوق العمل أو إدارة مشروعاتهن الخاصة. في العديد من الحالات، لم تكن هؤلاء النساء يعملن خارج المنزل قبل استشهاد أزواجهن، مما يجعلهن غير قادرات على الاستفادة من الفرص القليلة المتاحة في سوق العمل.

1.2.3.4 أهمية تطوير سياسات وبرامج دعم زوجات الشهداء

لتحقيق التمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء، من الضروري تطوير سياسات وبرامج حكومية تهدف إلى دعم هذه الفئة بشكل مستدام. يمكن لهذه السياسات أن تشمل تقديم دعم مالي مباشر للزوجات، مثل المعاشات أو المنح المالية، بالإضافة إلى توفير فرص تعليمية وتدريبية تهدف إلى تحسين مهاراتهن وقدرتهن على الاندماج في سوق العمل. كما يجب تقديم حوافز للشركات والمؤسسات لتوظيف الزوجات وتوفير بيئات عمل ملائمة لهن (الحلو، 2014).

من ناحية أخرى، يمكن تطوير برامج لدعم ريادة الأعمال النسائية، من خلال تقديم التمويل اللازم والمشورة الإدارية لزوجات الشهداء الراغبات في بدء مشاريعهن الخاصة. هذا النوع من البرامج يمكن أن يسهم بشكل كبير في تعزيز الاستقلال المالي للمرأة ويجعلها قادرة على توفير مصدر دخل مستدام لنفسها ولأسرتها. وقد أظهرت الدراسات أن النساء اللواتي يحصلن على دعم لإنشاء مشروعاتهن الخاصة يكنّ أكثر قدرة على تجاوز الصعوبات الاقتصادية والمشاركة بفعالية في الاقتصاد المحلي (نزال، 2005).

1.2.3.5 دور المنظمات الدولية والمجتمع الدولي في دعم زوجات الشهداء

لا يمكن الحديث عن التمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء في فلسطين دون النظر إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية في دعم هذه الجهود. في ظل القيود والتحديات التي يفرضها الاحتلال، تحتاج زوج الشهداء إلى دعم دولي يضمن لهن الحصول على حقوقهن الأساسية وتوفير الحماية اللازمة لهن ولأسرهن. يمكن للمنظمات الدولية تقديم الدعم المالي والتقني لبرامج التمكين الاقتصادي، بالإضافة إلى الضغط على الاحتلال الإسرائيلي لرفع القيود المفروضة على الحركة والوصول إلى الموارد (ديرية، 2019).

1.2.3.6 التمكين الاقتصادي كجزء من حقوق الإنسان المرتبط بزوجات الشهداء في فلسطين

التمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء لا يُعد فقط قضية اقتصادية، بل هو أيضاً قضية حقوق إنسان تتطلب التعامل معها بمنظور شامل يراعي الأبعاد السياسية والاجتماعية والنفسية المرتبطة بها. يجب أن يتم النظر إلى التمكين الاقتصادي للمرأة كجزء من حقوقها الأساسية التي تضمن لها العيش بكرامة وتحقيق الاستقلال المالي. إن تحسين الوضع الاقتصادي للمرأة لا يسهم فقط في تحسين مستوى المعيشة للأسرة، بل يعزز أيضاً من استقرار المجتمع ككل ويقوي من قدرة النساء على المشاركة في بناء المجتمع والدفاع عن حقوقهن (النواجحة، 2019).

إن التحديات التي تواجه زوجات الشهداء في فلسطين متعددة ومتداخلة، تشمل الأبعاد النفسية والاجتماعية والاقتصادية. الاحتلال الإسرائيلي وما يفرضه من قيود يشكل عائقاً كبيراً أمام تحقيق التمكين الاقتصادي لهؤلاء النساء، حيث يحرمهن من الوصول إلى الموارد ويزيد من التحديات الحياتية. ومع ذلك، فإن تعزيز التمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء يُعد خطوة ضرورية لضمان تحسين أوضاعهن وتوفير حياة كريمة لأسرهن (أبو جراد، 2015).

من خلال توفير الدعم التعليمي والتدريبي، والدعم الاجتماعي والمجتمعي، وتطوير السياسات والبرامج الداعمة، يمكن تعزيز قدرة زوجات الشهداء على التكيف مع التحديات والمشاركة بفعالية في الأنشطة الاقتصادية. كما أن المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في دعم هذه الجهود وضمان حقوق زوجات الشهداء في ظل الظروف الصعبة التي يفرضها الاحتلال. إن تحقيق التمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء ليس فقط مسؤولية محلية، بل هو جزء من التزام أخلاقي وإنساني يشمل المجتمع الدولي ككل، ويجب أن تكون الجهود موجهة نحو تحقيق هذا الهدف لضمان تحسين الأوضاع العامة في المجتمع الفلسطيني.

1.2.4 دور وزارة التنمية الاجتماعية في تمكين المرأة الفلسطينية

تلعب وزارة التنمية الاجتماعية في فلسطين دوراً محورياً في تمكين المرأة من خلال برامج ومبادرات تهدف إلى تعزيز قدراتها الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق المساواة بين الجنسين (وزارة التنمية الاجتماعية، 2017). تدعم الوزارة ريادة الأعمال النسائية بتقديم المشورة الفنية والتمويل اللازم، بالإضافة إلى الشراكات مع القطاع الخاص لتعزيز تسويق المنتجات (خطة التنمية، 2021). كما توفر الحماية الاجتماعية للفئات الهشة، مثل زوجات الشهداء والمطلقات، عبر مساعدات نقدية ودعم نفسي، وتعمل على تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم بالتعاون مع منظمات محلية ودولية (استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية، 2020).

في مكافحة العنف ضد المرأة، تقدم الوزارة مراكز إيواء وخدمات قانونية واجتماعية، وتطلق حملات توعية لتعزيز حماية حقوق المرأة (استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية، 2020). وفي مجال التعليم، تسعى الوزارة لتقليل التسرب المدرسي بين الفتيات وتقديم برامج تدريب مهني للنساء غير المتعلمات، مما يمكنهن من دخول سوق العمل أو إدارة مشاريعهن الخاصة (خطة التنمية، 2021). كما تعزز

الوزارة المشاركة السياسية والاجتماعية للمرأة من خلال ورش عمل وحملات توعية تهدف إلى زيادة تمثيل النساء في مراكز صنع القرار (استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية، 2020).

وتعمل وزارة التنمية الاجتماعية في فلسطين على تعزيز المساواة بين الجنسين كجزء من استراتيجيتها لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال مراجعة السياسات وضمان مراعاتها لاحتياجات النساء وتقليل الفجوة بين الجنسين بالتعاون مع منظمات محلية ودولية (خطة التنمية، 2021). تسعى الوزارة أيضاً لتغيير التصورات النمطية تجاه المرأة عبر حملات التوعية وورش العمل المجتمعية التي تدعم دورها الاقتصادي والاجتماعي.

تعتمد الوزارة على بناء شراكات مع المجتمع المدني والمنظمات الدولية لتنفيذ مشاريع تتعلق بالتدريب المهني، وتوفير فرص عمل، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للنساء، إضافة إلى تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية كالتعليم والرعاية الصحية (استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية، 2020).

في مواجهة الفقر، تقدم الوزارة دعماً مالياً مباشراً وبرامج ادخار وتسليف صغيرة تساعد النساء على إنشاء مشاريعهن الخاصة وتحقيق الاستقلال المالي، مما يسهم في تحسين أوضاعهن الاجتماعية والاقتصادية (الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر متعدد الأبعاد، 2023).

من خلال هذه الجهود المتكاملة، تهدف وزارة التنمية الاجتماعية إلى تحقيق تمكين شامل ومستدام للمرأة الفلسطينية، بما يسهم في تحسين مستوى المعيشة للنساء وأسرهن، ويعزز من قدرة المجتمع الفلسطيني على الصمود والتقدم نحو مستقبل أكثر عدالة ومساواة

1.2.5 دور مؤسسة تمكين في التمكين الاقتصادي للمرأة الفلسطينية

تسعى مؤسسة تمكين في فلسطين إلى دعم الفئات الهشة والفقيرة، وخاصة النساء، عبر استراتيجيات شاملة تهدف إلى تعزيز التمكين الاقتصادي وتحسين الظروف المعيشية. تواجه النساء في فلسطين تحديات كبيرة تشمل القيود الاجتماعية والتمييز في سوق العمل وصعوبة الوصول إلى التمويل. لذلك، تركز المؤسسة على تطوير أدوات تمكينية مبتكرة تدعم المرأة اقتصادياً وتعزز من قدراتها (المؤسسة الوطنية الفلسطينية للتمكين الاقتصادي، 2024). والتي يمكن اعتبارها مجموعة من الاستراتيجيات الرئيسية. والتي يمكن استعراضها على النحو الآتي:

1. تطوير أدوات التمكين الاقتصادي والتنموي: تعمل المؤسسة على تقديم موارد فنية وتدريبية تساعد النساء على اكتساب المهارات اللازمة لبدء مشروعاتهن أو تحسين مشاركتهن في سوق العمل. تشمل هذه الأدوات التدريب في مجالات الإدارة المالية والتسويق واستخدام التكنولوجيا الحديثة.
2. توفير الموارد المالية والفنية: تقدم المؤسسة قروضاً ميسرة ودعماً مالياً مباشراً، مما يسهل على النساء البدء بمشاريع صغيرة أو تطوير مشروعاتهن القائمة. بالإضافة إلى ذلك، تُقدم برامج تدريبية لدعم استدامة المشاريع من خلال تحسين مهارات الإدارة والتسويق.
3. تعزيز الشمول المالي: تركز المؤسسة على تسهيل وصول النساء إلى الخدمات المالية من خلال القروض الصغيرة وبرامج التثقيف المالي، التي تشمل إدارة الأموال ووضع خطط مالية، مما يساعد على تحقيق الاستقلال المالي للنساء.
4. الشراكات مع القطاع الخاص والأهلي: تسعى المؤسسة لتطوير شراكات مع القطاع الخاص لدعم ريادة الأعمال النسائية وتوفير فرص العمل، بالإضافة إلى التعاون مع المؤسسات الأهلية لتحسين مهارات النساء وتعزيز التوعية بحقوقهن الاقتصادية.

5. تحسين الظروف الاجتماعية والنفسية: تقدم المؤسسة برامج دعم نفسي واجتماعي للنساء لمساعدتهن على تجاوز التحديات النفسية والثقافية التي تواجههن، مما يعزز ثقتهن بأنفسهن وقدرتهن على المشاركة الاقتصادية.

من خلال هذه الجهود المتكاملة، تساهم مؤسسة تمكين في توفير بيئة داعمة تساعد النساء الفلسطينيات على تحقيق الاستقلال المالي والمشاركة بفعالية في التنمية الاقتصادية. يُعد هذا الدور أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز المساواة بين الجنسين، بما يسهم في بناء مستقبل أفضل للنساء وأسرهن والمجتمع الفلسطيني ككل.

1.3 الدراسات السابقة

1.3.1 الدراسات السابقة التي تتعلق بزوجات الشهداء

هدفت الدراسة الصلحات (2021) المعنونة "دور الجامعات الفلسطينية في تعزيز إدارة الذات لدى الأرامل وزوجات الشهداء من طالباتها وسبل تطويره" إلى التعرف على دور الجامعات الفلسطينية في تعزيز إدارة الذات لدى الأرامل وزوجات الشهداء من طالباتها من وجهة نظرهن. والكشف عن وجود فروق بين متوسطات تقديرات أفراد العينية لهذا الدور. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي. وقامت بتصميم استبانة من (33) فقرة موزعة على أربعة مجالات. وقد تم تطبيق الاستبانة على عينة من (200) من الطالبات الأرامل وزوجات الشهداء في جامعات (الإسلامية؛ القدس المفتوحة؛ الأقصى؛ الأزهر) كما استخدمت المنهج البنائي بهدف اقتراح سبل لتطوير هذا الدور. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من سبل تطوير دور الجامعات في إدارة الذات لدى الأرامل وزوجات الشهداء والتي تمثلت في تخصيص لقاءات توعوية وتثقيفية تفاعلية وتكريم الأرامل وزوجات الشهداء المتفوقات في دراستهم وتفعيل المكافئات بأنواعها.

أما دراسة السنوسي والسنوسي (2021) والتي جاءت بعنوان "دور المساندة الاجتماعية في خفض اضطراب ضغوط ما بعد الصدمة لدى زوجات الشهداء في مدينة البيضاء". فقد هدفت إلى استكشاف دور المساندة الاجتماعية في خفض اضطراب ضغوط ما بعد الصدمة لدى زوجات الشهداء في مدينة البيضاء. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتم جمع البيانات باستخدام استبيانات من عينة مؤلفة من 120 زوجة شهيد. أظهرت النتائج أن المساندة الاجتماعية تلعب دوراً مهماً في خفض مستويات الضغوط النفسية وتحسين الحالة النفسية لزوجات الشهداء، مما يبرز أهمية توفير الدعم الاجتماعي لهذه الفئة وتقديم برامج مساندة تساعدهن على التغلب على الصدمات النفسية التي يتعرضن لها

فيما تناولت دراسة ديرية (2019) بعنوان "طرق التعامل مع الضغوط النفسية لدى زوجات الشهداء في محافظة الخليل" التعرف على طرق التعامل مع الضغوط النفسية لدى زوجات الشهداء في محافظة الخليل. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لتحقيق أهدافها، حيث تم جمع البيانات من عينة مؤلفة من 81 أرملة. أظهرت النتائج أن طرق التعامل مع الضغوط النفسية جاءت بدرجة متوسطة، كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في طرق التعامل مع الضغوط النفسية تعزى لمتغير عدد الأطفال ومتغير مدة استشهاد الزوج ومتغير مكان السكن. بناءً على النتائج، توصي الدراسة بأن تولي المؤسسات الاجتماعية اهتماماً بتوفير مسكن مستقل لزوجات الشهداء وتطوير مهاراتهن من خلال إشراكهن في مشاريع صغيرة تدر دخلاً مناسباً، مما يساهم في تحسين أوضاعهن النفسية والاجتماعية.

كما جاءت دراسة النحال (2017) والعنونة "المشكلات التي تواجه زوجات الشهداء في محافظات غزة من وجهة نظرهن" بهدف استكشاف المشكلات التي تواجه زوجات الشهداء في محافظات غزة من وجهة نظرهن، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي على عينة مكونة من 113 زوجة شهيد. تضمنت أداة الدراسة استبانة تناولت بُعدين رئيسيين: المشكلات الاجتماعية والاقتصادية. أظهرت النتائج أن المشكلات الاقتصادية جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (52.77%)، متفوقة على المشكلات الاجتماعية

بنسبة (42.01%). من أبرز المشكلات الاقتصادية: التنازل عن مخصصات مالية لأهل الشهيد، اللجوء إلى الاقتراض لتغطية النفقات، وصعوبة إدارة المسؤوليات المالية. أما المشكلات الاجتماعية فتضمنت قلة وجود من يمكن التحدث معه، وتدخل أهل الشهيد في الأمور الشخصية، والتشكك في دوافع الآخرين. أوصت الدراسة بتوفير فرص عمل لزوجات الشهداء وأبنائهن، وبرامج دعم ومساندة لتحسين ظروفهن المعيشية.

أما دراسة عوض (2016) والتي عنونت ب"إدارة الذات وعلاقتها بالاتزان الانفعالي لدى زوجات شهداء حرب 2014 على غزة" فلقد هدفت إلى قياس مستوى إدارة الذات والاتزان الانفعالي لدى زوجات شهداء حرب 2014 على غزة، ودراسة العلاقة بينهما، بالإضافة إلى تحليل الفروق بناءً على متغيرات مثل المستوى التعليمي، العمر، عدد أفراد الأسرة، طبيعة الاستشهاد، وهدم المنزل. باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، أجريت الدراسة على عينة مكونة من 288 زوجة، مع الاعتماد على مقاييس معدلة لإدارة الذات والاتزان الانفعالي. أظهرت النتائج أن كلا من إدارة الذات والاتزان الانفعالي سجلا مستويات مرتفعة بنسبة 72.4% و78.2% على التوالي، مع وجود علاقة طردية بينهما. كما ظهرت فروق في النتائج وفقاً لمتغيرات مثل المستوى التعليمي والعمر وعدد أفراد الأسرة وطريقة هدم المنزل، بينما لم تُلاحظ فروق تُعزى إلى جهة الإيواء أو طبيعة الاستشهاد. وأوصت الدراسة بضرورة توفير فرص عمل تناسب مستوى زوجات الشهداء العلمي، ووضع خطط تنموية لتعزيز مشاركتهن في المجتمع واستثمار أوقات فراغهن في أنشطة تطويرية.

أما دراسة أبو جراد (2015) بعنوان "دور خدمة الجماعة في تحسين نوعية الحياة لجماعات زوجات الشهداء في فلسطين" فقد هدفت إلى استكشاف دور خدمة الجماعة في تحسين نوعية الحياة لجماعات زوجات الشهداء في فلسطين، وتناولت عدة عناصر رئيسية. تضمنت توضيح المفاهيم الأساسية مثل مفهوم الدور، تحسين نوعية الحياة، والشهيد، وأهمية خدمة الجماعة في هذا المجال. كما تناولت مبادئ وأهداف خدمة الجماعة في تحسين حياة زوجات الشهداء، وركزت على الأدوار المهنية التي يقوم بها

الأخصائي الاجتماعي، ومنها دوره كموجه تربوي وممكن لجماعات زوجات الشهداء. أشارت الدراسة إلى أهمية دور الممارس العام كمقدم للتسهيلات، من خلال مساعدة زوجات الشهداء على حشد قدراتهن، اتخاذ القرارات المناسبة، وتوضيح مصادر الخدمات المجتمعية المتاحة، مما يسهم في حل مشكلاتهن وتلبية احتياجاتهن بشكل فعّال.

فيما جاءت دراسة الحلو (2014) والمعنونة "تصور مقترح للتغلب على معوقات الفاعلية الاجتماعية لزوجات الشهداء بمحافظة غزة في ضوء التوجيه التربوي الإسلامي" بهدف التعرف على معوقات الفاعلية الاجتماعية لزوجات الشهداء بمحافظة غزة في ضوء التوجيه التربوي الإسلامي، مع تقديم تصور للتغلب على هذه المعوقات. اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج البنائي باستخدام استبانة موجهة لعينة مكونة من 262 زوجة شهيد بنسبة (16%) من المجتمع الأصلي البالغ عدده 1614 زوجة شهيد في محافظة غزة لعام 2014. اشتملت الاستبانة على 29 فقرة موزعة على مجالين: المعوقات الذاتية والمعوقات الخارجية. أظهرت النتائج أن المعوقات الخارجية جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (57.45%)، تلتها المعوقات الذاتية بنسبة (55%)، وكلاهما بدرجة متوسطة. كما تناولت الدراسة تأثير متغيرات مثل طبيعة الإقامة، عدد الأبناء، والمستوى العلمي للزوجة على الفاعلية الاجتماعية، وأكدت أهمية إيجاد حلول للتغلب على هذه التحديات.

أما دراسة نزال (2005) والتي جاءت بعنوان "الآثار النفسية والجسمية لدى زوجات الشهداء في محافظة جنين" فقد سعت إلى التعرف على الآثار النفسية والاجتماعية والجسمية لدى زوجات الشهداء في محافظة جنين؛ وقياس الفروق في متوسط تقديرات زوجات الشهداء لتلك الآثار التي يمكن أن تعزى لمتغير طبيعة السكن والدخل وعدد أفراد الأسرة ومستوى التحصيل العلمي وطبقت الدراسة على عينة تكونت من (138) زوجة شهيد من زوجات الشهداء في محافظة جنين. ولعل من أهم نتائجها أن أشد الآثار النفسية والاجتماعية والجسمية لدى زوجات الشهداء والناجمة عن استشهاد أزواجهن في محافظة جنين في المجال الجسمي مقارنة مع المجال الاجتماعي والنفسي.

1.3.2 الدراسات السابقة التي تتعلق بالتمكين الاقتصادي

تناولت دراسة Douch & Matallah (2022) بعنوان: Women and the problem of economic empowerment: a review of concept and future direction: مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة والتحديات المرتبطة به، معتمدة على المنهج الوصفي التحليلي، وجمعت البيانات من دراسات وأبحاث سابقة. أوضحت الدراسة أن التمكين الاقتصادي للمرأة يشمل تحسين حالتها الاقتصادية من خلال زيادة دخلها، تحسين فرص عملها، وتعزيز مشاركتها في الاقتصاد المحلي والعالمي. كما أبرزت التحديات التي تواجه المرأة في هذا المجال، مثل التمييز الجنسي، نقص الفرص والموارد، والعوائق الاجتماعية والثقافية. خلصت الدراسة إلى أن تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة يعد ضرورة لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للنساء والمجتمعات. وأوصت بتكثيف الجهود والبحوث في هذا المجال لدعم تمكين المرأة اقتصادياً في مختلف المجتمعات.

أما دراسة بن يخلف (2021) بعنوان "أثر التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة على التنمية البشرية بالجزائر دراسة قياسية للفترة 1990–2020" فقد هدفت إلى تقييم أثر تمكين المرأة اقتصادياً وسياسياً على التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2020، تستخدم الدراسة المنهج الكمي لتحليل البيانات وتقييم العلاقة بين تمكين المرأة والتنمية البشرية، حيث تم جمع البيانات من خلال الاستبيانات الموجهة إلى النساء في الجزائر. وقد تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد لتقييم أثر تمكين المرأة على التنمية البشرية في الجزائر، توصلت الدراسة إلى نتائج إيجابية، حيث أنه تم تأكيد وجود علاقة ايجابية بين تمكين المرأة اقتصادياً وسياسياً والتنمية البشرية في الجزائر. وبناءً على هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تحسين سياسات التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة في الجزائر لتعزيز التنمية البشرية في البلاد.

فيما جاءت دراسة طه (2021) بعنوان "تأثير ريادة الأعمال النسائية على التمكين الاقتصادي للمرأة الفلسطينية – المحافظات الجنوبية" بهدف استكشاف دور ريادة الأعمال النسائية في تعزيز التمكين

الاقتصادي لرائدات الأعمال في حاضنات الزراعة بقطاع غزة، معتمدة على المنهج الوصفي التحليلي واستبيان لجمع البيانات. شملت العينة 154 رائدة أعمال تم اختيارهن عشوائياً من بين 361 رائدة، حيث تم تحليل 130 استجابة. أظهرت النتائج تقييماً إيجابياً عالياً لمستوى تطبيق أبعاد ريادة الأعمال النسائية، مثل الإبداع، الابتكار، النشاط، والمخاطرة، بوزن نسبي إجمالي (82.6٪). كما كشفت عن مستوى عالٍ من التمكين الاقتصادي للمجموعة المستهدفة بنسبة (81.4٪). أكدت النتائج وجود تأثير إيجابي ملحوظ للإبداع والنشاط والمخاطرة على مستويات التمكين الاقتصادي، مما يبرز أهمية ريادة الأعمال النسائية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

أما دراسة Abed et al., (2019) بعنوان Challenges to women's access to the labor market in Palestine: تناولت هذه الدراسة التحديات التي تواجه انخراط المرأة في سوق العمل في فلسطين. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستندت إلى استبيان لجمع البيانات من المصادر الأولية. وقد تم اختيار عينة عشوائية تمثل عدداً من النساء العاملات في القطاع الخاص في محافظتي غزة والخليل، وبلغ عددهن 250 امرأة. وتم توزيع الاستبانات عليهن، وتم جمع 220 استبياناً تم استخدامها في التحليل النهائي. وكشفت الدراسة عن تحديات كثيرة تواجهها المرأة في الاندماج في سوق العمل، مثل قيود النوع الاجتماعي، وقلة الفرص المتاحة، وعدم وجود الدعم اللازم للمرأة في البيئة العملية، وتأثير الاحتلال على الوضع الاقتصادي العام وسوق العمل في فلسطين. وتوصي الدراسة بتعزيز الدور الإيجابي للمرأة في المجتمع وتشجيع المؤسسات الحكومية والخاصة على توفير المزيد من فرص العمل للمرأة، وتوفير بيئة عمل تشجع على النمو والتطوير الشخصي للمرأة، وتعزيز الإجراءات القانونية للحد من التمييز ضد المرأة في سوق العمل.

فيما ركزت دراسة Al-Sari & Atiyat (2019) بعنوان :Women's economic empowerment The role of microfinance institutions in Palestine: على دور المؤسسات المالية الصغيرة في تمكين النساء اقتصادياً في فلسطين، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي واستبيان لجمع البيانات.

استهدفت الدراسة النساء في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث شملت عينة عشوائية مكونة من 245 مشاركاً، تم تحليل 202 استبيان منها. أظهرت النتائج أن المؤسسات المالية الصغيرة تلعب دوراً مهماً في تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء، من خلال تحسين قدراتهن التنافسية، وتوسيع نطاق أعمالهن، وتعزيز قدرتهن على تحمل المخاطر المالية، خصوصاً في ظل التحديات الاقتصادية في فلسطين. كما بينت الدراسة وجود صعوبات تواجه النساء في الوصول إلى هذه المؤسسات والاستفادة من خدماتها، مما يؤكد أهمية تعزيز الدعم والتمويل للمؤسسات المالية الصغيرة لتحسين فعاليتها في تمكين النساء.

أما دراسة Hamdan-Mansour & Alkhalaileh (2019) بعنوان Women's empowerment and employment status in Palestine: فقد هدفت الدراسة إلى استكشاف تأثير التمكين الاقتصادي للمرأة على فرص التوظيف، مستندة إلى بيانات جمعت من 575 امرأة تتراوح أعمارهن بين 18 و64 عاماً. استخدمت الدراسة الإحصاءات الوصفية لتحليل البيانات. أظهرت النتائج أن النساء المتمكنات اجتماعياً واقتصادياً يتمتعن بفرص عمل أفضل وثقة أكبر في سوق العمل. كما بينت الدراسة أن توفير الفرص التعليمية والتدريبية وتشجيع النساء على العمل في مجالات غير تقليدية يسهم في تعزيز تمكينهن الاقتصادي وتحسين فرصهن الوظيفية. أوصت الدراسة بزيادة الدعم لتمكين المرأة، وتقليل الفجوة بين الجنسين في سوق العمل، وتعزيز فرص التدريب والتعليم للنساء لتمكينهن من الوصول إلى وظائف مستقرة وعالية الأجر.

فيما جاءت دراسة Kaeboul et al. (2018) بعنوان: Women's employment and empowerment in the Middle East and North Africa: The role of contextual factors and entrepreneurship: لتركيز على العوامل السياقية وريادة الأعمال كأدوات مهمة لتمكين وتوظيف المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتحليل كيفية تأثير هذه العوامل على التمكين الاقتصادي والتوظيف للنساء في هذه المنطقة. واستخدمت الدراسة تحليلاً كمياً للبيانات المستقاة من

مسح المنطقة للأعمال والتوظيف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وشملت عينة من النساء الرائدات في الأعمال وغير الرائدات، وبلغ حجم العينة 381 شخصاً، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها هو أن العوامل السياقية، مثل الثقافة والنظام القانوني والاقتصادي، تؤثر بشكل كبير على تمكين المرأة وتوظيفها، ويمكن أن يكون للريادة أيضاً تأثير كبير على تحسين فرص التوظيف والتمكين الاقتصادي للمرأة. كما وجدت الدراسة أن هناك علاقة طردية بين التوظيف والتمكين الاقتصادي، حيث إنَّ تحسين فرص التوظيف يساعد على تمكين المرأة اقتصادياً، وأنَّ التوظيف في القطاع الخاص يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على تمكين المرأة وتوظيفها.

فيما جاءت دراسة عريقات (2017) بعنوان: "The Role of Palestinian Non-Governmental Organizations in Horizontally Women's Economic Empowerment in Occupied Palestinian Territories" بهدف استكشاف دور المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في تمكين المرأة اقتصادياً في الأراضي الفلسطينية المحتلة، باستخدام المنهج النوعي لفهم تجارب النساء من خلال مقابلات مفتوحة ومجموعات نقاشية. أظهرت النتائج أن المنظمات غير الحكومية تلعب دوراً مهماً في تعزيز القدرات الاقتصادية للمرأة عبر برامج ومشاريع تركز على التدريب، تعليم المهارات، والدعم المادي والمعنوي. كما أبرزت الدراسة التحديات التي تواجه هذه المنظمات، مثل الضغوط السياسية والاجتماعية والمالية والتنظيمية. أوصت الدراسة بضرورة تعزيز التعاون بين المنظمات غير الحكومية، الجهات الحكومية، والمؤسسات المحلية لتحقيق تمكين اقتصادي مستدام للمرأة.

1.3.3 التعقيب على الدراسات السابقة

تعتبر دراسة "تحديات تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً – وزارة التنمية الاجتماعية ومؤسسة التمكين نموذجاً" مهمة في ضوء الدراسات السابقة. فدراسة الصلحات (2021) على دور الجامعات الفلسطينية في تعزيز إدارة الذات لدى الأرامل وزوجات الشهداء من طالباتها. كما ركزت على الجانب التعليمي والتثقيفي، إلا أنها لم تتناول بشكل كافٍ الجوانب الاقتصادية المباشرة مثل فرص العمل والدخل. فيما

أظهرت دراسة السنوسي والسنوي (2021) أهمية الدعم الاجتماعي في تحسين الحالة النفسية وتقليل الضغوط على زوجات الشهداء إلا أنها لم تتعمق في التحديات الاقتصادية المباشرة التي تواجهها هذه الزوجات. بينما دراسة ديرية (2019) وتناولها طرق التعامل مع الضغوط النفسية لدى زوجات الشهداء في محافظة الخليل وركزت على توفير مسكن مستقل ومشاريع صغيرة تدر دخلاً لتحسين أوضاع زوجات الشهداء وبالرغم من تقديمها توصيات اقتصادية. إلا أن الدراسة لم تقدم تحليلاً شاملاً للوضع الاقتصادي ولم تتناول تأثير الدعم الحكومي أو المنظمات غير الحكومية. وبالرغم من هدف دراسة النحال (2017) في تحديد المشكلات التي تواجه زوجات الشهداء في محافظات غزة؛ مع التركيز على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية. وقدمت وصفاً جيدا للمشكلات؛ إلا أنها لم تقدم حلولاً أو استراتيجيات واضحة للتغلب على هذه التحديات.

أما فيما يتعلق بدراسة عوض (2016) وتركيزها على إدارة الذات وعلاقتها بالاتزان الانفعالي لدى زوجات شهداء حرب 2014 في غزة. إلا أنها لم تركز بشكل كافٍ على الجوانب الاقتصادية التفصيلية مثل طبيعة العمل والرواتب. أما فيما يتعلق بدراسة جراد (2015) والإشارة إلى أهمية دعم الأخصائيين الاجتماعيين لزوجات الشهداء في فلسطين وتحسين نوعية حياتهن إلا أنها لم تقدم حلولاً اقتصادية مباشرة لتحسين الدخل أو الاستقلال المالي. أما فيما يتعلق بدراسة أبو دف (2014) وتحدييها للمعوقات الخارجية والذاتية التي تحد من الفاعلية الاجتماعية لزوجات الشهداء إلا أنها لم تتناول بالتفصيل كيفية تحسين الوضع الاقتصادي عبر مبادرات محددة. أما فيما يتعلق بدراسة نزل)2005) والإشارة إلى الآثار النفسية البالغة التي تواجهها زوجات الشهداء. الإ أنها لم تتطرق بشكل مباشر إلى التحديات الاقتصادية رغم أهمية هذا الجانب في التأثير على الحالة النفسية والجسمية.

أما دراسة Douch & Matallah (2022) ركزت على التحديات التي تواجه تمكين المرأة اقتصادياً، مثل التمييز الجنسي وقلة الفرص المتاحة. هذه التحديات مشابهة لتلك التي تواجهها زوجات الشهداء في فلسطين، مما يستدعي جهوداً متواصلة لتعزيز التمكين الاقتصادي من خلال توفير الفرص والمساواة

في بيئة العمل. أما فيما يتعلق بدراسة بن يخلف (2021) وتقييمها لآثر تمكين المرأة اقتصاديا وسياساً على التنمية البشرية في الجزائر. إلا أنها لم تركز على فئة زوجات الشهداء ولم تتناول التحديات الاقتصادية المحددة التي تواجهها. أما فيما يتعلق بدراسة طه (2021) حول تأثير ريادة الأعمال النسائية على التمكين الاقتصادي في قطاع غزة أظهرت أن ريادة الأعمال يمكن أن تكون وسيلة فعالة لتحقيق التمكين الاقتصادي للنساء. هذه النتائج تدعم فكرة تعزيز ريادة الأعمال بين زوجات الشهداء كوسيلة لتمكينهن اقتصادياً. بالرغم أنها لم تركز بشكل خاص على زوجات الشهداء. أما فيما يتعلق بدراسة Abed et al., (2019) وتناولها للتحديات التي تواجه انخراط المرأة في سوق العمل في فلسطين وكشفها عن قيود النوع الاجتماعي والتحديات الاقتصادية. إلا أنها لم تركز على زوجات الشهداء ولم تقدم حلولاً اقتصادية محددة لهذه الفئة.

أما فيما يتعلق بدراسة Al-Sari & Atiyat (2019) تناولت دور المؤسسات المالية الصغيرة في تمكين النساء اقتصادياً في فلسطين. وأظهرت بالرغم من أهمية الدراسة أن هذه المؤسسات تعزز القدرة التنافسية للمرأة وتساعدها في توسيع نطاق الأعمال. إلا أنها لم تتناول بشكل مباشر التحديات الاقتصادية لزوجات الشهداء.

تناولت دراسة Hamdan-Mansour و Alkhalaileh (2019) أثر التمكين الاقتصادي للمرأة على فرص التوظيف، من خلال تحليل بيانات تم جمعها من عدد من النساء. وأظهرت النتائج أن النساء اللواتي يشعرن بالتمكين الاجتماعي والاقتصادي يتمتعن بفرص عمل أفضل وثقة أكبر في سوق العمل. كما أكدت الدراسة أهمية توفير الفرص التعليمية والتدريبية للنساء من أجل تحقيق التمكين الاقتصادي. وعلى الرغم من أن الدراسة ركزت على السياق الفلسطيني، فإنها لم تتناول التحديات الاقتصادية الخاصة التي تواجه زوجات الشهداء.

من جهة أخرى، ركزت دراسة Kaeboul et al. (2018) على العوامل السياقية وريادة الأعمال كمدخلين مهمين لتمكين المرأة وتوظيفها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد بينت أن السياق الثقافي، والنظام القانوني، والوضع الاقتصادي تؤثر بشكل مباشر على عملية التمكين، مما يبرز أهمية توفير بيئة داعمة لريادة الأعمال.

أما دراسة عريقات (2017)، فقد سلطت الضوء على دور المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في التمكين الاقتصادي للمرأة، موضحة أن هذه المؤسسات تسهم في تحسين الوضع الاقتصادي للنساء عبر تقديم برامج تدريبية ودعم مالي. ويمكن لوزارة التنمية الاجتماعية ومؤسسة التمكين التعاون مع هذه المنظمات بما يعزز جهود تمكين زوجات الشهداء.

من خلال استعراض هذه الدراسات، يتضح أن هناك حاجة ملحة لدراسة شاملة تتناول التحديات التي تواجه زوجات الشهداء في تحقيق التمكين الاقتصادي. هذه الدراسة ستملأ الفجوة البحثية من خلال تقديم تحليل متكامل للجوانب النفسية والاجتماعية والاقتصادية، وتقديم توصيات عملية للسياسات والبرامج التي يمكن أن تتبناها وزارة التنمية الاجتماعية ومؤسسة التمكين لدعم هذه الفئة. تحسين الأوضاع الاقتصادية والنفسية والاجتماعية لزوجات الشهداء سيساهم في تحقيق التمكين الاقتصادي المستدام لهن ولأسرهن.

1.4 مصطلحات الدراسة

التمكين: تشير العديد من الدراسات إلى أن مفردة التمكين تعني زيادة قدرة الأفراد أو الجماعات على اتخاذ القرارات والتحكم في حياتهم، وذلك من خلال منحهم الأدوات والموارد والمعرفة التي تساعدهم على ذلك. التمكين يهدف إلى تقوية الشعور بالقدرة الذاتية والثقة بالنفس وتحقيق الاستقلالية. ويتخذ التمكين العديد من المستويات والأشكال والتي من أبرزها التمكين الشخصي والتمكين الاجتماعي والتمكين الاقتصادي والتمكين السياسي. (Rowlands, Jo. 1997)

إجرائياً: عملية تزويد الأفراد أو الجماعات بالموارد والأدوات والفرص والمعرفة اللازمة لزيادة قدرتهم على التحكم في حياتهم واتخاذ قرارات فعالة تؤثر على واقعهم الشخصي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

التمكين الاقتصادي: تشير العديد من الدراسات إلى أن التمكين الاقتصادي هو عملية تهدف إلى زيادة قدرة الأفراد أو الجماعات على الوصول إلى الموارد الاقتصادية والتحكم فيها، بهدف تحقيق الاستقلالية المالية وتحسين مستوى المعيشة. يتضمن ذلك توفير الفرص التعليمية والتدريبية، وزيادة فرص الوصول إلى التمويل، وتعزيز القدرات على بدء وإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة. (البنك الدولي. 2002). كما يتناوله البعض بأنه قدرة الأفراد على تحقيق الاستقلال المالي والمشاركة الفعالة في الحياة الاقتصادية (شحادة، 2022).

اجرائياً: يُقصد بالتمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء تحقيق الاستقلال المالي وزيادة فرص المشاركة الاقتصادية من خلال توفير الدعم المالي والتدريب المهني والتغلب على القيود الاجتماعية والثقافية والسياسية والأمنية.

وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية: هي الهيئة الحكومية المسؤولة عن تطوير وتنفيذ السياسات الاجتماعية التي تهدف إلى تحسين حياة الأفراد والأسر في فلسطين. تأسست الوزارة لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية الشاملة التي تشمل تعزيز العدالة الاجتماعية، دعم الفئات الضعيفة والمهمشة، وتحقيق التنمية المستدامة. وتتشكل أهدافها من أولاً: دعم الفئات الضعيفة: إذ تعمل الوزارة على تقديم الدعم والرعاية للفئات الضعيفة مثل الأيتام، المعاقين، والمسنين، من خلال برامج ومشاريع تهدف إلى تحسين جودة حياتهم. ثانياً: تعزيز العدالة الاجتماعية: إذ تسعى الوزارة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تطوير سياسات وإجراءات تهدف إلى تقليل الفجوات الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز المساواة. ثالثاً: تنفيذ مشاريع التنمية: إذ تقوم الوزارة بتصميم وتنفيذ مشاريع وبرامج تنموية تهدف إلى تحسين الظروف

الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية. رابعاً: تطوير السياسات الاجتماعية: إذ تعمل الوزارة على تطوير سياسات اجتماعية متكاملة تستجيب لاحتياجات المجتمع وتعمل على تحسين الأوضاع الاجتماعية. خامساً: التنسيق مع المنظمات المحلية والدولية: إذ تتعاون الوزارة مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية لتحقيق الأهداف التنموية المشتركة وضمان تحقيق تأثير إيجابي على المجتمع. (وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية. 2023)

مؤسسة التمكين (المؤسسة الوطنية الفلسطينية للتمكين الاقتصادي): مؤسسة مستقلة تم إنشاؤها عام 2019 بهدف تمكين العائلات والأفراد من الفئات الهشة من شباب ونساء وذوي إعاقة وصغار المزارعين اقتصاديا ومساعدتهم على الخروج من حالة الاعتماد على الصدقات والإعانات والهبات الخيرية إلى حالة الاستقلال الاقتصادي المستدام، ويصب ذلك كله في المساهمة في تقليل نسبة الفقر على المستوى الوطني. وتم إنشاء المؤسسة لاستدامة منهجيات التمكين والبناء على المعرفة التراكمية لدى برنامج التمكين الاقتصادي للشعب الفلسطيني (DEEP) والذي نفذ من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) تحت إشراف الحكومة الفلسطينية وبدعم من البنك الاسلامي للتنمية – جدة. (مؤسسة تمكين، 2024)

زوجات الشهداء: هن النساء اللاتي فقدن أزواجهن نتيجة لأحداث صراعية أو عمليات عسكرية أو إرهابية تُعتبر شهداء. في السياقات التي تشهد صراعات مسلحة أو حالات من العنف السياسي، تُعتبر هؤلاء النساء جزءاً من الفئات التي تواجه تحديات خاصة تتعلق بالتكفل بالأسرة ومواجهة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن فقدان المعيل. (المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. 2020)

اجرائياً: هن النساء اللاتي فقدن أزواجهن نتيجة ممارسات الاحتلال الإسرائيلي.

1.5 مشكلة الدراسة واسئلتها

تعتبر قضية تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً من أبرز التحديات التي تواجه المجتمع الفلسطيني؛ إذ تعاني زوجات الشهداء من تهميش اقتصادي واجتماعي نتيجة لفقدان المعيل والتغيرات الجذرية التي تطرأ على حياتهن بعد استشهاد أزواجهن (منصور، 2016)، خاصة أن زوجات الشهداء تعاني من نقص الفرص الاقتصادية والدعم الكافي بالإضافة إلى العديد من القيود الاجتماعية والثقافية تحد من فرصهن في الانخراط في سوق العمل أو بدء مشاريعهن الخاصة (الحافي، 2023)، مما يضعها في موقف ضعف اقتصادي ينعكس سلباً على مستوى معيشتها وقدرتها على تلبية احتياجاتها الأساسية (شحادة، 2022). تستدعي هذه الإشكالية البحث العميق لتقديم الحلول الملائمة لتمكين زوجات الشهداء اقتصادياً. كما تتجلى الحاجة في البحث في هذه الإشكالية؛ بملاحظة تلك الفجوة الكبيرة بين السياسات المعلنة والواقع المعيشي لهذه الفئة، حيث لم تحظَ الكثير من البرامج والمبادرات بالنجاح المتوقع (عدوي، 2020).

كما تتجلى الحاجة في البحث في هذه الإشكالية في فهم التحديات التي تحول دون تحقيق التمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء بشكل شامل ودقيق، وتحليل العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على تمكينهن إقتصادياً، وتقييم فعالية البرامج التمكين الاقتصادي القائمة والبحث في إمكانية تحسينها وتطويرها على أسس الفهم العميق لاحتياجات زوجات الشهداء وتحدياتهن. وقراءة وتطوير آليات التعاون بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لتقديم الدعم الفعال لزوجات الشهداء (Hammad & Tribe, 2020).

بناءً على ما سبق، يمكن القول: إن هذه الدراسة تأتي استجابة لحاجة ملحة لفهم العوامل التي تعوق التمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء وتقديم حلول تستند إلى الأدلة والمعرفة العلمية، تهدف إلى تقديم إطار عمل يمكن أن يساعد في تحسين الوضع الاقتصادي لهذه الفئة وتحقيق مستوى أعلى من

الاستقلالية الاقتصادية(Masarwi & Masarwi, 2019) ، مما يسهم في تعزيز استقرار المجتمع وتقدمه وخطوة هامة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المتأثرة بالنزاعات المسلحة.

بناءً على ما سبق؛ فإن إشكالية الدراسة تتمحور في الإجابة على التساؤل الرئيس الآتي:

ما درجة تحديات تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين (الدعم المالي، القيود الاجتماعية والثقافية، سياسات الحكومة والمؤسسات، عدم الاستقرار السياسي والأمني، قلة فرص العمل المناسبة، ونقص الوعي والمعرفة بحقوق المرأة)؟

وينبثق عن السؤال الرئيس العديد من الأسئلة الفرعية التي تحاول الدراسة وفصولها الإجابة عليها، وهي:

1. ما تأثير الدعم المالي على تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين؟
2. ما تأثير القيود الاجتماعية والثقافية على تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين؟
3. ما تأثير سياسات الحكومة والمؤسسات على تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين؟
4. ما تأثير عدم الاستقرار السياسي والأمني على تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين؟
5. ما تأثير قلة فرص العمل المناسبة على تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين؟
6. ما تأثير نقص الوعي والمعرفة بحقوق المرأة على تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين؟

1.6 أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيس في تحليل تحديات تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين (الدعم المالي، القيود الاجتماعية والثقافية، سياسات الحكومة والمؤسسات، عدم الاستقرار السياسي والأمني، قلة فرص العمل المناسبة، ونقص الوعي والمعرفة بحقوق المرأة). وينبثق عن الهدف الرئيس الأهداف التالية:

- التعرف على تأثير الدعم المالي في تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين.
- تحليل تأثير القيود الاجتماعية والثقافية في تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين.
- دراسة تأثير سياسات الحكومة والمؤسسات في تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين.
- بيان تأثير عدم الاستقرار السياسي والأمني في تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين.
- استكشاف تأثير قلة فرص العمل المناسبة في تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين.
- تقييم تأثير نقص الوعي والمعرفة بحقوق المرأة في تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين.

1.7 أهمية الدراسة

1.7.1 الأهمية النظرية

تكتسب هذه الدراسة أهمية نظرية وعملية في سياق الجهود الرامية إلى تمكين النساء اقتصادياً، لا سيما زوجات الشهداء في فلسطين، من الناحية النظرية، تسهم الدراسة في إثراء المعرفة حول التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه هذه الفئة، من خلال تقديم إطار تحليلي يدمج بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تسلط الدراسة الضوء على الفجوات الموجودة في الأبحاث السابقة، وتقدم رؤى جديدة حول تأثير القيود الاجتماعية والثقافية والسياسات الحكومية على تمكين النساء، تساهم الدراسة في تعزيز الفهم النظري لكيفية تأثير هذه العوامل المتعددة على تمكين النساء، مما يمهد الطريق لإجراء أبحاث مستقبلية تتناول هذه القضايا بشكل أعمق.

1.7.2 الأهمية العملية

أما من الناحية العملية، توفر الدراسة توصيات مبنية على الأدلة لتحسين السياسات والبرامج التي تهدف إلى تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً، تقدم الدراسة تحليلاً شاملاً للبرامج الحالية وتحدد نقاط الضعف والتحديات التي تواجهها وزارة التنمية الاجتماعية ومؤسسة التمكين في تنفيذ هذه البرامج، من خلال هذه الدراسة، يمكن للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية تطوير استراتيجيات أكثر فعالية وشمولية

تستجيب للاحتياجات الحقيقية لزوجات الشهداء، وتعزز من قدرتهم علـــى تحقيـــق الاســـتقلال المـــالي والمشاركة الفاعلة في الاقتصاد المحلي، بذلك، تساهم الدراسة في تحسين جودة الحياة لزوجات الشهداء وفي تعزيز التنمية المستدامة والشاملة في المجتمع الفلسطيني.

1.8 فرضية الدراسة

تفترض الدراسة ما يلي:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحديات التمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء في فلسطين تعزى إلى ضعف الدعم المالي.
2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحديات التمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء في فلسطين تعزى إلى القيود الاجتماعية والثقافية .
3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحديات التمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء في فلسطين تعزى إلى نقص الوعي والمعرفة بحقوق المرأة .
4. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحديات التمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء في فلسطين تعزى إلى سياسات الحكومة والمؤسسات .
5. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحديات التمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء في فلسطين تعزى إلى قلة فرص العمل المناسبة.
6. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحديات التمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء في فلسطين تعزى إلـــى عدم الاستقرار السياسي والامني .

1.9 حدود الدراسة

الحدود البشرية: تتمثل الحدود البشرية لهذه الدراسة في العاملين في وزارة التنمية الاجتماعية ومؤسسة التمكين الفلسطينية

الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على الضفة الغربية في فلسطين.

الحدود زمانية: سيتم تطبيق هذه الدراسة في العام الدراسة 2025/2024

الفصل الثاني

منهجية الدِّراسة

يشمل هذا الفصل عرضاً للمنهجية الَّتي اتَّبعتها الباحثة في هذه الدِّراسة، والَّتي تتضمن مجتمع الدِّراسة وعيِّنتها، ووصفاً لأدواتها وإجراءاتها الَّتي تمَّ وفقها تطبيق هذه الدِّراسة، والمعالجات الإحصائيَّة المستخدمة واللَّازمة لتحليل البيانات.

2.1 منهج الدراسة

استخدمت الباحثة في هذه الدِّراسة المنهج الوصفي التحليلي، وهو منهج قائم على مجموعة من الإجراءات البحثيَّة التِّي تعتمد على جمع الحقائق والبيانات، وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلاً كافياً ودقيقاً لاستخلاص دلالتها، والوصول إلى نتائج أو تعميمات عن الظَّاهرة محل الدِّراسة، إذ اهتمت الدراسة بالتعرّف على تحديات تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً من وجهة نظر العاملين في وزارة التنمية الاجتماعية ومؤسسة التمكين الفلسطينية، حيث يقوم هذا المنهج بالتعبير عن الظاهرة محل الدراسة كماً ونوعاً؛ فالتعبير الكمي يعطي وصفاً رقمياً عن الظاهرة ويبين حجمها، أما التعبير النوعي فهو يصف الظاهرة ويبين خصائصها، وبالتالي؛ فالمنهج الوصفي التحليلي هو الأنسب لإجراء هذه الدراسة.

2.2 مجتمع الدِّراسة

يشير مجتمع الدراسة الىمجموعة الأفراد الذين لديهم الخصائص نفسها، وهم مجموعة الأشخاص الذين ترغب الباحثة في دراسة أرائهم حول موضوع الدراسة، وقد تكوّن مجتمع الدراسة من جميع العاملين في وحدة المراة والنوع الاجتماعي في وزارة التنمية الاجتماعية ومؤسسة التمكين الفلسطينية في الضفة الغربية لاستطلاع ارائهم حول تحديات تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً، وبلغ عددهم (171) موظفاً وموظفة.

2.3 عيّنة الدِّراسة

وُزعت استبانة الدراسة على مجتمع الدراسة ككل، اذ استخدمت الباحثة المسح الشامل لجميع أفراد مجتمع الدراسة، وقامت بتوزيع استبانة الدراسة عليهم بإعتبارهم عينة الدراسة، وبالتالي تكونت عينة الدراسة من جميع العاملين في وحدة المراة والنوع الاجتماعي في وزارة التنمية الاجتماعية ومؤسسة التمكين الفلسطينية في الضفة الغربية والبالغ عددهم (171)، وقد تم استرجاع (154) استبانة صالحة للتحليل أي ما نسبته (90%) من عينة الدراسة، حيث تم استرجاع (17) استبانة غير صالحة، وقامت الباحثة بتوزيع أفراد العينة بحسب متغيرات الدراسة الديمغرافية: الجنس، المؤهل العلمي، العمر، ومكان السكن، والجدول رقم (1) الآتي يوضّح ذلك وهي كما يلي:

جدول (1)

توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب متغيِّرات الدِّراسة الديمغرافية

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	74	48
	انثى	80	52
	المجموع	154	100
المؤهل العلمي	دبلوم	12	7.8
	بكالوريوس	98	63.6
	ماجستير فأعلى	44	28.6
	المجموع	154	100
الخبرة العملية	اقل من 5 سنوات	26	16.9
	من 5 سنوات– اقل من 10 سنوات	62	40.2
	أكثر من 10 سنوات	66	42.9
	المجموع	154	100
المسمى الوظيفي	مدير	8	5.2
	رئيس قسم	14	9.1
	موظف	132	85.7
	المجموع	154	100

يتضح من الجدول رقم (1) أعلاه أن (52%) من أفراد العينة محل الدراسة أناثــاً وأن (48%) مــنهم ذكوراً، وبلغت نسبة من يحمل منهم شهادة البكالوريوس (63.6%) تلاها مــن يحمــل مــنهم شــهادة ماجستير فأعلى بنسبة (28.6%) وأقلها من كان منهم يحمل شهادة دبلوم بنسبة (7.8%).

وكانت النسبة الأكبر ممن تراوحت خبرتهم العملية ضمن الفئة أكثر من 10 ســنوات والتــي شــكلت (42.9%) من العينة، تلاها من كانت خبرتهم العملية ضمن الفئة من 5 سنوات- اقل من 10 ســنوات بنسبة بلغت (40.2%)، وأقلها كانت خبرتهم العملية ضمن الفئة أقــل مــن 5 ســنوات بنســبة بلغــت (16.9%).

وكانت النسبة الأكبر من عينة الدراسة لديهم مسمى وظيفي موظف بنسبة بلغت (85.7%) من العينــة، تلاها من لديهم مسمى وظيفي رئيس قسم بنسبة (9.1%)، وأقلها كان لمن مســماهم الــوظيفي بنســبة (5.2%) من العينة التي شملتها الدراسة.

2.4 أداة الدِّراسة ومتغيراتها

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها وفرضياتها، وبعد مسح الدراسات السابقة التــي تناولــت موضوع الدراسة، والاطلاع على الدراسات النظرية ، قامت الباحثة بإعداد استبانة، وتم تطبيقها علــى عيّنة الدراسة المكوّنة من (العاملين في وزارة التنمية الاجتماعية ومؤسسة التمكين الفلسطينية)، وســعت الاستبانة إلى تحديد تحديات تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً من وجهة نظر العاملين في وزارة التنميــة الاجتماعية ومؤسسة التمكين الفلسطينية في الضفة الغربية، واستفادت الباحثة من العديد من الدراســات السابقة العربية والأجنبية لبناء الاستبانة، وفي الصورة النهائية للاستبانة قامت الباحثــة بصــياغة (44) فقرة توزعت على مجالين وهما؛ التحديات التي تواجه زوجات الشهداء وتكون من الفقــرات (1- 29)، والتمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء وتكون من الفقرات (30- 44)، وتكونت الاستبانة في صــورتها الأولية من ثلاثة أقسام، هي:

القسم المتعلق بالمتغيرات الديمغرافية: اشتمل هذا القسم على المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة، وعددها أربعة، وهي:

1. الجنس؛ وله مستويان، هما: (ذكر، أنثى).
2. المؤهل العلمي؛ وله ثلاثة مستويات، هي: (دبلوم، بكالوريوس، ماجستير فأعلى).
3. الخبرة العملية؛ وله ثلاثة مستويات، هي: (أقل من 5 سنوات، من 5 سنوات– اقل من 10 سنوات، أكثر من 10 سنوات).
4. المسمى الوظيفي؛ وله ثلاث مستويات، هي: (مدير، رئيس قسم، موظف).

القسم المتعلق بالمتغير المستقل (التحديات التي تواجه زوجات الشهداء): لقياس مستوى التحديات التي تواجه زوجات الشهداء، اشتمل هذا القسم من الاستبانة، في صورته النهائية على (29) عبارة موزعة على ست أبعاد، وهذه الأبعاد هي: (الدعم المالي، القيود الاجتماعية والثقافية، سياسات الحكومة والمؤسسات، عدم الاستقرار السياسي والأمني، قلة فرص العمل المناسبة، نقص الوعي والمعرفة بحقوق المرأة).

القسم المتعلق بالمتغير التابع (التمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء): لقياس مستوى التمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء، اشتمل هذا القسم من الاستبانة، في صورته الأولية على (15) عبارة مختلفة.

2.5 صدق الأداة

للتحقق من صدق أداة الدراسة، عُرضت أولاً على الدكتور المشرف على الرسالة، ثم عرضت بصورتها الأولية على لجنة من السادة المحكمين (8 محكّمين) من ذوي الخبرة والاختصاص لإبداء آرائهم، وبناء على ذلك؛ استجابت الباحثة لتوجيهاتهم من حذف وتعديل وإضافة، إلى أن استقرّ عدد عبارات القسم المتعلق بقياس التحديات التي تواجه زوجات الشهداء على (29) عبارة، أما عدد عبارات القسم المتعلق بقياس التمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء بعد التحكيم فأصبحت (15) عبارة.

2.6 ثبات الأداة

يقصد بثبات الأداة (الاستبانة) الاستقرار النسبي في نتائجها، وعدم تغيرها بشكل كبير حتى لو تم إعادة توزيعها مرةً أخرى على أفراد العينة خلال فترة زمنية معينة، أي أن النتائج لا تتغير بشكل كبير، وبعد التحقق من صدق الاستبانة تم التحقق من ثباتها من خلال حساب معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) لكل قسم من أقسامها (التحديات التي تواجه زوجات الشهداء، والتمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء)، على عينة صدق البناء نفسها.

أولاً: ثبات المتغير المستقل (التحديات التي تواجه زوجات الشهداء)

تم التحقق من ثبات متغير التحديات التي تواجه زوجات الشهداء من خلال حساب معامل الثبات ألفا كرونباخ لأبعاده وللدرجة الكلية له، كما هو مبين في الجدول رقم (2) التالي:

جدول (2)

معامل الثبات باستخدام معادلة ألفا كرونباخ لأبعاد متغير التحديات التي تواجه زوجات الشهداء وللدرجة الكلية للمتغير

الرقم	متغير التحديات التي تواجه زوجات الشهداء	عدد العبارات	قيمة (ألفا كرونباخ)
.1	الدعم المالي	5	0.87
.2	القيود الاجتماعية والثقافية	5	0.80
.3	سياسات الحكومة والمؤسسات	5	0.79
.4	عدم الاستقرار السياسي والأمني	4	0.90
.5	قلة فرص العمل المناسبة	5	0.82
.6	نقص الوعي والمعرفة بحقوق المرأة	5	0.85
	الدرجة الكلية	29	0.86

المصدر: من إعداد الباحثة، من واقع نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول (2) السابق أنّ قيم معامل الثبات لأبعاد متغير التحديات التي تواجه زوجات الشـــهداء قد تراوحت بين (0.79– 0.90)، فيما بلغت قيمة معامل الثبات للدرجة الكلية (.86)، ما يدعم ثبات أداة الدراسة لقياس التحديات التي تواجه زوجات الشهداء وصلاحيتها للتطبيق.

ثانياً: ثبات المتغير التابع (التمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء)

تم التحقق من ثبات متغير التمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء من خلال حساب معامـــل الثبـــات ألفـــا كرونباخ للدرجة الكلية له، كما هو مبين في الجدول رقم (3) التالي:

جدول (3)

معامل الثبات باستخدام معادلة ألفا كرونباخ لمتغير الاستجابة التمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء

متغير التمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء	عدد العبارات	قيمة (ألفا كرونباخ)
الدرجة الكلية	15	0.83

المصدر: من إعداد الباحثة، من واقع نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول (3) السابق أنّ قيم معامل الثبات للدرجة الكلية لمتغير التمكين الاقتصادي لزوجـــات الشهداء قد بلغت (.83)، ما يدعم ثبات أداة الدراسة لقياس متغير التمكين الاقتصادي لزوجات الشـــهداء وصلاحيتها للتطبيق.

وبناءَ على النتائج التي أكدت على ثبات أداة الدراسة كما هو وارد في الجداول السابقة (6)، (7)، وعلى ضوء النتائج التي وردت في الجداول (5)، (4)، للتحقق من صدق بناء أداة الدراسة من خلال حســـاب قيمة معامل الارتباط بيرسون بين كل عبارة من عبارات أقسام الاستبانة مع الدرجة الكلية لكل بُعد مـــن أبعادها ولكل متغير من متغيراتها؛ وعليه؛ تكونت الأداة في صورتها النهائية من (44) عبارة موزعـــة على قسمين رئيسين، كما في الجدول رقم (4) الآتي:

جدول (4)

عبارات الاستبانة تبعاً لمتغيرات الدراسة

المتغير	عدد العبارات	العبارات
المتغير الأول (المستقل)		
البعد الأول: الدعم المالي	5	1-5
البعد الثاني: القيود الاجتماعية والثقافية	5	6-10
البعد الثالث: سياسات الحكومة والمؤسسات	5	11-15
البعد الرابع: عدم الاستقرار السياسي والأمني	4	16-19
البعد الخامس: قلة فرص العمل المناسبة	5	20-24
البعد السادس: نقص الوعي والمعرفة بحقوق المرأة	5	25-29
المجموع	29	1-29
المتغير الثاني (التابع): التمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء		
المجموع الكلي	15	30-44

المصدر: من إعداد الباحثة

كما، وتم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي لدرجة التقدير وهي: أوافق بشدة، أوافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة. وقد أعطي للعبارات ذات المضمون الإيجابي (5) درجات عن كل إجابة (أوافق بشدة)، و(4) درجات عن كل إجابة (أوافق)، و(3) درجات عن كل إجابة (محايد)، ودرجتان عن كل إجابة (غير موافق)، ودرجة واحدة عن كل إجابة (غير موافق بشدة). ويبين الجدول التالي رقم (5)، طريقة إدخال البيانات وترميزها على برنامج التحليل الإحصائي SPSS، حيث كانت العبارات على كافة الأبعاد ذات مضمون إيجابي.

جدول (5)

طريقة ترميز البيانات وإدخالها

درجة الاستجابة	اوافق بشدة	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
رمز الإدخال	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الباحثة

2.7 إجراءات تطبيق الدراسة

لقد تمَّ إجراء هذه الدِّراسة بالتَّسلسل، وفق الخطوات التَّالية:

- قامت الباحثة بحصر مجتمع الدراسة والمتمثل في العاملين بوحدة المراة والنوع الاجتماعي في وزارة التنمية الاجتماعية والعاملين في مؤسسة تمكين الفلسطينية.
- بناء أداة الدراسة بناءً على اطلاع الباحثة على العديد من الدراسات السابقة.
- تم التأكد من صدق الاستبانة من خلال عرضها على العديد من المحكمين.
- تطبيق الدراسة على عينة استطلاعية مكونة من (20) مفردة من العاملين محل الدراسة بهدف التأكد من صدق وثبات الأداة ومدى صلاحيتها لقياس ما صممت لأجله.
- قامت الباحثة بتطبيق أداة الدراسة على العينة المستهدفة خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي (2024– 2025).
- تم إعطاء المتغيرات والأبعاد أرقاماً تسلسلية من أجل إدخالها للحاسوب.
- استخدمت الباحثة برنامج التحليل الإحصائي SPSS لتحليل البيانات واستخراج النتائج.
- تم تفسير النتائج، والخروج بمجموعة من التوصيات المقترحة.

2.8 المعالجات الإحصائية المستخدمة

للإجابة عن تساؤلات الدّراسة وفرضياتها بعد جمع الاستبانات من عينة الدراسة، قامت الباحثة بتفريغ إجابات أفراد العينة، وإدخالها إلى الحاسب الآلي، ومعالجتها باستخدام برمجية الـ (SPSS)، مستعينة بمتخصص إحصائي. ومن المعالجات الإحصائية التي استخدمت:

1. حسبت الوسط الحسابي، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، لتقدير الوزن النسبي لعبارات الاستبانة.

2. أُجريَ اختبار الثبات بطريقة معادلة ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha)، لقياس درجة ثبات الاستبانة.

3. اختبار (ت) لعينتين مستقلتين (Independent t-test)، لفحص التساؤلات المتعلقة بمتغيرات الدراسة وفرضياتها وتمثلت في هذه الدراسة بالجنس.

4. حساب معاملات ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient)، لفحص الاتساق الداخلي بين عبارات الاستبانة والدرجة الكلية لكل بعد، ولفحص العلاقة ما بين أبعاد كل متغير مع الدرجة الكلية للمتغير.

5. اختبار تحليل التباين الأحادي (One way - ANOVA)، لفحص التساؤلات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وفرضياتها وهي: المؤهل العلمي، الخبرة العملية، المسمى الوظيفي.

الفصل الثالث

نتائج الدِّراسة

يتناول هذا الفصل عرضاً لتحليل واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن تساؤلات الدراسة واستعراض أبرز نتائج الدراسة الميدانية والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل عبارات الاستبانة؛ لذا، تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من استبانات الدراسة، حيث تم استخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) للحصول على النتائج وتحليلها.

3.1 النتائج المتعلِّقة بأسئلة الدراسة

وللإجابة عن أسئلة الدراسة تمَّ استخراج النتائج التي تتعلق بمجالات أداة الدراسة (الاستبانة) تبعاً لإجابات عينة الدراسة التي تم اختيارها، حيث تمَّ استخراج المتوسِّطات الحسابيَّة، والانحرافات المعيارية لعبارات المجالات، وقامت الباحثة بتحديد خمس فترات للفصل بين الدرجات المرتفعة والمنخفضة؛ وذلك كما يوضح الجدول الآتي وفق الميزان المحدد:

جدول (6)

ميزان النسب المئوية للاستجابات

المقياس	الوزن	المتوسط الحسابي	الاتجاه/ درجة الاستجابة
غير موافق بشدة	1	من 1 الى 1.79	منخفضة جداً
غير موافق	2	من 1.80 الى 2.59	منخفضة
محايد	3	من 2.60 الى 3.39	متوسطة
أوافق	4	من 3.40 الى 4.19	مرتفعة
أوافق بشدة	5	من 4.20 الى 5.00	مرتفعة جداً

المصدر: ملحم (2020) ص135.

3.1.1 نتائج السؤال الرئيس

ما درجة تحديات تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين (الدعم المالي، القيود الاجتماعية والثقافية، سياسات الحكومة والمؤسسات، عدم الاستقرار السياسي والأمني، قلة فرص العمل المناسبة، ونقص الوعي والمعرفة بحقوق المرأة)؟

وقد اشتمل مجال الدراسة الأول على (29) فقرة مختلفة لقياس مستوى تحديات تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين من وجهة نظر العينة التي شملتها الدراسة، وقسمت في ست أبعاد فرعية (الدعم المالي، القيود الاجتماعية والثقافية، سياسات الحكومة والمؤسسات، عدم الاستقرار السياسي والأمني، قلة فرص العمل المناسبة، ونقص الوعي والمعرفة بحقوق المرأة)، وحُسبت التكرارات والمتوسطات الحسابية ودرجة الموافقة المتعلقة بإجابات العينة، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد مجال التحديات التي تواجه زوجات الشهداء

الرقم	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	الدعم المالي	2.69	0.857	53.8	متوسطة
2	القيود الاجتماعية والثقافية	3.23	0.816	64.6	متوسطة
3	سياسات الحكومة والمؤسسات	2.79	0.657	55.8	متوسطة
4	عدم الاستقرار السياسي والأمني	3.52	0.607	70.4	مرتفعة
5	قلة فرص العمل المناسبة	3.10	0.655	62	متوسطة
6	نقص الوعي والمعرفة بحقوق المرأة	3.00	0.670	60	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.05	0.822	61	متوسطة

تشير نتائج الجدول (7) إلى أن البعد (عدم الاستقرار السياسي والأمني) كان بالمرتبة الأولى إذ بلغ المتوسط الحسابي عليهما (3.52) وبنسبة مئوية (70.4%) وبدرجة موافقة مرتفعة، وجاء البعد (القيود الاجتماعية والثقافية) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (3.23) وبنسبة مئوية (64.6%) وبدرجة

موافقة متوسطة، وجاء البعد (قلة فرص العمل المناسبة) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (3.10) وبنسبة مئوية (62%) وبدرجة موافقة متوسطة، وجاء البعد (نقص الوعي والمعرفة بحقوق المرأة) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ (3.00) وبنسبة مئوية (60%) وبدرجة موافقة متوسطة، وجاء البعد (سياسات الحكومة والمؤسسات) في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي بلغ (2.79) وبنسبة مئوية (55.8%) وبدرجة موافقة متوسطة، بينما جاء البعد (الدعم المالي) في المرتبة الاخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.69) وبنسبة مئوية (53.8%) وبدرجة موافقة متوسطة.

وبالتالي فقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.05) وبنسبة مئوية (61%) وبدرجة موافقة متوسطة مما يدل على أن درجة تحديات تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين (الدعم المالي، القيود الاجتماعية والثقافية، سياسات الحكومة والمؤسسات، عدم الاستقرار السياسي والأمني، قلة فرص العمل المناسبة، ونقص الوعي والمعرفة بحقوق المرأة كانت متوسطة من وجهة نظر العينة التي شملتها الدراسة.

وفيما يلي توضيح لمحاور وأبعاد الدراسة أعلاه:

البعد الاول: الدعم المالي:

جدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الأول المتعلقة بالدعم المالي

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	الأدوات المالية المتاحة تساعد زوجات الشهداء على تأسيس مشروعات صغيرة.	2.38	0.844	47.6	منخفضة
2	إجراءات الحصول على التمويل من الجهات المعنية واضحة وسهلة.	2.92	0.709	58.4	متوسطة
3	تتوفر مصادر دعم مالي متنوعة يمكن لزوجات الشهداء الوصول إليها.	2.65	0.721	53	متوسطة
4	يغطي الدعم المالي المقدم الاحتياجات الاقتصادية الأساسية لزوجات الشهداء.	2.82	0.881	56.4	متوسطة
5	تسهم برامج الإقراض الميسرة في تحقيق الاستقرار المالي لزوجات الشهداء.	2.68	0.996	53.6	متوسطة
	الدرجة الكلية لبعد الدعم المالي	2.69	0.857	53.8	متوسطة

يتضح من الجدول (8) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على درجة التحدي المتعلق بالدعم المالي لتمكين زوجات الشهداء اقتصادياً –وزارة التنمية الاجتماعية ومؤسسة التمكين نموذجا تراوحت ما بين (2.38 –2.92)، واشتملت على (4) فقرات كان مستوى الموافقة عليها متوسطاً وفقرة واحدة كان مستوى الموافقةعليها منخفضاً.

وجاءت فقرة "إجراءات الحصول على التمويل من الجهات المعنية واضحة وسهلة" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (2.92) وبنسبة مئوية (58.4%) وبدرجة موافقة متوسطة، تلاها فقرة "يغطي الدعم المالي المقدم الاحتياجات الاقتصادية الأساسية لزوجات الشهداء" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره (2.82) وبنسبة مئوية (56.4%) وبدرجة موافقة متوسطة، تلاها فقرة "تسهم برامج الإقراض

الميسرة في تحقيق الاستقرار المالي لزوجات الشهداء" بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره (2.68) وبنسبة مئوية (53.6%) وبدرجة موافقة متوسطة، بينما جاءت فقرة "الأدوات المالية المتاحة تساعد زوجات الشهداء على تأسيس مشروعات صغيرة" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.38) وبنسبة مئوية (47.6%) وبدرجة موافقة منخفضة.

وبلغ المتوسط الحسابي الكلي لدرجة التحدي المتعلق بالدعم المالي لتمكين زوجات الشهداء اقتصادياً – وزارة التنمية الاجتماعية ومؤسسة التمكين نموذجا (2.69) وبنسبة مئوية (53.8%) وبدرجة موافقة متوسطة، وهذا يدل على أن نسبة الموافقة كانت متوسطة نحو مستوى الدعم المالي من وجهة نظر العاملين.

البعد الثاني: القيود الاجتماعية والثقافية

جدول (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الثاني المتعلقة بالقيود الاجتماعية والثقافية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	العادات والتقاليد تحدد نوعية الأنشطة الاقتصادية التي يمكن أن تمارسها زوجات الشهداء.	653.	0.989	73	مرتفعة
2	القيود الثقافية تحد من إمكانية انخراط زوجات الشهداء في العمل الخارجي.	453.	0.816	69	مرتفعة
3	يختلف دعم المجتمع المحلي في تعزيز المشاركة الاقتصادية لزوجات الشهداء.	053.	0.832	61	متوسطة
4	التوقعات المجتمعية تؤثر على قدرة زوجات الشهداء في تحقيق الاستقلال الاقتصادي.	2.81	0.882	56.2	متوسطة
5	القيود الاجتماعية تعيق وصول زوجات الشهداء إلى الموارد الاقتصادية.	183.	0.734	63.6	متوسطة
	الدرجة الكلية لبعد القيود الاجتماعية والثقافية	3.23	0.816	64.6	متوسطة

يتضح من الجدول (9) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على درجة التحدي المتعلق بالقيود الاجتماعية والثقافية لتمكين زوجات الشهداء اقتصادياً –وزارة التنمية الاجتماعية ومؤسسة التمكين نموذجا تراوحت ما بين (3.65 –2.81)، واشتملت على (3) فقرات كان مستوى الموافقة عليها متوسطاً، وفقرتين كان مستوى الموافقة عليها مرتفعاً.

وجاءت فقرة "العادات والتقاليد تحدد نوعية الأنشطة الاقتصادية التي يمكن أن تمارسها زوجات الشهداء" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (3.65) وبنسبة مئوية (73%) وبدرجة موافقة مرتفعة، تلاها فقرة "القيود الثقافية تحد من إمكانية انخراط زوجات الشهداء في العمل الخارجي" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره (3.45) وبنسبة مئوية (69%) وبدرجة موافقة مرتفعة، تلاها فقرة "القيود الاجتماعية تعيق وصول زوجات الشهداء إلى الموارد الاقتصادية" بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره (3.18) وبنسبة مئوية (63.6%) وبدرجة موافقة متوسطة، بينما جاءت فقرة "التوقعات المجتمعية تؤثر على قدرة زوجات الشهداء في تحقيق الاستقلال الاقتصادي" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.81) وبنسبة مئوية (56.2%) وبدرجة موافقة متوسطة.

وبلغ المتوسط الحسابي الكلي لدرجة التحدي المتعلق بالقيود الاجتماعية والثقافية لتمكين زوجات الشهداء اقتصادياً –وزارة التنمية الاجتماعية ومؤسسة التمكين نموذجا (3.23) وبنسبة مئوية (64.6%) وبدرجة موافقة متوسطة، وهذا يدل على أن نسبة الموافقة كانت متوسطة نحو مستوى القيود الاجتماعية والاقتصادية من وجهة نظر العاملين الذين شملتهم عينة الدراسة.

البعد الثالث: سياسات الحكومة والمؤسسات

جدول (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الثالث المتعلقة بسياسات الحكومة والمؤسسات

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	السياسات الحكومية تسهم في دعم التمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء.	2.80	0.956	56	متوسطة
2	تتوافر برامج حكومية تعزز فرص العمل لزوجات الشهداء.	2.75	0.87	55	متوسطة
3	القوانين المحلية تخلق بيئة مناسبة لدخول زوجات الشهداء سوق العمل.	2.92	0.776	58.4	متوسطة
4	تلعب المؤسسات غير الحكومية دوراً في تعزيز التمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء.	2.30	0.907	46	منخفضة
5	الإجراءات البيروقراطية تحد من فعالية وصول زوجات الشهداء إلى الخدمات والدعم	3.20	0.807	64	متوسطة
	الدرجة الكلية لبعد سياسات الحكومة والمؤسسات	2.79	0.657	55.8	متوسطة

يتضح من الجدول (10) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على درجة التحدي المتعلق بالسياسات الحكومة والمؤسسات لتمكين زوجات الشهداء اقتصادياً –وزارة التنمية الاجتماعية ومؤسسة التمكين نموذجا تراوحت ما بين (3.20 –2.30)، واشتملت على (4) فقرات كان مستوى الموافقة عليها متوسطاً، وفقرة واحدة كان مستوى الموافقة عليها منخفضاً.

وجاءت فقرة "الإجراءات البيروقراطية تحد من فعالية وصول زوجات الشهداء إلى الخدمات والدعم" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (3.20) وبنسبة مئوية (64%) وبدرجة موافقة متوسطة، تلاها فقرة "القوانين المحلية تخلق بيئة مناسبة لدخول زوجات الشهداء سوق العمل" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره (2.92) وبنسبة مئوية (58.4%) وبدرجة موافقة متوسطة، تلاها فقرة "السياسات الحكومية تسهم في دعم التمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء" بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره (2.80)

وبنسبة مئوية (56%) وبدرجة موافقة متوسطة، بينما جاءت فقرة "تلعب المؤسسات غير الحكومية دوراً في تعزيز التمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.30) وبنسبة مئوية (46%) وبدرجة موافقة منخفضة.

وبلغ المتوسط الحسابي الكلي لدرجة التحدي المتعلق بالسياسات الحكومة والمؤسسات لتمكين زوجات الشهداء اقتصادياً –وزارة التنمية الاجتماعية ومؤسسة التمكين نموذجا (2.79) وبنسبة مئوية (55.8%) وبدرجة موافقة متوسطة، وهذا يدل على أن نسبة الموافقة كانت متوسطة نحو مستوى سياسات الحكومة والمؤسسات من وجهة نظر العاملين الذين شملتهم عينة الدراسة.

البعد الرابع: عدم الاستقرار السياسي والأمني

يتضح من الجدول (11) في الملحق (هـ) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على درجة التحدي المتعلق بعدم الاستقرار السياسي والأمني لتمكين زوجات الشهداء اقتصادياً –وزارة التنمية الاجتماعية ومؤسسة التمكين نموذجا تراوحت ما بين (3.70 –3.30)، واشتملت على (4) فقرات كان مستوى الموافقة عليها مرتفعاً، وفقرة واحدة كان مستوى الموافقة عليها متوسطاً.

وجاءت فقرة "يؤثر الاستقرار السياسي والأمني على توفر الفرص الاقتصادية لزوجات الشهداء" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (3.70) وبنسبة مئوية (74%) وبدرجة موافقة مرتفعة، تلاها فقرة "خطط زوجات الشهداء لبدء مشروعات اقتصادية تتأثر بحالة الأمان السائدة" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره (3.62) وبنسبة مئوية (72.4%) وبدرجة موافقة مرتفعة، تلاها فقرة "يؤثر الاستقرار الأمني على استمرارية المشروعات الاقتصادية التي تديرها زوجات الشهداء" بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره (3.45) وبنسبة مئوية (69%) وبدرجة موافقة مرتفعة، بينما جاءت فقرة "الأوضاع الأمنية غير المستقرة تعوق قدرة زوجات الشهداء على البحث عن فرص عمل" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.30) وبنسبة مئوية (60%) وبدرجة موافقة متوسطة.

وبلغ المتوسط الحسابي الكلي لدرجة التحدي المتعلق بعدم الاستقرار السياسي والأمني لتمكين زوجات الشهداء اقتصادياً –وزارة التنمية الاجتماعية ومؤسسة التمكين نموذجا (3.52) وبنسبة مئوية (70.4%) وبدرجة موافقة مرتفعة، وهذا يدل على أن نسبة الموافقة كانت مرتفعة نحو مستوى عدم الاستقرار السياسي والأمني من وجهة نظر العاملين الذين شملتهم عينة الدراسة.

البعد الخامس: قلة فرص العمل المناسبة

يتضح من الجدول (12) في الملحق (هـ) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على بعد قلة فرص العمل المناسبة تراوحت ما بين (3.82 –2.58)، واشتملت على فقرتين كان مستوى الموافقة عليها مرتفعاً، وفقرتين كان مستوى الموافقة عليها متوسطاً، وفقرة واحدة كان مستوى الموافقة عليها منخفضاً.

وجاءت فقرة "محدودية مجالات العمل تؤثر على تحقيق التمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (3.82) وبنسبة مئوية (76.4%) وبدرجة موافقة مرتفعة، تلاها فقرة "طبيعة الوظائف المتاحة تؤثر على تحقيق التوازن بين العمل والحياة الأسرية" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره (3.61) وبنسبة مئوية (72.2%) وبدرجة موافقة مرتفعة، تلاها فقرة "فرص العمل المتاحة تضمن الاستقرار المالي لزوجات الشهداء" بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره (2.78) وبنسبة مئوية (55.6%) وبدرجة موافقة متوسطة، بينما جاءت فقرة "فرص العمل المتاحة تتناسب مع مهارات واحتياجات زوجات الشهداء" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.58) وبنسبة مئوية (51.6%) وبدرجة موافقة منخفضة.

وبلغ المتوسط الحسابي الكلي لدرجة التحدي المتعلقة بقلة فرص العمل المناسبة لتمكين زوجات الشهداء اقتصادياً –وزارة التنمية الاجتماعية ومؤسسة التمكين نموذجا (3.10) وبنسبة مئوية (62%) وبدرجة

موافقة متوسطة، وهذا يدل على أن نسبة الموافقة كانت متوسطة نحو مستوى قلة فرص العمل المناسبة من وجهة نظر العاملين الذين شملتهم عينة الدراسة.

البعد السادس: نقص الوعي والمعرفة بحقوق المرأة

يتضح من الجدول (13) في الملحق (هـ) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على بعد نقص الوعي والمعرفة بحقوق المرأة تراوحت ما بين (3.45 –2.65)، واشتملت على (4) فقرات كان مستوى الموافقة عليها متسوسطاً، وفقرة واحدة كان مستوى الموافقة عليها مرتفعاً.

وجاءت فقرة "البرامج التوعوية تعزز معرفة زوجات الشهداء بحقوقهن المتعلقة بالعمل" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (3.45) وبنسبة مئوية (69%) وبدرجة موافقة مرتفعة، تلاها فقرة "معرفة زوجات الشهداء بحقوقهن الاقتصادية والقانونية متفاوتة" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره (3.38) وبنسبة مئوية (67.6%) وبدرجة موافقة متوسطة، تلاها فقرة "نقص الوعي بالحقوق الاقتصادية يحد من استفادة زوجات الشهداء من الفرص المتاحة" بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره (2.80) وبنسبة مئوية (56%) وبدرجة موافقة متوسطة، بينما جاءت فقرة "توجد جهود لزيادة وعي زوجات الشهداء بأهمية المشاركة في الأنشطة الاقتصادية" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.65) وبنسبة مئوية (53%) وبدرجة موافقة متوسطة.

وبلغ المتوسط الحسابي الكلي لدرجة التحدي المتعلق بنقص الوعي والمعرفة بحقوق المرأة لتمكين زوجات الشهداء اقتصادياً –وزارة التنمية الاجتماعية ومؤسسة التمكين نموذجا (3.00) وبنسبة مئوية (60%) وبدرجة موافقة متوسطة، وهذا يدل على أن نسبة الموافقة كانت متوسطة نحو مستوى نقص الوعي والمعرفة بحقوق المرأة من وجهة نظر العاملين الذين شملتهم عينة الدراسة.

التمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء

اشتمل مجال الدراسة الثاني على (15) فقرة مختلفة لقياس مستوى التمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء في الضفة الغربية من وجهة نظر العينة التي شملتها الدراسة، وحُسبت التكرارات والمتوسطات الحسابية ودرجة الموافقة المتعلقة بإجابات العينة، وكانت النتائج كما يلي:

يتضح من الجدول (14) في الملحق (هـ) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على مجال الدراسة الثاني المتعلق بالتمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء تراوحت ما بين (2.72 –2.10)، واشتملت على (4) فقرات كان مستوى الموافقة عليها متوسطاً، و (11) فقرة كان مستوى الموافقة عليها منخفضاً.

وجاءت فقرة "يتم تقييم فعالية البرامج المقدمة لضمان تحسين الأثر الاقتصادي على زوجات الشهداء" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (2.72) وبنسبة مئوية (54.4%) وبدرجة موافقة متوسطة، تلاها فقرة "تساعد التدريبات المهنية المقدمة على تحسين مهارات زوجات الشهداء لدخول سوق العمل" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره (2.69) وبنسبة مئوية (53.8%) وبدرجة موافقة متوسطة، تلاها فقرة "تساعد التدريبات المهنية المقدمة على تحسين مهارات زوجات الشهداء لدخول سوق العمل" بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره (2.68) وبنسبة مئوية (53.6%) وبدرجة موافقة متوسطة، بينما جاءت فقرة "يتم إشراك زوجات الشهداء في وضع خطط تتناسب مع احتياجاتهن الاقتصادية" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.10) وبنسبة مئوية (42%) وبدرجة موافقة منخفضة.

وبلغ المتوسط الحسابي الكلي لمجال الدراسة الثاني المتعلق بالتمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء (2.43) وبنسبة مئوية (48.7%) وبدرجة موافقة منخفضة، وهذا يدل على أن نسبة الموافقة كانت منخفضة نحو مستوى التمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء في فلسطين من وجهة نظر المواطنين والذين شملتهم عينة الدراسة.

3.1.2 النتائج المتعلقة بالسؤال الأول

ما تأثير الدعم المالي على تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين؟

وبهدف تحديد الأثر بين متغيرات الدراسة (الدعم المالي، وتمكين زوجات الشهداء اقتصادياً) استخدم تحليل التباين الأحادي (One way - ANOVA)، ونتائج الجدول (15) في الملحق (هـ) تبين ذلك.

يتضح من الجدول (15) أن مستوى الدلالة لاختبار F هو (0.00) وهو أقل من (0.05) أي أنه يوجد اثر للدعم المالي على تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين.

ومن هنا تشير النتائج إلى أن الدعم المالي يُسهم بشكل إيجابي في تمكين زوجات الشهداء اقتصاديًا في فلسطين، حيث يُعد عاملًا مساعدًا في تحسين أوضاعهن المعيشية وتعزيز قدرتهن على بدء مشاريع صغيرة أو الانخراط في أنشطة اقتصادية تضمن لهن دخلاً مستقلاً واستقرارًا ماليًا.

3.1.3 النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني

ما تأثير القيود الاجتماعية والثقافية على تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين؟

وبهدف تحديد الأثر بين متغيرات الدراسة (القيود الاجتماعية والثقافية، وتمكين زوجات الشهداء اقتصادياً) استخدم تحليل التباين الأحادي (One way – ANOVA)، ونتائج الجدول (16) في الملحق (هـ) تبين ذلك.

يتضح من الجدول (16) أن مستوى الدلالة لاختبار F هو (0.00) وهو أقل من (0.05) أي أنه يوجد اثر للقيود الاجتماعية والاقتصادية على تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين.

ومن هنا تُظهر النتائج أن القيود الاجتماعية والثقافية تُشكل عائقاً سلبياً أمام تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين، حيث تحدّ هذه القيود من مشاركتهن الفعّالة في الأنشطة الاقتصادية، وتقيّد فرصهن في الوصول إلى الموارد والعمل، مما يقلل من قدرتهن على تحقيق الاستقلال الاقتصادي والنهوض بدورهن في المجتمع.

3.1.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث

ما تأثير سياسات الحكومة والمؤسسات على تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين؟

وبهدف تحديد الأثر بين متغيرات الدراسة (سياسات الحكومة والمؤسسات، وتمكين زوجات الشهداء اقتصادياً) استخدم تحليل التباين الأحادي (One way - ANOVA)، ونتائج الجدول (17) في الملحق (هـ) تبين ذلك.

يتضح من الجدول (17) أن مستوى الدلالة لاختبار F هو (0.00) وهو أقل من (0.05) أي أنه يوجد اثر لسياسات الحكومة والمؤسسات على تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين.

ومن هنا توضح النتائج أن سياسات الحكومة والمؤسسات تُؤثر بشكل إيجابي على تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين، حيث تسهم هذه السياسات في توفير الدعم والإجراءات اللازمة التي تعزز من فرصهن في العمل والمشاركة الاقتصادية، مما ينعكس بشكل إيجابي على قدرتهن في تحقيق الاستقلال المالي وتحسين ظروفهن المعيشية.

3.1.5 النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع

ما تأثير عدم الاستقرار السياسي والأمني على تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين؟

وبهدف تحديد الأثر بين متغيرات الدراسة (الاستقرار السياسي والأمني، وتمكين زوجات الشهداء اقتصادياً) استخدم تحليل التباين الأحادي (One way - ANOVA)، ونتائج الجدول (18) في الملحق (هـ) تبين ذلك.

يتضح من الجدول (18) أن مستوى الدلالة لاختبار F هو (0.00) وهو أقل من (0.05) أي أنه يوجد اثر لعدم الاستقرار السياسي والامني على تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين.

ومن هنا تشير النتائج إلى أن عدم الاستقرار السياسي والأمني يؤثر سلباً على تمكين زوجات الشـــهداء اقتصادياً في فلسطين، إذ يحد من فرص الاستثمار والعمـــل، ويُضـــعف البيئـــة الداعمـــة لمشـــاركتهن الاقتصادية، مما يعيق قدرتهن على تحقيق الاستقلال المالي وتحسين أوضاعهن المعيشية.

3.1.6 النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس

ما تأثير قلة فرص العمل المناسبة على تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين؟

وبهدف تحديد الأثر بين متغيرات الدراسة (قلة فرص العمل، وتمكين زوجات الشهداء اقتصادياً) استخدم تحليل التباين الأحادي (One way - ANOVA)، ونتائج الجدول (19) في الملحق (هـــ) تبين ذلك.

يتضح من الجدول (19) أن مستوى الدلالة لاختبار F هو (0.00) وهو أقل من (0.05) أي أنه يوجـــد اثر لقلة فرص العمل على تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين.

وعليه تُظهر النتائج أن قلة فرص العمل المناسبة تؤثر سلباً على تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً فـــي فلسطين، حيث تحد من قدرتهن على الانخراط في سوق العمل وتحقيق دخل مستقل، مما يعيق عمليـــة التمكين الاقتصادي ويضعف من إمكانيات تحسين أوضاعهن المعيشية بشكل فعّال.

3.1.7 النتائج المتعلقة بالسؤال السادس

ما تأثير نقص الوعي والمعرفة بحقوق المرأة على تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين؟

وبهدف تحديد الأثر بين متغيرات الدراسة (نقص الوعي والمعرفة بحقوق المـــرأة، وتمكـــين زوجـــات الشهداء اقتصادياً) استخدم تحليل التباين الأحادي (One way - ANOVA)، ونتائج الجدول (20) في الملحق (هـــ) تبين ذلك.

يتضح من الجدول (20) أن مستوى الدلالة لاختبار F هو (0.00) وهو أقل من (0.05) أي أنه يوجـــد اثر لنقص الوعي والمعرفة بحقوق المرأة على تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين.

وبالتالي تشير النتائج إلى وجود أثر واضح لنقص الوعي والمعرفة بحقوق المرأة على تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين، حيث يتسبب هذا النقص في إضعاف قدرتهن على الوصول إلى الفرص الاقتصادية واستثمار الموارد المتاحة بشكل فعال، مما يعيق عملية التمكين الاقتصادي ويحد من استقلاليتهن ودورهن في تحسين مستوى المعيشة لأنفسهن ولأسرهن.

الفصل الرابع

مناقشة النتائج والتوصيات

تناولت الباحثة من خلال هذا الفصل مناقشة لنتائج أسئلة الدراسة، وكذلك تم وضع توصيات للدراسة بناء على تلك النتائج:

4.1 مناقشة نتائج الدراسة

4.1.1 مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيس

ما درجة تحديات تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين (الدعم المالي، القيود الاجتماعية والثقافية، سياسات الحكومة والمؤسسات، عدم الاستقرار السياسي والأمني، قلة فرص العمل المناسبة، ونقص الوعي والمعرفة بحقوق المرأة)؟

تشير النتائج إلى أن درجة تحديات تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين (الدعم المالي، القيود الاجتماعية والثقافية، سياسات الحكومة والمؤسسات، عدم الاستقرار السياسي والأمني، قلة فرص العمل المناسبة، ونقص الوعي والمعرفة بحقوق المرأة)) فقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.05) وبنسبة مئوية (61%) وبدرجة موافقة متوسطة مما يدل على أن مستوى تحديات تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين (الدعم المالي، القيود الاجتماعية والثقافية، سياسات الحكومة والمؤسسات، عدم الاستقرار السياسي والأمني، قلة فرص العمل المناسبة، ونقص الوعي والمعرفة بحقوق المرأة) كانت متوسطة.

فقد جاء بعد (عدم الاستقرار السياسي والأمني) بالمرتبة الأولى إذ بلغ المتوسط الحسابي عليهما (3.52) وبنسبة مئوية (70.4%) وبدرجة موافقة مرتفعة، وجاء البعد (القيود الاجتماعية والثقافية) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (3.23) وبنسبة مئوية (64.6%) وبدرجة موافقة متوسطة، وجاء

البعد (قلة فرص العمل المناسبة) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (3.10) وبنسبة مئوية (62%) وبدرجة موافقة متوسطة، وجاء البعد (نقص الوعي والمعرفة بحقوق المرأة) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ (3.00) وبنسبة مئوية (60%) وبدرجة موافقة متوسطة، وجاء البعد (سياسات الحكومة والمؤسسات) في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي بلغ (2.79) وبنسبة مئوية (55.8%) وبدرجة موافقة متوسطة، بينما جاء البعد (الدعم المالي) في المرتبة الاخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.69) وبنسبة مئوية (53.8%) وبدرجة موافقة متوسطة.

تشير نتائج الدراسة إلى أن تحديات تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين تتسم بكونها متوسطة بوجه عام، غير أن هناك تفاوتاً واضحاً بين أبعاد هذه التحديات، وهو ما يعكس تركيبة معقدة للواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي تعيشه هذه الفئة، فمن خلال هذه النتائج، يمكن القول إن التحديات التي تواجه تمكين زوجات الشهداء ليست ذات طابع اقتصادي صرف، بل هي نتيجة لتشابك عوامل اجتماعية وثقافية وسياسية، تتداخل فيها الأبعاد البنيوية مع القيم المجتمعية والتوجهات المؤسسية، وهذا يتطلب تدخلات شمولية تستند إلى مقاربات متكاملة تتجاوز مجرد الدعم المالي، لتشمل إصلاح السياسات، وتغيير الخطابات الثقافية، وتعزيز الوعي، وتوفير بيئة آمنة ومستقرة تتيح للنساء أن يكنّ فاعلات اقتصادياً بكرامة واستقلال.

فقد تصدّر بعد "عدم الاستقرار السياسي والأمني" قائمة التحديات بدرجة موافقة مرتفعة، وهو ما يعكس إدراك العاملين في وزارة التنمية الاجتماعية ومؤسسة تمكين لأثر البيئة السياسية المتقلبة والوضع الأمني غير المستقر في فلسطين على مسارات التمكين الاقتصادي، ففي ظل غياب الاستقرار السياسي والأمني، تصبح المبادرات الاقتصادية عرضة للتعطل أو الإلغاء، وتصبح مشاريع النساء، خاصة زوجات الشهداء، أكثر هشاشة وعرضة للفشل، كما أن غياب الأمان يقلل من قدرة النساء على التحرك بحرية بحثاً عن فرص العمل أو التدريب، ما ينعكس سلباً على جدوى أي دعم اقتصادي يُقدّم لهن.

أما القيود الاجتماعية والثقافية فجاءت في المرتبة الثانية، وهو ما يشير إلى الأثر العميق للمنظومة القيمية التقليدية في المجتمع الفلسطيني، والتي ما زالت ترى دور المرأة – خاصة في حال كانت أرملة – محصوراً في نطاق الأسرة والمنزل، لا سيما إذا كانت أماً مسؤولة عن أطفال، فهذه القيود لا تنبع فقط من الأسرة أو المجتمع المباشر، بل تمتد إلى المؤسسات التي قد تتردد في توظيف أو دعم مشاريع تنفذها نساء ضمن هذا السياق الاجتماعي المحافظ، وبالتالي فإن هذه العوائق غير الرسمية تؤثر بشكل مباشر على مستوى المشاركة الاقتصادية الفعلية لزوجات الشهداء.

وفي المرتبة الثالثة، برز البعد المتعلق بقلة فرص العمل المناسبة، مما يعكس اختلالاً واضحاً في سوق العمل، سواء من حيث نوعية الفرص المتاحة أو مواءمتها مع المهارات والخلفيات التعليمية والمهنية لزوجات الشهداء، فالكثير من هذه النساء يجدن أنفسهن في مواجهة فجوة بين مؤهلاتهن ومتطلبات سوق العمل، إضافة إلى أن محدودية فرص العمل في بعض المناطق، لا سيما في المناطق المهمشة أو القروية، تقلل من فرص الاستقلال الاقتصادي الحقيقي.

أما البُعد المتعلق بنقص الوعي والمعرفة بحقوق المرأة جاء في المرتبة الرابعة، ما يعكس أن جزءاً من التحدي ليس فقط في العوائق الخارجية، بل أيضاً في غياب المعرفة الداخلية لدى النساء أنفسهن بحقوقهن، سواء القانونية أو الاقتصادية، فهذا النقص قد يؤدي إلى ضعف في المطالبة بالحقوق أو الاستفادة من الفرص المتاحة، ويزيد من تبعيتهن للمؤسسات أو الأسر، مما يعيق مسار التمكين، ومع أن هذا البعد جاء بدرجة متوسطة، إلا أنه يشير إلى وجود فجوة تحتاج إلى برامج توعية مركزة ومستدامة.

أما سياسات الحكومة والمؤسسات فقد جاءت في المرتبة الخامسة، مما قد يدل على أن الجهود الحكومية والمؤسساتية، على الرغم من وجودها، ما زالت غير كافية أو غير موجهة بالشكل الذي يستجيب فعلاً لاحتياجات هذه الفئة، وقد تعاني هذه السياسات من ضعف التنسيق، أو من البيروقراطية، أو من محدودية التمويل، مما يحد من فاعليتها على أرض الواقع.

وأخيراً، جاء الدعم المالي في أدنى مراتب التحديات، وهو ما قد يُفسر بطريقتين: إما أن الدعم المالي موجود لكنه غير كافٍ لتحقيق الاستقلال الاقتصادي الكامل، أو أن الفاعلين لا يرونه التحدي الأكبر مقارنة بالعوائق السياسية والاجتماعية، وفي كلتا الحالتين، فإن محدودية هذا الدعم أو عدم اتساقه مع الاحتياجات الفعلية للمستفيدات يجعله أقل تأثيراً مما يجب، لا سيما في غياب التمكين المعرفي والمؤسساتي المتكامل.

4.1.2 مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول

ما تأثير الدعم المالي على تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين؟

يتضح من خلال النتائج أن هناك تأثير الدعم المالي على تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين، ومن هنا تشير النتائج إلى أن الدعم المالي يُسهم بشكل إيجابي في تمكين زوجات الشهداء اقتصاديًا في فلسطين، حيث يُعد عاملًا مساعدًا في تحسين أوضاعهن المعيشية وتعزيز قدرتهن على بدء مشاريع صغيرة أو الانخراط في أنشطة اقتصادية تضمن لهن دخلاً مستقلاً واستقرارًا ماليًا.

من وجهة نظر الباحثة، يكمن سر الأثر الإيجابي للدعم المالي على تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في كسر الحاجز النفسي والاجتماعي الذي غالباً ما يواجههن عند الخروج إلى سوق العمل، فعندما تتوفر لهن موارد مالية مدروسة وموجهة، تنبعث لديهن الثقة بأن بإمكانهن الإقدام على خطوات عملية نحو تأسيس مشروعات صغيرة أو الانخراط في أنشطة منتجة، مما يعزز لديهن الإحساس بالاستقلالية والقدرة على المشاركة الفاعلة في الحياة الاقتصادية.

وترى الباحثة أيضاً أن وضوح الإجراءات وسهولة الوصول إلى التمويل يلعبان دوراً محورياً في تحويل الدعم المالي من مجرد وعد إلى فرصة حقيقية. فالإجراءات المبسطة تشجع العاملين في المؤسستين على تجربة القرض أو المنح دون الخوف من التعقيدات الإجرائية، الأمر الذي يخلق ديناميكية إيجابية تسهم في بناء خبرات مالية متدرجة، وتفتح آفاقاً للتخطيط المستقبلي والاستدامة

الاقتصادية، علاوة على ذلك، تشير الباحثة إلى أن تنوع مصادر التمويل يوفر شبكة أمان اجتماعي وإعادة توزيع للفرص، إذ لا تعتمد زوجات الشهداء على جهة واحدة فقط، بل لديهن خيارات مختلفة تتوافق مع احتياجاتهن وظروفهن الخاصة، وهذا التنوع يعزز المرونة أمامهن لمواجهة متغيرات السوق والأزمات المفاجئة، ويقلل من المخاطر المرتبطة بالاعتماد على مصدر واحد للدعم.

كما تؤكد النتائج أن البرامج الإقراضية الميسرة تساهم في تحقيق استقرار مالي طويل الأمد، وليس مجرد حل مؤقت، فعندما تُمنح هذه البرامج بآليات متابعة وتوجيه فني، تتحول القروض إلى أدوات تمكين تدعم المستفيدات في تنمية المشاريع القائمة وتوسيعها، وهو ما يصب في تعزيز قدرتهن على الاعتماد على دخلهن الخاص وتلبية احتياجات أسرهن، وأخيراً، تشير الباحثة إلى أن الدعم المالي لا يقتصر على كونه تسهيلات نقدية فحسب، بل هو إشارة مجتمعية بقيمة دور زوجات الشهداء ومكانتهن في المجتمع، إذ يمنح هذا الاعتراف لهن القدرة على المشاركة والتأثير في محيطهن الاجتماعي، مما ينعكس إيجاباً على دافعية العمل لديهن ويحفزهن على الاستمرارية والابتكار في مسارات تمكينهن الاقتصادي.

4.1.3 مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني

ما تأثير القيود الاجتماعية والثقافية على تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين؟

يتضح من خلال النتائج وجود اثر للقيود الاجتماعية والاقتصادية على تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين، ومن هنا تُظهر النتائج أن القيود الاجتماعية والثقافية تُشكل عائقاً سلبياً أمام تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين، حيث تحدّ هذه القيود من مشاركتهن الفعّالة في الأنشطة الاقتصادية، وتقيّد فرصهن في الوصول إلى الموارد والعمل، مما يقلل من قدرتهن على تحقيق الاستقلال الاقتصادي والنهوض بدورهن في المجتمع.

من وجهة نظر الباحثة، ينبع أثر القيود الاجتماعية والثقافية على تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً من حقيقةٍ بسيطة لكنها جوهرية: تشكل التقاليد والعُرف الاجتماعي الحدود التي يخطط ضمنها الأفراد حياتهم الاقتصادية، فعندما تُفرض على النساء، وخصوصاً زوجات الشهداء، نماذج محددة للمهن المقبولة والمشروعات المشروعة، يفقدن مرونة اختيار مجالٍ يتماشى مع مهاراتهن واهتماماتهن الحقيقية، مما يُضعف دافعهن للاستثمار في قدراتهن وتنمية مشاريعهن الخاصة، وعوضاً عن التحرر الاقتصادي، يُعاد إنتاج صورة نمطية تلزمهن بمجالات تقل فيها فرص الابتكار وربحية الاستدامة.

كما توضح الباحثة أن الضغوط الثقافية لا تقتصر على تحديد نوع النشاط فحسب، بل تمتد لتفرض قيوداً على التنقل والتواجد في الأماكن العامة التي يُمارَس فيها العمل خارج المنزل، وهذا الحاجز المادي والاجتماعي يُولّد شعوراً بالعزلة الاقتصادية، حتى لو وُفّرت أدوات التمويل، لأن فرص الاستفادة منها تتطلب حضوراً في سوق العمل أو المشاركة في ورشٍ تدريبية واجتماعية؛ وهي أجواء يراها المجتمع غير مناسبة لزوجة الشهيد، وهكذا تفقد الكثيرات القدرة على بناء معارف وشبكات مهنية تسهل عليهن الجري وراء الفرص.

وفي سياقٍ متصل، تبرز الباحثة دور الدعم المجتمعي في إيجاد بيئة تحفيزية أو معيقة، فحينما يرحب المحيط المحلي بمشاركة الزوجات في مشروعٍ تعاوني أو لجنة تنموية، تشعر المرأة بثقل الشراكة الاجتماعية الذي يمنحها طاقة للاستمرار، أما إذا ساد الاعتقاد بأن دورها يجب أن يقتصر على الرعاية المنزلية، فتكون خطواتها الأولى نحو المشروع التجاري محفوفة بالخوف من الرفض أو الانتقاد، الأمر الذي يثنيها عن متابعة الفكرة مهما كان الدعم المالي متوفراً.

ومن هنا فإن القيود الاجتماعية والثقافية تشكل عائقاً على مستوى وصول النساء إلى الموارد والخبرات الاقتصادية، لا لأنها تمنع توفير القروض أو المنح، بل لأنها تفتقر إلى الآليات التي تضمن انتفاع الزوجات بتلك الموارد بفعالية، فغياب ثقافة الاقتراض المسؤولة، وانعدام برامج التوجيه المتخصصة

التي تراعي الخصوصية الثقافية، يجعل الدعم المالي حبيس القروض دون تحقيق انطلاقة حقيقية نحو الاستقلال المالي، ومن هنا يظهر بوضوح أن تحرير تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً يستوجب معالجة البنية الثقافية والاجتماعية بقدر حاجة التمويل نفسه.

4.1.4 مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث

ما تأثير سياسات الحكومة والمؤسسات على تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين؟

يتضح من خلال النتائج أنه يوجد اثر لسياسات الحكومة والمؤسسات على تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين، ومن هنا توضح النتائج أن سياسات الحكومة والمؤسسات تُؤثر بشكل إيجابي على تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين، حيث تسهم هذه السياسات في توفير الدعم والإجراءات اللازمة التي تعزز من فرصهن في العمل والمشاركة الاقتصادية، مما ينعكس بشكل إيجابي على قدرتهن في تحقيق الاستقلال المالي وتحسين ظروفهن المعيشية.

من وجهة نظر الباحثة، ينبع أثر سياسات الحكومة والمؤسسات على تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً من الدور القاعدي الذي تلعبه الأطر التشريعية والتنظيمية في رسم ملامح بيئة الاستثمار الاجتماعي، فعندما تصدر التشريعات الداعمة لحق النساء في العمل وتوفر الحماية القانونية لمشروعاتهن، يتحول الخطاب العام حيال دور الزوجات من مجرد تبنٍ ورعوي إلى شراكة فاعلة في التنمية المجتمعية، وهذا التحول يخلق أرضية معنوية تشجعهن على الإقدام بثقة نحو تأسيس أي نشاط اقتصادي معترف به ومحمي بموجب القانون، بدلاً من الانكفاء في نطاق الأعمال المنزلية غير المعترف بها.

كما تشير الباحثة إلى أن وجود برامج حكومية مصممة خصيصاً لتوسيع فرص العمل من خلال التدريب والتوجيه الميداني يعزز القدرة التنافسية لدى هؤلاء النساء، فحين تتاح لهن ورش متخصصة ومراكز احتضان للمشروعات المجتمعية، يكتسبن مهارات فنية وإدارية متطورة تتيح لهن الانتقال من مجرد حاملات لقروض أو منح إلى مديرات لمشروعات صغرى ذات رؤية واستراتيجية واضحة،

وتشكل هذه البرامج مجالاً للتواصل مع الخبراء وربطهن بشبكات تمويل إضافية، مما يدعم عملهن ويعزز فرص نجاحهن واستمراريتهن.

وعليه ترى الباحثة أن محدودية دور بعض المؤسسات غير الحكومية في دعم تمكين زوجات الشهداء تعكس الحاجة إلى مراجعة شاملة لمنظماتها واستراتيجياتها، إذ إن الاعتماد على نماذج عامة وغير متخصصة يؤدي إلى برامج لا تلامس خصوصية ظروف الزوجات، فيفقد الدعم نَفَسَه التحويلي، ومن هنا، تؤكد الباحثة أن تعزيز فاعلية سياسات الحكومة يتطلب فتح قنوات الشراكة الحقيقية مع مؤسسات المجتمع المدني، وتحديث الأطر البيروقراطية كي تستجيب لحاجات الأسر المتضررة على نحو سريع ودقيق، بما يضمن أن تتحول السياسات إلى أدوات تمكين حقيقية لا مجرد عناوين وظيفية.

4.1.5 مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع

ما تأثير عدم الاستقرار السياسي والأمني على تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين؟

يتضح من خلال النتائج أنه يوجد اثر لعدم الاستقرار السياسي والامني على تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين، ومن هنا تشير النتائج إلى أن عدم الاستقرار السياسي والأمني يؤثر سلباً على تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين، إذ يحد من فرص الاستثمار والعمل، ويُضعف البيئة الداعمة لمشاركتهن الاقتصادية، مما يعيق قدرتهن على تحقيق الاستقلال المالي وتحسين أوضاعهن المعيشية.

من وجهة نظر الباحثة، يرتبط أثر عدم الاستقرار السياسي والأمني على تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً بحقيقة أن بيئة العمل تحت رحم التقلبات الأمنية تفقد عنصر الثقة والاستقرار الضروريين لأي نشاط اقتصادي، وبهذا، يتحول الاستقرار الاقتصادي إلى مشروع مؤجل لا يلبث أن يتراجع أمام أول أزمة أمنية، فيفقدن عناصر الإقبال والثبات التي يحتاجها كل مفهوم للتمكين.

وتؤكد الباحثة أيضاً أن القيود الميدانية التي تفرضها إجراءات الإغلاق المتكررة والتنقل المحدود تضيف طبقة من الصعوبة على قدرة الزوجات على حضور ورش العمل أو التدريب المهني، أو حتى الذهاب إلى الأسواق لعرض منتجاتهن، في غياب القدرة على التحرك بسهولة، ينشأ لدى المرأة شعور بالعزلة يحد من فرص التواصل مع الخبراء والزملاء، ويجعل من الصعب بناء شبكة علاقات داعمة، وبدون هذا الدعم الاجتماعي والتقني، تصبح خطوات الإنطلاق نحو الاستقلال المالي عرضة للتعثر، حتى لو توفر الدعم المالي أو البرامج التدريبية.

ومن جهة أخرى، ترى الباحثة أن انقطاع التيار الاقتصادي الناجم عن اضطراب الأوضاع الأمنية ينعكس مباشرة على استمرارية المشروعات القائمة، فالمشروعات التي تنطلق في أيام استقرار لا تجد مأمنها عند أول إغلاق أو اشتباك، فتتعطل دورات الإنتاج وتتبخر مخططات التوسع، وهذه الانقطاعات المتكررة تضعف قدرة الزوجات على تحقيق دخل منتظم، وتعيدهن إلى دائرة البحث عن حلول مؤقتة بدلاً من بناء مشروعات مستدامة تعزز قدرتهن على الاعتماد على الذات.

4.1.6 مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس

ما تأثير قلة فرص العمل المناسبة على تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين؟

يتضح من خلال النتائج أنه يوجد اثر لقلة فرص العمل على تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين، وعليه تُظهر النتائج أن قلة فرص العمل المناسبة تؤثر سلباً على تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين، حيث تحد من قدرتهن على الانخراط في سوق العمل وتحقيق دخل مستقل، مما يعيق عملية التمكين الاقتصادي ويضعف من إمكانيات تحسين أوضاعهن المعيشية بشكل فعّال.

من وجهة نظر الباحثة، ينجم أثر قلة فرص العمل المناسبة على تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً من إحساسهن الدائم بالضياع المهني، إذ تجد المرأة نفسها أمام سوق عمل يفرض نماذج مهنية لا تتناغم مع مؤهلاتها ولا يستجيب لمتطلبات حياتها الأسرية، فتتراجع فرصتها في بناء مسار وظيفي ثابت، وهذا

التراجع لا يخلق لديها شعوراً بالعجز فقط، بل يؤجج لديها القناعة بعدم جدوى البحث عن وظائف لا تلبي طموحها، فتتراجع المبادرة نحو أي مشروع ينتظر توظيف مهاراتها.

كما ترى الباحثة أن غياب التناغم بين البرامج التدريبية المتاحة واحتياجات السوق يساهم في زيادة الإحباط، إذ تمنح المرأة شهادات في مجالات لا تجد لها مجالاً في سوق العمل المحلي، وهذا الخلل بين العرض والطلب المهني يجعل مساعي التمكين عرضة للتعثر عند أول اختبار ميداني، فتُضيع جهود السنوات التدريبية في دوامةٍ من البحث عن فرص لا تلبّي التوقعات أو تحقق الاستقرار المالي المرجو.

وترى الباحثة أيضاً أن محدودية طبيعة الوظائف المتاحة تفرض على الزوجات خياراً قاسياً بين الراتب المتدني وطبيعة العمل المتطلبة للتنقل والدوام الصارم، في حين تحتاج الكثيرات إلى مرونة تمنحهن التوفيق بين مسؤوليات الرعاية الأسرية ومهام العمل، وهذه المعضلة تدفعهن إلى التمسك بأعمال منزلية مدفوعة الأجر أقل استدامة وربحية، ما يحرمهن من تحقيق استقلال مالي حقيقي يُعزز مكانتهن داخل الأسرة والمجتمع.

4.1.7 مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال السادس

ما تأثير نقص الوعي والمعرفة بحقوق المرأة على تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين؟

يتضح من خلال النتائج أنه يوجد اثر لنقص الوعي والمعرفة بحقوق المرأة على تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين، وبالتالي تشير النتائج إلى وجود أثر واضح لنقص الوعي والمعرفة بحقوق المرأة على تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين، حيث يتسبب هذا النقص في إضعاف قدرتهن على الوصول إلى الفرص الاقتصادية واستثمار الموارد المتاحة بشكل فعال، مما يعيق عملية التمكين الاقتصادي ويحد من استقلاليتهن ودورهن في تحسين مستوى المعيشة لأنفسهن ولأسرهن.

من وجهة نظر الباحثة، ينبع أثر نقص الوعي والمعرفة بحقوق المرأة على التمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء من غياب الفهم العميق للخيارات القانونية والاقتصادية المتاحة أمامهن، فحين تجهل الزوجات حقوقهن في الحصول على قروض ميسرة أو منح مالية أو حتى الحرمان منها بموجب القوانين المحلية، يتحول الدعم المقدم إلى مجرد وعدٍ نظري لا يُستثمر بشكل فعّال، وهذه الفجوة المعرفية تجعلهن غير قادرات على المطالبة بخدمات تناسب ظروفهن، فتظل مشاريعهن واقفة عند حدود الإمكانيات الذاتية الضئيلة.

وتؤكد الباحثة كذلك أن البرامج التوعوية المصممة بعناية تمثل نقطة تحول، إذ تمنح الزوجات لغة مشتركة لفهم واجباتهن وحقوقهن في سوق العمل والمؤسسات الرسمية، وهذه اللغة القانونية والاقتصادية تفتح أمامهن آفاقاً للتفاوض على شروط التمويل وسبل الدعم الفني، فتنتقل الزوجة من دور المستقبلة السلبية إلى فاعلة مديرية لمسارها الاقتصادي، وعندما تدرك الزوجة أن القانون يحمي نشاطها ويكفل لها الحق في التدريب والتوظيف، ينمو لديها شعور بالجدارة والدافعية للاستفادة من الفرص دون رهبة المجهول.

ومن منظور اجتماعي، ترى الباحثة أن المعرفة بحقوق المرأة تعزز الثقة في النفس وتكسر الحواجز النفسية التي تبنيها الأعراف المجتمعية، فعندما تدرك الزوجة حقها في المشاركة الاقتصادية، يتقلص لديها الخوف من مواجهة ردود الفعل السلبية أو الانعزال المجتمعي، وهذا الوعي يخلق شبكة دعم غير مرئية—تشمل أسرها وأقرانها والموجهين القانونيين—تعمل على تشجيعها وتوفير المساندة اللازمة عند خوض غمار المشاريع الجديدة.

4.2 التوصيات

بناءً على النتائج أعلاه، توصي الباحثة بمايلي:

1. تطوير برامج تمويلية مبتكرة تسهم في تمكين زوجات الشهداء من تأسيس مشروعات صغيرة، من خلال إنشاء شراكات بين وزارة التنمية الاجتماعية والمؤسسات الخاصة لتقديم قروض ميسرة بدون فوائد أو بفوائد منخفضة.
2. تبسيط الإجراءات اللازمة للحصول على التمويل من الجهات المعنية، عبر إنشاء نظام إلكتروني بسيط وسريع للحصول على التمويل مع توجيه الإرشادات خطوة بخطوة لزوجات الشهداء لضمان سهولة التقديم والمتابعة.
3. زيادة فرص العمل المتاحة لزوجات الشهداء بما يتناسب مع مهاراتهن واحتياجاتهن، من خلال عقد اتفاقيات مع القطاع الخاص والشركات المحلية لتوفير فرص عمل مرنة تلائم الظروف الاجتماعية والاقتصادية لزوجات الشهداء، وتقديم تدريب مهني في مجالات متعددة.
4. توفير الدعم الاجتماعي والثقافي لزوجات الشهداء من خلال تنظيم ورش عمل وحملات توعوية تشمل المجتمع المحلي للتأكيد على أهمية مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية ودورها في التنمية.
5. تحسين السياسات الحكومية لدعم تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً، عبر تسريع إجراءات الحصول على الدعم الحكومي وتقليل البيروقراطية من خلال إنشاء لجان مختصة توفر المساعدة والتوجيه للمستفيدات من هذه البرامج.
6. تعزيز البرامج التوعوية لرفع وعي زوجات الشهداء بحقوقهن الاقتصادية والقانونية، من خلال تطوير مواد تعليمية وبث برامج توعوية عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي لتوضيح الحقوق الاقتصادية والقانونية لزوجات الشهداء.

7. تقديم برامج تدريب مهني متخصصة تساعد زوجات الشهداء في اكتساب مهارات جديدة تساهم في دخولهن سوق العمل، عبر التعاون مع معاهد تدريب محلية لتقديم دورات تعليمية متخصصة في مجالات متعددة.

المراجع العلمية

أولاً: المراجع العربية

أبو جراد، كمال عبدالعزيز. (2015). دور خدمة الجماعة في تحسين نوعية الحياة لجماعات زوجات الشهداء في غزة. *مجلة الخدمة الاجتماعية*، (54)، 388-319.

أدهيم، فرج حماد علي. (2015). التوافق النفسي والاجتماعي لدى زوجات الشهداء والمفقودين وعلاقته ببعض المتغيرات في مدينة بنغازي. *رسالة ماجستير، جامعة بنغازي، ليبيا*.

بن يخلف، زهرة. (2021). أثر التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة على التنمية البشرية بالجزائر: دراسة قياسية للفترة 1990–2020. *مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال*، 4(1)، 666- 687.

البنك الدولي. (2002). تقرير التنمية العالمية 2002: بناء مؤسسات من أجل الأسواق. البنك الدولي للنشر

بوعريب، نجاة. (2022). التمكين الاقتصادي للمرأة الغربية: بين المرجعية الدولية والمنظومة القانونية والوطنية والواقع. *مجلة الفقه والقانون*، (117)، 102-80.

التايب، عائشة. (2022). الرقمنة والتمكين الاقتصادي للمرأة العربية: التحديات والرهانات. *المجلة الدولية لدراسات المرأة والطفل، جامعة عين شمس–كلية البنات للآداب والعلوم والتربية*، 1(2)، 19-1.

الحافي، زينب عامر عثمان. (2023). الصمود النفسي وعلاقته بالمساندة الاجتماعية لدى عينة من زوجات الشهداء بليبيا. *مجلة كلية الآداب جامعة المنصورة*، 72(72).

الحلو، رناد عبد الكريم. (2014). تصور مقترح للتغلب على معوقات الفاعلية الاجتماعية لزوجات الشهداء بمحافظة غزة في ضوء التوجيه التربوي الإسلامي. *رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية (غزة)، فلسطين*.

ديرية، وفاء محمد عبدالرحمن. (2019). أساليب مواجهة الضغوط النفسية لدى زوجات الشهداء في محافظة الخليل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، القدس، فلسطين.

ردايدة، يسرى صالح. (2017). التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة العربيّة: دراسة مقارنة الأردن، مصر، المغرب، الجزائر، السعودية 2000–2015، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، 1–135.

السنوسي، جميلة عبدالهادي، والسنوسي، منى عبدالهادي. (2021). دور المساندة الاجتماعية في خفض اضطراب ضغوط ما بعد الصدمة لدى عينة من زوجات الشهداء: دراسة ميدانية في مدينة البيضاء .*مجلة العلوم الإنسانية*، (3)23، .813-784

شحادة، عامر. (2022). مدى تحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي للأسر الفلسطينية التي تعرض أربابها للفقدان (اعتقال، جرحى، استشهاد) من وجهة نظر الزوجات، المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، 11(6)، 1316–1330.

الصلحات، رؤى ابراهيم حسني. (2021). دور الجامعات الفلسطينية في تعزيز إدارة الذات لدى الأرامل وزوجات الشهداء من طالباتها وسبل تطويره. رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية (غزة)، فلسطين، 1–130.

طه، فريال داود محمد. (2021). تأثير ريادة الأعمال النسائية على التمكين الاقتصادي للمرأة الفلسطينية – المحافظات الجنوبية .*رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين*.

عدوي، لبنى محمد عبدالرحمن. (2020). مواجهة الضغوط النفسية والاجتماعية وعلاقتها بالتكيف النفسي لدى زوجات الشهداء، مجلة العلوم التربوية والنفسية، 4(26)، 119–137.

عمر، أحلام العطا محمد. (2020). التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية: الأبعاد والمعوقات، مجلة جامعة ام القرى للعلوم الاجتماعية (12)1،2–41.

عوض، اميلة جبر عبدالله. (2016). إدارة الذات وعلاقتها بالاتزان الانفعالي لدى زوجات شهداء حرب 2014 على غزة. رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية (غزة)، فلسطين، 1–155.

غرابي، خولة. (2019). تمكين المراة العربية في المجال الاقتصادي والسياسي: الجزائر،السعودية والمغرب نموذجاً، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد، بشار–كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، (5)3، 159–170.

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية. (2020). تم الاسترداد بتاريخ 3.10.2024 من موقع https://www.pcpsr.org/ar/node/602

مصطفى، مها رضوان محمد محمد. (2023). تمكين المرأة اقتصادياً: توجه متجدد نحو تنمية مستدامة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس (1)، 249-308.

منصور، فادي. (2016). ارامل الشهداء في غزة من ماجدات الى متسولات. مسترد بتاريخ 24.12.2023 من موقعhttps://www.amad.ps/ar/post/147931

مؤسسة تمكين. (2024). الموقع الرسمي، تم الاسترداد بتاريخ 1.10.2024 من موقع www.pneei.org.

النحال، رندة محمد. (2017). المشكلات التي تواجه زوجات الشهداء في محافظات غزة من وجهة نظرهن *أعمال المؤتمر العلمي الدولي: المرأة الفلسطينية.. بناء وأدوار في ظل التحديات، الجامعة الإسلامية-غزة*، (2)، 405-428.

نزال، فلسطين اسماعيل مصطفى. (2005). الآثار النفسية والاجتماعية والجسمية لدى زوجات الشهداء في محافظة جنين. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، 1-119

النواجحة، زهير عبدالحميد. (2019). أبعاد الشعور بالنقص وعلاقتها بالتوجه نحو الحياة لدى عينة من زوجات الشهداء في قطاع غزة *المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل-العلوم الإنسانية والإدارية*، (33)، 33-51.

وزارة التنمية الاجتماعية (2020). استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية. مسترد بتاريخ 1.10.2024 من موقع www.mosd.gov.ps.

وزارة التنمية الاجتماعية (2021). خطة التنمية. مسترد بتاريخ 1.10.2024 من موقع www.mosd.gov.ps.

وزارة التنمية الاجتماعية (2023). الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر متعدد الابعاد. مسترد بتاريخ 1.10.2024 من موقع www.mosd.gov.ps.

وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية. (2017). الرؤية والاهداف والاستراتيجية، مسترد بتاريخ 1.10.2024 من موقع www.mosd.gov.ps

وزارة التنمية الاجتماعية. (2023). التعريف بالوزارة، تم الاسترداد بتاريخ 1.10.2024 من موقع www.mosd.gov.ps.

وزارة التنمية الاجتماعية. (2024). استراتيجيات تمكين المرأة الاقتصادية والمشاركة في التنمية المحلية. وزارة التنمية الاجتماعية. تم الاسترجاع من https://www.example.com.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Abed, F., Thabet, A. A., & Alkhawaja, M. A. (2019). Challenges to women's access to the labor market in Palestine. Journal of International Women's Studies, 20(8), 110-123.

Akram, S., et al. (2015). Socio-economic empowerment of women through micro enterprises: a case study of AJK. European Scientific Journal, 11(22).

Ali, I. A. H. (2022). Socio-economic empowerment of breadwinner women (Field study in East Quantra). Journal of Agricultural Economics & Rural Development, 8(1), 29-42.

Alipour Dehaghani, F. (2020). An Investigation into the Impact of Group Counseling and Treatment of Grief with an Islamic Approach on the Improvement of the Quality of Life of the Holy Shrine Defender Martyrs' Wives. *Military Psychology*, 11(41), 5-16.

Al-Sari, M. I., & Atiyat, A. M. (2019). Women's economic empowerment: The role of microfinance institutions in Palestine. International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, 9(11), 189-199.

Annan, J., et al. (2021). Taking power: women's empowerment and household well-being in Sub-Saharan Africa. World Development, 140, 105292.

Benila, G. M. (2019). Impact On Women Empowerment Thought Self-Help Groups. Think India Journal, 22(14), 3890-3892.

Douch, H., & Matallah, A. (2022). Women and the problem of economic empowerment: a review of concept and future direction. International Journal of Legal and Political Transformations, 1(01), 14-29.

Duncanson, C. (2019). Beyond liberal vs liberating: Women's economic empowerment in the United Nations' women, peace and security agenda. International Feminist Journal of Politics, 21(1), 111-130.

Ferrant, G., & Thim, A. (2019). Measuring women's economic empowerment: Time use data and gender inequality.

Fox, L., & Romero, C. (2017). In the mind, the household, or the market? concepts and measurement of women's economic empowerment. Concepts and Measurement of Women's Economic Empowerment (May 31, 2017). World Bank Policy Research Working Paper(8079).

Gharof, N. S. M. (2019). Economic Empowerment of Palestinian Women Working in Cooperative Societies Federation of West Bank Savings and Credit Cooperative Societies as a Case of Study. (Ph.D Doctoral). Alquds University, Palestine.

Gram, L., et al. (2019). Organising concepts of 'women's empowerment'for measurement: a typology. Social Indicators Research, 143(3), 1349-1376.

Gregoratti, C. (2018). Feminist perspectives on the UN women's empowerment principles. In Handbook on the international political economy of gender (pp. 211-224): Edward Elgar Publishing.

Hamdan-Mansour, A. M., & Alkhalaileh, M. A. (2019). Women's empowerment and employment status in Palestine. Journal of Occupational Health, 61(1), 75-84.

Hammad, J., & Tribe, R. (2020). Social suffering and the psychological impact of structural violence and economic oppression in an ongoing conflict setting: The Gaza Strip. *Journal of Community Psychology*, 48(6), 1791-1810.

Iriqat, R. A. (2017). The Role of Palestinian Non-Governmental Organizations in Horizontally Women's Economic Empowerment in Occupied Palestinian Territories. Journal of International Business and Economics, 17(1), 29-40.

Kabeer, N. (2018). Gender, livelihood capabilities and women's economic empowerment: Reviewing evidence over the life course.

Karboul, A., Campbell, K., & Kabeer, N. (2018). Women's employment and empowerment in the Middle East and North Africa: The role of contextual factors and entrepreneurship. The Journal of Development Studies, 54(7), 1199-1217.

Kittana, A. M., & Meulder, B. D. (2019). Architecture as an agency of resilience in urban armed conflicts: The case of Nablus City/Palestine. *Archnet-IJAR: International Journal of Architectural Research*, 13(3), 698-717.

Lamichhane, B. D. (2020). Microfinance for women empowerment: A review of best practices. Interdisciplinary Journal of Management and Social Sciences, 1(1), 13-25.

Laszlo, S., et al. (2020). Grappling with the challenges of measuring women's economic empowerment in intrahousehold settings. *World Development*, 132, 104959.

Makwana, N. (2019). Disaster and its impact on mental health: A narrative review. *Journal of Family Medicine and Primary Care*, 8(10), 3090.

Marcus, R. (2018). The norms factor: recent research on gender, social norms, and women's economic empowerment. Retrieved from Ottawa, Canada:

Marcus, R. (2021). Gender, Social Norms, and Women's Economic Empowerment. Women's Economic Empowerment, 126-153.

Nabris, N., & El-Ahmed, N. (2019). Women's Economic Empowerment: supporting women-led business.

Peters, H. E., et al. (2016a). Women's economic empowerment: A review of evidence on enablers and barriers. Retrieved from Ottawa, Canada:

Peters, H. E., et al. (2016b). Women's economic empowerment: A review of evidence on enablers and barriers.

Rahhal, A., & Qaraqe, A. (2022). The role of entrepreneurial women projects in empowering women economically in Palestine: A case study of Ramallah, Al-bireh and Bethlehem governorates.

Rowlands, J. (1997). Questioning Empowerment: Working with Women in Honduras. Oxfam.

Rüegg, M., & Carter, J. (2016). Mainstreaming women's economic empowerment (WEE) in market systems development.

Sadri, A., et al. (2021). Barriers of Adaptability with Spouse Death in Martyrs' Wives. *Iranian Journal of War and Public Health*, 13(1), 71-77.

Schuster, R. C., et al. (2019). Measuring community norms around women's empowerment in the West bank: Opportunities and challenges of a novel approach using cultural consensus. SSM-Population Health, 9, 100489.

Sell, M., & Minot, N. (2018). What factors explain women's empowerment? decision-making among small-scale farmers in Uganda. Paper presented at the Women's Studies International Forum.

Sen, G. (2019). Gender Equality and Women's Empowerment: Feminist Mobilization for the SDG s. Global policy, 10, 28-38.

Singh, P., & Gupta, S. (2013). A conceptual study on women empowerment-Facts and realities. IOSR Journal of Humanities and Social Science (IOSR-JHSS), 11(4), 54-63.

Spytska, L. (2023). Psychological trauma and its impact on a person's life prospects. *Scientific Bulletin of Mukachevo State University. Series "Pedagogy and Psychology"*, 9(3), 82-90.

Tanima, F. A., et al. (2021). Taking critical dialogic accountability into the field: Engaging contestation around microfinance and women's empowerment. Critical Perspectives on Accounting, 102383

Williams, E. M., et al. (2022). Women's economic empowerment in sub-Saharan Africa: Evidence from cross-national population data. Demographic Research, 47(15), 415-452.

Women, U. (2018). Promoting women's economic empowerment: Recognizing and investing in the care economy. Issue Paper.

الملاحق

ملحق (أ)

الاستبانة قبل التحكيم

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

السيدات / السادة

تحية طيبة،

أقدم لكم هذه الاستبانة المتعلقة بدراسة بعنوان" تحديات تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً- وزارة التنمية الاجتماعية ومؤسسة التمكين نموذجاً وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير من جامعة النجاح الوطنية .نرجو من حضرتكم التكرم في بتحكيم اسئلة هذه الاستبانة مؤكدين انه سيتم التعامل مع المعلومات المقدمة بسرية تامة ولن يتم استخدامها الا في مجال البحث العلمي.

الباحثة : رزان يعقوب عبد العزيز اشتية

المتغيرات الديموغرافية (الشخصية والوظيفية)

يرجى وضع إشارة (X) امام الإجابة الصحيحة:

الجنس:

( ) ذكر ( ) انثى

المؤهل العلمي:

( ) دبلوم ( ) بكالوريوس ( ) ماجستير فأعلى

الخبرة العملية:

( ) اقل من خمس سنوات ( ) 5-10 سنوات ( ) اكثر من 10 سنوات

يرجى وضع إشارة (X) امام الإجابة الصحيحة التي تعبر عن وجهة نظرك لكل فقرة من الفقرات التالية:

الجزء الأول :التحديات التي تواجه زوجات الشهداء

الرقم	التحديات التي تواجه زوجات الشهداء	درجة الموافقة				
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
البعد الأول :الدعم المالي						
1	تتنوع الأدوات المالية المقدمة لتلبية احتياجات زوجات الشهداء في تأسيس مشروعاتهن الصغيرة.					
2	تتسم إجراءات الحصول على التمويل من قبل الجهات المعنية بالوضوح والسهولة.					
3	تتوافر مصادر دعم مالي متنوعة يمكن لزوجات الشهداء الوصول إليها عند الحاجة.					
4	يغطي الدعم المالي المقدم الاحتياجات الاقتصادية الأساسية لزوجات الشهداء.					

5	تسهم برامج الإقراض الميسرة في تحقيق الاستقرار المالي لهذه الفئة.					
القيود الاجتماعية والثقافية						
6	تلعب العادات والتقاليد دوراً في تحديد نوعية الأنشطة الاقتصادية التي يمكن أن تنخرط فيها زوجات الشهداء.					
7	تؤثر القيود الثقافية على مدى إمكانية انخراط زوجات الشهداء في العمل الخارجي.					
8	يختلف مستوى دعم المجتمع المحلي في تعزيز مشاركة زوجات الشهداء الاقتصادية.					
9	تؤثر التوقعات المجتمعية على مدى قدرة زوجات الشهداء على تحقيق الاستقلال الاقتصادي.					
10	تمثل القيود الاجتماعية عاملاً يؤثر على وصول زوجات الشهداء إلى الموارد الاقتصادية.					
سياسات الحكومة والمؤسسات						
11	تُسهم السياسات الحكومية المطبقة في دعم التمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء.					
12	تتوافر برامج حكومية تهدف إلى تعزيز فرص العمل المتاحة لزوجات الشهداء.					
13	تؤثر القوانين المحلية في خلق بيئة مناسبة لدخول زوجات الشهداء سوق العمل.					
14	يلعب دور المؤسسات غير الحكومية، مثل مؤسسة تمكين، دوراً في تعزيز التمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء.					
15	تؤثر الإجراءات البيروقراطية على مدى فعالية وصول زوجات الشهداء إلى الخدمات والدعم المتاح.					
عدم الاستقرار السياسي والأمني						
16	يؤثر الاستقرار السياسي والأمني بشكل مباشر على توفر الفرص الاقتصادية لزوجات الشهداء.					
17	تعوق الأوضاع الأمنية غير المستقرة قدرة زوجات الشهداء على البحث عن فرص عمل.					

18	يؤثر الاستقرار الأمني على استمرارية المشروعات الاقتصادية التي تديرها زوجات الشهداء.					
19	يُؤثر الوضع الأمني الحالي على وصول زوجات الشهداء إلى الموارد والخدمات المطلوبة.					
20	تتأثر خطط زوجات الشهداء لبدء مشروعات اقتصادية جديدة بحالة الأمان السائدة.					
قلة فرص العمل المناسبة						
21	تتوافر فرص العمل التي تتناسب مع مهارات واحتياجات زوجات الشهداء.					
22	تؤثر طبيعة الوظائف المتاحة على مدى قدرة زوجات الشهداء على تحقيق التوازن بين العمل والحياة الأسرية.					
23	تتوافر برامج تدريب مهني مناسبة لتمكين زوجات الشهداء من دخول سوق العمل.					
24	تتفاوت فرص العمل المتاحة التي تضمن الاستقرار المالي لزوجات الشهداء.					
25	تؤثر مجالات العمل المحدودة على قدرة زوجات الشهداء على تحقيق التمكين الاقتصادي.					
نقص الوعي والمعرفة بحقوق المرأة						
26	تختلف معرفة زوجات الشهداء بحقوقهن الاقتصادية والقانونية.					
27	تسهم البرامج التوعوية المتاحة في تعزيز معرفة زوجات الشهداء بحقوقهن المتعلقة بالعمل.					
28	يؤثر نقص الوعي بالحقوق الاقتصادية على قدرة زوجات الشهداء على الاستفادة من الفرص المتاحة.					
29	توجد جهود تستهدف زيادة الوعي لدى زوجات الشهداء بأهمية المشاركة في الأنشطة الاقتصادية.					
30	تؤثر المعرفة بحقوق المرأة القانونية على مدى قدرة زوجات الشهداء على الوصول إلى الخدمات والموارد المتاحة.					

القسم الثاني :التمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء

الرقم	التمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء	درجة الموافقة				
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
31	تسهم برامجنا في تحسين مستوى المعيشة لزوجات الشهداء وأسرهن بشكل فعّال.					
32	نرى أن الأنشطة الاقتصادية التي ندعمها تساعد زوجات الشهداء في تحقيق الاستقلال المالي.					
33	تسهم البرامج المقدمة في زيادة ثقة زوجات الشهداء بأنفسهن وتعزيز مشاركتهن الاقتصادية.					
34	تساهم مشاريع الدعم الاقتصادي في تقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية لزوجات الشهداء.					
35	توفر البرامج الحالية فرصاً ملائمة لتنمية المهارات الاقتصادية لزوجات الشهداء.					
36	تسهم فرص العمل والدخل المقدمة في تعزيز قدرة زوجات الشهداء على تلبية احتياجات أسرهن.					
37	تُمكن المشاريع الصغيرة المدعومة زوجات الشهداء من تحقيق الاستقرار المالي.					
38	نرى أن الدعم المالي المقدم يساعد زوجات الشهداء على تحقيق أهدافهن الاقتصادية.					
39	تساعد المعرفة الاقتصادية المكتسبة من البرامج على اتخاذ قرارات مالية أفضل للأسرة.					
40	تسهم الأنشطة المدرة للدخل في تعزيز قدرة زوجات الشهداء على المشاركة في المجتمع بشكل أوسع.					
41	نرى أن التمكين الاقتصادي الذي نقدمه يساهم في تحقيق الأمان المالي لزوجات الشهداء على المدى البعيد.					
42	تساعد برامج التمكين الاقتصادي في تحسين الوضع الاجتماعي لزوجات الشهداء وزيادة احترامهن في المجتمع.					

43	تُمكن المهارات المكتسبة من برامجنا زوجات الشهداء من إدارة وتطوير مشروعاتهن بنجاح.					
44	تسهم الدورات التدريبية المقدمة ضمن برامج التمكين في تطوير خبرات زوجات الشهداء العملية والمهنية.					
45	تساهم الجهود المبذولة في تحسين جودة الحياة لأسر زوجات الشهداء من خلال توفير دخل ثابت ومستدام.					

شكرا لتعاونكم

ملحق (ب)

محكمي الاستبانة

الرقم	اسم الدكتور	التخصص	الجامعة
1	د. عبد الرحيم الشوبكي	علوم سياسية	جامعة النجاح الوطنية
2	د. ناصر الدين الشاعر	فقه وتشريع	جامعة النجاح الوطنية
3	د. اسلام عبد الجواد	علوم مالية ومصرفية	جامعة النجاح الوطنية
4	د. زردة شبيطة	علم اجتماع	جامعة القدس المفتوحة
6	د. فادي جمعة	علوم سياسية	الجامعة العربية الأمريكية
7	د. عوض اسليمية	علوم سياسية	معهد فلسطين للأبحاث
8	د. إياد بندر	علوم سياسية	جامعة الاستقلال

ملحق (ج)

الاستبانة بصورتها النهائية

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

السيدات / السادة

تحية طيبة،

أقدم لكم هذه الاستبانة المتعلقة بدراسة بعنوان "تحديات تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً –وزارة التنمية الاجتماعية ومؤسسة التمكين نموذجاً" وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج دراسات المرأة من كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية. نرجو من حضرتكم التكرم في الاجابة عن اسئلة هذه الاستبانة مؤكدين انه سيتم التعامل مع المعلومات المقدمة بسرية تامة ولن يتم استخدامها الا في مجال البحث العلمي.

الباحثة:

المتغيرات الديموغرافية

يرجى وضع إشارة (X) امام الإجابة الصحيحة:

(1) الجنس:

( ) ذكر ( ) انثى

(2) المؤهل العلمي:

( ) دبلوم ( ) بكالوريوس ( ) ماجستير فأعلى

(3) الخبرة العملية:

( ) اقل من خمس سنوات ( ) 5–10 سنوات ( ) اكثر من 10 سنوات

(4) المسمى الوظيفي

( ) مدير ( ) رئيس قسم ( ) موظف

يرجى وضع إشارة (X) امام الإجابة الصحيحة التي تعبر عن وجهة نظرك لكل فقــرة مــن الفقــرات التالية:

الجزء الأول: التحديات التي تواجه زوجات الشهداء

الرقم	التحديات التي تواجه زوجات الشهداء	درجة الموافقة				
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
البعد الأول: الدعم المالي						
1	الأدوات المالية المتاحة تساعد زوجات الشــهداء على تأسيس مشروعات صغيرة.					
2	إجراءات الحصول على التمويل مــن الجهــات المعنية واضحة وسهلة.					
3	تتوفر مصادر دعم مالي متنوعة يمكن لزوجات الشهداء الوصول إليها.					
4	يغطي الدعم المالي المقدم الاحتياجات الاقتصادية الأساسية لزوجات الشهداء.					
5	تسهم برامج الإقــراض الميســرة فــي تحقيــق الاستقرار المالي لزوجات الشهداء.					
البعد الثاني: القيود الاجتماعية والثقافية						
6	العادات والتقاليد تحدد نوعية الأنشطة الاقتصادية التي يمكن أن تمارسها زوجات الشهداء.					
7	القيود الثقافية تحد من إمكانية انخراط زوجــات الشهداء في العمل الخارجي.					
8	يختلف دعم المجتمع المحلي في تعزيز المشاركة الاقتصادية لزوجات الشهداء.					
9	التوقعات المجتمعية تؤثر على قــدرة زوجــات الشهداء في تحقيق الاستقلال الاقتصادي.					
10	القيود الاجتماعية تعيق وصول زوجات الشهداء إلى الموارد الاقتصادية.					

البعد الثالث: سياسات الحكومة والمؤسسات						
11	السياسات الحكومية تسهم في دعم التمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء.					
12	تتوافر برامج حكومية تعزز فرص العمل لزوجات الشهداء.					
13	القوانين المحلية تخلق بيئة مناسبة لدخول زوجات الشهداء سوق العمل.					
14	تلعب المؤسسات غير الحكومية دوراً في تعزيز التمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء.					
15	الإجراءات البيروقراطية تحد من فعالية وصول زوجات الشهداء إلى الخدمات والدعم					
البعد الرابع: عدم الاستقرار السياسي والأمني						
16	يؤثر الاستقرار السياسي والأمني على توفر الفرص الاقتصادية لزوجات الشهداء.					
17	الأوضاع الأمنية غير المستقرة تعوق قدرة زوجات الشهداء على البحث عن فرص عمل.					
18	يؤثر الاستقرار الأمني على استمرارية المشروعات الاقتصادية التي تديرها زوجات الشهداء.					
19	خطط زوجات الشهداء لبدء مشروعات اقتصادية تتأثر بحالة الأمان السائدة.					
البعد الخامس: قلة فرص العمل المناسبة						
20	فرص العمل المتاحة تتناسب مع مهارات واحتياجات زوجات الشهداء.					
21	طبيعة الوظائف المتاحة تؤثر على تحقيق التوازن بين العمل والحياة الأسرية.					
22	توجد برامج تدريب مهني لتمكين زوجات الشهداء من دخول سوق العمل.					
23	فرص العمل المتاحة تضمن الاستقرار المالي لزوجات الشهداء.					
24	محدودية مجالات العمل تؤثر على تحقيق التمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء.					

البعد السادس: نقص الوعي والمعرفة بحقوق المرأة						
25	معرفة زوجات الشهداء بحقوقهن الاقتصادية والقانونية متفاوتة.					
26	البرامج التوعوية تعزز معرفة زوجات الشهداء بحقوقهن المتعلقة بالعمل.					
27	نقص الوعي بالحقوق الاقتصادية يحد من استفادة زوجات الشهداء من الفرص المتاحة.					
28	توجد جهود لزيادة وعي زوجات الشهداء بأهمية المشاركة في الأنشطة الاقتصادية.					
29	معرفة الحقوق القانونية تؤثر على قدرة زوجات الشهداء على الوصول إلى الخدمات والموارد.					

القسم الثاني: التمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء

الرقم	التمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء	درجة الموافقة				
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
30	تساعد التدريبات المهنية المقدمة على تحسين مهارات زوجات الشهداء لدخول سوق العمل.					
31	تسهم برامج الدعم المالي في تلبية الاحتياجات الاقتصادية الأساسية لزوجات الشهداء.					
32	يتم توفير قروض ميسرة لدعم المشروعات الصغيرة لزوجات الشهداء.					
33	تتم متابعة المشروعات الاقتصادية لزوجات الشهداء لضمان استمراريتها ونجاحها.					
34	تتيح البرامج الموجهة لزوجات الشهداء الوصول إلى مصادر تمويل متنوعة.					
35	توفر الجهات المعنية خدمات استشارية لدعم زوجات الشهداء في إدارة مشروعاتهن.					
36	تسهم الأنشطة التدريبية في تعزيز قدرات زوجات الشهداء على التخطيط المالي.					

37	يتم إشراك زوجات الشهداء في وضع خطط تتناسب مع احتياجاتهن الاقتصادية.					
38	تشجع البرامج المقدمة زوجات الشهداء على العمل في مجالات غير تقليدية.					
39	تسهم الجهود المبذولة في تحسين مشاركة زوجات الشهداء في الأنشطة الاقتصادية المحلية.					
40	يتم توفير الدعم النفسي والاجتماعي لتعزيز قدرة زوجات الشهداء على مواجهة التحديات الاقتصادية.					
41	تساعد المبادرات المقدمة على تقليل اعتماد زوجات الشهداء على المساعدات المالية.					
42	تتوفر برامج تساعد زوجات الشهداء على تنويع مصادر دخلهن.					
43	يتم تقييم فعالية البرامج المقدمة لضمان تحسين الأثر الاقتصادي على زوجات الشهداء.					
44	تساعد التدريبات المهنية المقدمة على تحسين مهارات زوجات الشهداء لدخول سوق العمل.					

شكرا لتعاونكم

ملحق (د)

كتب تسهيل المهمة

جامعة
النجـــاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

An-Najah
National University
Faculty of Graduate Studies

التاريخ : 2024/03/03م

السادة وزارة وزارة التنمية الاجتماعية المحترمين
رام الله

تحية طيبة وبعد،،

الموضوع: تسهيل مهمة الطالبة / رزان يعقوب عبدالعزيز الشنية . رقم التسجيل (12154657)
تخصص ماجستير دراسات المرأة

لهذكم اطيب التحيات ولعلمكم بان الطالبة رزان يعقوب عبدالعزيز الشنية هي طالبة دراسات عليا في برنامج ماجستير في دراسات المرأة وهي بصدد اعداد رسالة الماجستير الخاصة بها والتي هي بعنوان:

" تحديات تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً -وزارة التنمية الاجتماعية ومؤسسة التمكين نموذجاً"

و حيث من حضرتكم الابعاد لمن يلزم لتسهيل مهمة الطالبة ، حيث تحتاج الطالبة الى توزيع استبانة على الموظفين العاملين في وزارة التنمية الاجتماعية، وذلك لجمع معلومات حول تحديات تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً. وذلك لأغراض بحثية خاصة برسالة الماجستير الخاصة بها. مؤكدين لكم بان كافة المعلومات التي سوف يتم جمعها هي لأغراض البحث العلمي فقط، وسوف يتم الحفاظ على السرية التامة وعدم استخدام هذه المعلومات لأغراض أخرى.

شاكرين لكم حسن تعاونكم.

مع وافر الاحترام ،،،

د. فادي حسونة
عميد كلية الدراسات العليا

فلسطين، نابلس، ص.ب 7-707 ماتف 2345113 ،2345114 ،2345115 (972)(09) فاكسيل (972)(09)2342907
3200 (5) هاتف داخلي Nablus, P. O. Box (7) *Tel. 972 9 2345113, 2345114, 2345115
* Facsimile 972 92342907 *www.najah.edu - email fgs@najah.edu

جامعة
النجـــاح الوطنية
كليـة الدراســات العليـا

An-Najah
National University
Faculty of Graduate Studies

التاريخ : 2024/03/03م

السادة المؤسسة الوطنية الفلسطينية للتمكين الاقتصادي المحترمين
رام الله

تحية طيبة وبعد،،

الموضوع: تسهيل مهمة الطالبة / رزان يعقوب عبدالعزيز اشتية ، رقم التسجيل (12154657)
تخصص ماجستير دراسات المرأة

تهديكم الطيب التحيات ونعلمكم بأن الطالبة رزان يعقوب عبدالعزيز اشتية هي طالبة دراسات عليا في برنامج ماجستير في دراسات المرأة وهي بصدد اعداد رسالة الماجستير الخاصة بها والتي هي بعنوان:

" تحديات تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً -وزارة التنمية الاجتماعية ومؤسسة التمكين نموذجاً"

يرجى من حضرتكم الايعاز لمن يلزم لتسهيل مهمة الطالبة ، حيث تحتاج الطالبة الى توزيع استبانة على الموظفين العاملين في المؤسسة الوطنية الفلسطينية للتمكين الاقتصادي، وذلك لجمع معلومات حول تحديات تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً، والتي لأغراض بحثية خاصة برسالة الماجستير الخاصة بها. مؤكدين لكم بأن كافة المعلومات التي سوف يتم جمعها هي لأغراض البحث العلمي فقط وسوف يتم الحفاظ على السرية التامة وعدم استخدام هذه المعلومات لأغراض أخرى.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

مع وافر الاحترام ،،،

فؤاد حسونة
عميد كلية الدراسات العليا

مرفق: - الهوية IRR الإسرائيلية

فلسطين، نابلس، ص.ب 7707 هاتف/2345115 ،2345114 ،2345113 (09)(972)* تلكس 2342907(09)(972)*
3200 (5) هاتف داخلي Nablus, P. O. Box (7) *Tel. 972 9 2345113, 2345114, 2345115
* Facsimile 972 92342907 *www.najah.edu - email fgs@najah.edu

ملحق (هـ)

الجداول

جدول (11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الرابع المتعلقة بعدم الاستقرار السياسي والأمني

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	يؤثر الاستقرار السياسي والأمني على توفر الفرص الاقتصادية لزوجات الشهداء.	3.70	0.690	74	مرتفعة
2	الأوضاع الأمنية غير المستقرة تعوق قدرة زوجات الشهداء على البحث عن فرص عمل.	3.30	0.593	66	متوسطة
3	يؤثر الاستقرار الأمني على استمرارية المشروعات الاقتصادية التي تديرها زوجات الشهداء.	3.45	0.782	69	مرتفعة
4	خطط زوجات الشهداء لبدء مشروعات اقتصادية تتأثر بحالة الأمان السائدة.	3.62	0.500	72.4	مرتفعة
	الدرجة الكلية لبعد عدم الاستقرار السياسي والأمني	3.52	0.607	70.4	مرتفعة

جدول (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الخامس المتعلقة بقلة فرص العمل المناسبة

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	فرص العمل المتاحة تتناسب مع مهارات واحتياجات زوجات الشهداء.	2.58	0.582	51.6	منخفضة
2	طبيعة الوظائف المتاحة تؤثر على تحقيق التوازن بين العمل والحياة الأسرية.	3.61	0.499	72.2	مرتفعة
3	توجد برامج تدريب مهني لتمكين زوجات الشهداء من دخول سوق العمل.	2.69	0.681	53.8	متوسطة
4	فرص العمل المتاحة تضمن الاستقرار المالي لزوجات الشهداء.	2.78	0.778	55.6	متوسطة
5	محدودية مجالات العمل تؤثر على تحقيق التمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء.	3.82	0.837	76.4	مرتفعة
	الدرجة الكلية لبعد قلة فرص العمل المناسبة	3.10	0.655	62	متوسطة

جدول (13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البعد السادس المتعلقة بنقص الوعي والمعرفة بحقوق المرأة

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	معرفة زوجات الشهداء بحقوقهن الاقتصادية والقانونية متفاوتة.	3.38	0.683	67.6	متوسطة
2	البرامج التوعوية تعزز معرفة زوجات الشهداء بحقوقهن المتعلقة بالعمل.	3.45	0.558	69	مرتفعة
3	نقص الوعي بالحقوق الاقتصادية يحد من استفادة زوجات الشهداء من الفرص المتاحة.	2.80	0.492	56	متوسطة
4	توجد جهود لزيادة وعي زوجات الشهداء بأهمية المشاركة في الأنشطة الاقتصادية.	2.65	0.793	53	متوسطة
5	معرفة الحقوق القانونية تؤثر على قدرة زوجات الشهداء على الوصول إلى الخدمات والموارد.	2.74	0.748	54.8	متوسطة
	الدرجة الكلية لبعد نقص الوعي والمعرفة بحقوق المرأة	3.00	0.670	60	متوسطة

جدول (14)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الثاني المتعلقة بالتمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	تساعد التدريبات المهنية المقدمة على تحسين مهارات زوجات الشهداء لدخول سوق العمل.	2.68	0.728	53.6	متوسطة
2	تسهم برامج الدعم المالي في تلبية الاحتياجات الاقتصادية الأساسية لزوجات الشهداء.	2.59	0.514	51.8	منخفضة
3	يتم توفير قروض ميسرة لدعم المشروعات الصغيرة لزوجات الشهداء.	2.48	0.537	49.6	منخفضة
4	تتم متابعة المشروعات الاقتصادية لزوجات الشهداء لضمان استمراريتها ونجاحها.	2.20	0.564	44	منخفضة
5	تتيح البرامج الموجهة لزوجات الشهداء الوصول إلى مصادر تمويل متنوعة.	2.36	0.726	47.2	منخفضة
6	توفر الجهات المعنية خدمات استشارية لدعم زوجات الشهداء في إدارة مشروعاتهن.	2.30	0.676	46	منخفضة
7	تسهم الأنشطة التدريبية في تعزيز قدرات زوجات الشهداء على التخطيط المالي.	2.52	0.665	50.4	منخفضة
8	يتم إشراك زوجات الشهداء في وضع خطط تتناسب مع احتياجاتهن الاقتصادية.	2.10	0.578	42	منخفضة
9	تشجع البرامج المقدمة زوجات الشهداء على العمل في مجالات غير تقليدية.	2.21	0.509	44.2	منخفضة
10	تسهم الجهود المبذولة في تحسين مشاركة زوجات الشهداء في الأنشطة الاقتصادية المحلية.	2.33	0.677	46.6	منخفضة
11	يتم توفير الدعم النفسي والاجتماعي لتعزيز قدرة زوجات الشهداء على مواجهة التحديات الاقتصادية.	2.47	0.832	49.4	منخفضة
12	تساعد المبادرات المقدمة على تقليل اعتماد زوجات الشهداء على المساعدات المالية.	2.60	0.876	52	متوسطة
13	تتوفر برامج تساعد زوجات الشهداء على تنويع مصادر دخلهن.	2.25	0.800	45	منخفضة
14	يتم تقييم فعالية البرامج المقدمة لضمان تحسين الأثر الاقتصادي على زوجات الشهداء.	2.72	0.751	54.4	متوسطة
15	تساعد التدريبات المهنية المقدمة على تحسين مهارات زوجات الشهداء لدخول سوق العمل.	2.69	0.690	53.8	متوسطة
	الدرجة الكلية لمجال التمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء	2.43	0.677	48.7	منخفضة

جدول (15)

نتائج اختبار الدعم المالي على تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين من وجهة نظر العاملين

التحديات	المعامل	قيمة (T)	R	R Square	F	مستوى الدلالة
الدعم المالي	183.36	183.36	0.778	0.704	921.90	0.000
التمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء	79.852	0.206				

* دالة احصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05)

جدول (16)

نتائج اختبار أثر القيود الاجتماعية والثقافية على تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين من وجهة نظر العاملين

التحديات	المعامل	قيمة (T)	R	R Square	F	مستوى الدلالة
القيود الاجتماعية والثقافية	182.75	182.75	0.602	0.655	790.65	0.000
التمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء	88.11	0.229				

* دالة احصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05)

جدول (17)

نتائج اختبار أثر السياسات الحكومة والمؤسسات على تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين من وجهة نظر العاملين

التحديات	المعامل	قيمة (T)	R	R Square	F	مستوى الدلالة
سياسات الحكومة والمؤسسات	177.32	177.32	0.665	0.637	651.21	0.000
التمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء	95.40	0.272				

* دالة احصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05)

جدول (18)

نتائج اختبار أثر عدم الاستقرار السياسي والأمني على تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين من وجهة نظر العاملين

التحديات	المعامل	قيمة (T)	R	R Square	F	مستوى الدلالة
عدم الاستقرار السياسي والأمني	140.50	140.50	0.782	0.541	501.09	0.000
التمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء	113.08	0.307				

* دالة احصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05)

جدول (19)

نتائج اختبار أثر قلة فرص العمل على تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين من وجهة نظر العاملين

التحديات	المعامل	قيمة (T)	R	R Square	F	مستوى الدلالة
قلة فرص العمل المناسبة	150.50	150.58	0.782	0.541	487.11	0.000
التمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء	100.00	0.298				

* دالة احصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05)

جدول (20)

نتائج اختبار أثر نقص الوعي والمعرفة بحقوق المرأة على تمكين زوجات الشهداء اقتصادياً في فلسطين من وجهة نظر العاملين

التحديات	المعامل	قيمة (T)	R	R Square	F	مستوى الدلالة
قلة فرص العمل المناسبة	150.50	150.58	0.782	0.541	487.11	0.000
التمكين الاقتصادي لزوجات الشهداء	100.00	0.298				

* دالة احصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05)

An-Najah National University

Faculty of Graduate Studies

CHALLENGES OF ECONOMICALLY EMPOWERING THE WIVES OF MARTYRS: THE MINISTRY OF SOCIAL DEVELOPMENT AND THE EMPOWERMENT FOUNDATION AS A MODEL

By
Razan Yaacoub Ashteya

Supervisor
Dr. Nael Mousa

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Women Studies, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2025

CHALLENGES OF ECONOMICALLY EMPOWERING THE WIVES OF MARTYRS: THE MINISTRY OF SOCIAL DEVELOPMENT AND THE EMPOWERMENT FOUNDATION AS A MODEL

By
Razan Yaacoub Ashteya
Supervisor
Dr. Nael Mousa

Abstract

This study aimed to investigate the challenges associated with the economic empowerment of the wives of martyrs in Palestine, focusing on the Ministry of Social Development and the Palestinian Empowerment Institution as case studies. The researcher employed a descriptive-analytical methodology, utilizing a questionnaire as the principal instrument for data collection.

The study population comprised all employees of the Women and Gender Unit at both institutions located in the West Bank, totaling 171 individuals. A comprehensive survey was administered, with questionnaires distributed to the entire population. A total of 154 valid questionnaires were collected, yielding a response rate of 90%.

The findings indicate that the challenges impeding the economic empowerment of martyrs' wives range from moderate to high severity. Among these, "political and security instability" was identified as the most significant challenge, with a mean score of 3.52, whereas "financial support" was rated lowest, with a moderate mean score of 2.69. Furthermore, the results demonstrate that the overall level of economic empowerment among the wives of martyrs in the West Bank is low. The study also reveals that various challenges—including social and cultural constraints, governmental and institutional policies, limited employment opportunities, and a lack of awareness regarding women's rights—exert a statistically significant influence on their economic empowerment.

The study advocated for the creation of innovative financing programs aimed at assisting the wives of martyrs in establishing small-scale income-generating enterprises, facilitated through collaborations between the Ministry of Social Development and private sector institutions. Furthermore, it underscored the significance of offering interest-free or low-interest loans and streamlining the funding application process by

developing a user-friendly electronic system that provides comprehensive, step-by-step guidance for application submission and subsequent follow-up.

Keywords: economic empowerment, martyrs' wives, social development, empowerment challenges, West Bank, institutional policies